أبو بكر القادري
عضو أكاديمية المملكة المغربية

مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية

الجزء الخامس

القسم الأول

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

مقدمة

المراحل التي قطعتها الحركة الوطنية المغربية، مراحل متعددة ومختلفة، فمن مرحلة مقاومة سياسة فرِّقْ تسُدْ، التي أراد أن يطبقها المقيم العام الفرنسي «لوسيان سان» والتي استصدر فيها ما يسمى بالظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930، إلى مرحلة مطالب الشعب المغربي سنة 1934، إلى مرحلة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944 التي أعقبتها سجون ومعتقلات، إلى مرحلة زيارة جلالة محمد الخامس طنجة سنة 1947 وما أعقبها من ضغوط ومعاكسات واضطهادات وفتك وتقتيل للأبرياء في كل الجهات.

لقد فوجئ الفرنسيون في المغرب، وفي فرنسا نفسها، بالمطالبة بالاستقلال، وفوجؤوا في الوقت نفسه بتضامن ملك البلاد محمد الخامس مع شعبه في نُشدان الحرية والاستقلال، وأدركوا أنّ هذه المرحلة مرحلة حاسمة، فنُشدان المطالبة بالإصلاحات، لم يُجْدِ ولم يأت بتحقيق أي مرغوب، وأن المطلب الوحيد والأساس لدى الملك والشعب هو تحقيق الاستقلال، وأن الاصلاحات التي صاروا يقترحونها على جلالة الملك، هي إصلاحات مغشوشة وخادعة وغير مقبولة، لأنها في الواقع ليست إصلاحات، ولكنها تثبيت للوجود الفرنسي، وإشراكٌ فعلي وعملي للجالية الفرنسية التي صار يتكاثر عددها، ويتقوى مركزها في مختلف مجالي الحياة المغربية، إشراكها في الحقوق التي للمواطنين، سواء في المجالات السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو القضائية، أو الصناعية، أو التجارية، بل صارت تتطلع إلى المجالات التشريعية، بمشاركة المقيم الفرنسي العام في سلطة التشريع التي كان عقد الحماية نفسه، ينص على تخصيصه بجلالة ملك البلاد، وهكذا فبعد إعفاء المقيم العام الفرنسي «ايريك لابون» الذي كان يطبق سياسته بأسلوب فيه كثير من الخداع، وكثير من الإغراء، جاء تعيين الجنرال جوان، مُحاولاً فرض

سياسته بالقوة التي كانت في نظره هي الطريقة الوحيدة التي يثبت مركز فرنسا بالمغرب، والتي تفرض إن اقتضى الحال، إخضاع جلالة الملك نفسه لما يريد أن يطبقه من إشراك الجالية الفرنسية في التحكم في تسيير شؤون البلاد.

لقد أراد الجنرال جوان فرض إصلاحاته المزعومة على جلالة الملك، طالباً منه التوقيع عليها بالرضى أو بالإكراه، ولما رفض جلالته التوقيع على تطبيقها لأنها تمس سيادة البلاد، هدّده بالخلع عن عرشه، وتنصيب شخصية خائنة مكانه على العرش، وقام بدعاية واسعة النطاق، بواسطة وسائل الإعلام الفرنسي في الداخل والخارج، بأن ملك المغرب، يرفض الإصلاحات، ويريد أن يطبق في بلاده الحكم الفردي، وحتى يتمكن من كم الأفواه الوطنية المعارضة لإصلاحاته المزيفة، فرض الرقابة على الصحافة الوطنية، وطلب من جلالة الملك بوقاحة علنية، أن يتبرّأ من حزب الاستقلال تبرّأ علنياً، حتى يسهل عليه الانتقام منه، بكل الوسائل التي بين يديه.

لقد أبى جلالة الملك أن يتبرأ من حزب الاستقلال، وتحت الضغط والاكراه، صدر بيان يرفض استعمال العنف والتبرء من كل حركة تدعو إليه. أمام هذا الهجوم الفرنسي الدعائي والهمجي، حيث كثرت الاعتقالات والمتابعات في صفوف الحزب، قام الحزب بحركة واسعة خارج المغرب، سواء في البلاد العربية، أو حتى في فرنسا نفسها، رافضاً الاصلاحات المزيفة التي جاء بها جوان، وموضحاً أهداف تلك الإصلاحات، التي ترمي إلى إشراك الجالية الفرنسية في التحكم في مصالح المغرب، معطياً الدلائل القاطعة على أنها خطيرة على السيادة المغربية، ومستشهدا ببعض الأحداث التي وقعت في تلك الظروف، ومنها حادثة مجلس مستشاري المقيم العام الفرنسي، ذلك أن هذا المجلس الذي كان يمثّل فيه الفرنسيّون والمغاربة، قدم في بعض جلساته بعض الأعضاء الاستقلاليين الذين كانوا يمثلون الغرف التجارية والصناعية والفلاحية، تقارير ضافية، تشرح الأخطار التي تتعرض لها التجارة والصناعة والفلاحة من طرف التصرفات الفرنسية ويحكّم الجاليات الفرنسية فيها لمصالحها، ضداً على مصالح الطبقات الشعبية.

وخلال إلقاء بعض التقارير المغربية من طرف رئيس الغرفة التجارية المغربية بالرباط، وزميله رئيس الغرفة التجارية بفاس، أسكتهما المقيم جوان، الذي كان يترأس الجلسة، بل بادر فأمر بطردهما من المجلس، طرداً نهائياً علنياً، فضجّ الأعضاء الاستقلاليون الآخرون الحاضرون في المجلس، وأعلنوا تضامنهم مع زملائهم المطرودين، وانصرفوا من المجلس، قاصدين القصر الملكي، حيث استقبلهم جلالة محمد الخامس، وأنصت لمطالبهم التي أعلن تضامنه معهم فيها.

هذه الحادثة وأمثالها كانت مثار تعليقات واحتجاجات في البلاد العربية، ولدى الجامعة العربية، حيث كان الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمان عزام، متعاطفاً مع المغرب وملكه، تعاطفاً صادقاً مخلصا، تجلى فيما كان يصرح به للصحافة وغيرها، في الاجتماعات التي تعقدها لجنة الدفاع عن مراكش في القاهرة، وفي لجنة تحرير المغرب العربي.

ولقد زاد في قوة هذه المعارضة لمشاريع الجنرال جوان وإصلاحاته المغرِضة، المواقف التي وقفها الزعيم الكبير الخالد الذكر البطل محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي كان استقراره بالقاهرة فاتحة عهد جديد، لتقوية الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار، لا في المغرب فحسب ولكن لدى دول المغرب العربي بأجمعها : المغرب ـ الجزائر ـ تونس، حيث التفّت حوله الأحزاب الوطنية في هذه الأقطار الثلاثة، وتكونت تحت رئاسته جبهة المغرب العربي.

وبسبب هذا التضامن الوثيق بين أحزاب المغرب العربي، والنشاطات التي كانت تقوم بها، فشلت كل الإجراءات التي كان ينوي الجنرال جوان القيام بها، والذي أتى بعده الجنرال كَيوم ليقوم بالجريمة الكبرى ضد العرش المغربي، وخلعه جلالة محمد الخامس عن عرشه، ونفيه وإبعاده إلى كورسيكا أولا، ثم مدغشكر ثانياً.

لقد كان محمد الخامس يخيفهم، تخيفهم اتجاهاته الاستقلالية التحررية، وكانت خطبه في المناسبات المتعددة، تزعجهم وتقضّ مضاجعهم، فخطابه بمناسبة عيد العرش 18 نونبر 1950 والذي وضح فيه المطلب الأساسي الذي كان يريد أن يتحقق الذي هو التحرير الكامل، وتنظيم العلاقات

الفرنسية المغربية على أسس جديدة، لا تنبني على أساس الحماية، وإنما على أساس الاستقلال أثار فيهم حاسة الانتقام والإبعاد.

وكان يغيظهم أيضا تطابق خطابات جلالته، مع البيانات التي يصدرها الحزب، الداعية إلى الحفاظ على كيان البلاد السليم، ورفض لكل القرارات التي تسنها الإدارة الفرنسية، ويزيدهم غيظاً أن محمد الخامس كان يغتنم كل فرصة ليؤكد في خطبه وبياناته أن أفضل حكم، يصلح للمغرب، هو الحكم الديموقراطي الشوري، وأن سعيه الحثيث سيبْقى دائما يرمي إلى الحرية والانعتاق، وتوطيد أسس الديموقراطية لدى شعبه الوفي، ويؤكد على رفضه لكل تبعية أجنبية، إلى غير ذلك من المواقف الصارمة والحاسمة.

هذه بعض الأفكار والتوجهات التي وقف جلالة الملك ومن حوله الوطنيون الأحرار، يدافعون عنها، ضد السياسة التي أتى بها جوان وكيوم، ومن قبلهما من المقيمين العامين السابقين، هي التي يتعرض لها ببعض التفصيل، هذا الجزء الخامس من مذكراتي في الحركة الوطنية، فعسى أن يتمعن فيها ويدرسها الجيل الجديد، ليعرف أن الاستقلال الذي تنعم به بلاده، لم يأت هدية من الاستعمار، ولكنه أتى بعد كفاح شاق، وتضحيات جسام، وعمل متواصل، ووفاء لما عاهد الله عليه مومنون صادقون، قدموا أرواحهم في سبيل إنقاذ بلادهم وحريتها، ورضى البعض منهم بتحمل المتاعب والابعاد والنفي في سبيلها، وكان في طليعة المضحين والمبعدين جلالة محمد الخامس وأسرته الكريمة، في طليعتها جلالة الحسن الثاني رحمه الله وأخوه المولى عبد الله.

فليتقبل الله تعالى من المضحين تضحيتهم، وليجاز الصابرين على قدر صبرهم وتحملهم، ﴿وإنما يُوَفَّى الصابرون أجرهم بغير حساب﴾ ﴿وعَد الله الذينَ منكُم وعمِلُوا الصَّالحات، ليسْتخْلفَنَّهُمْ في الأرض كما استخْلَف الَّذين مِنْ قبْلهم، وليُمكّنَنَّ لهُم دينهُم الذي ارتضَى لهُم، وليُبدِّلنَّهم منْ بعْد خَوْفهمُ أمْناً﴾ صدق الله العظيم.

سلا 19 صفر الخير 1427
20 مـــــارس 2006.

أبو بكر القادري

الأزمة المغربية الفرنسية

ابتدأت الأزمة الحادة بيننا وبين الاستعمار، يوم حادي عشر يناير، سنة 1944، وهو اليوم الذي تقدم فيه حزب الاستقلال، بوثيقة المطالبة بالاستقلال، فلقد توضحت معالم الطريق، أمام الشعب المغربي، واتجه الاتجاه الجدي، لمعركة تحقيق الاستقلال، ورغماً عن المسكنات التي أتى بها المقيم العام الفرنسي «إريك لابون»، ورغما عن التصريحات التي صرح بها قبله «كَابريال بيو» من أنه «ينبغي استئصال كلمة استقلال من الصدور، ونزعها من الأفواه»، فإن كلمة الاستقلال، أصبحت هي الكلمة السحرية، التي يتعلق بها الشعب المغربي، واستعدَّ للتضحية في سبيلها بالنفيس والغالي.

وبعد خروجنا من السجن أواخر سنة 1945 صرنا ننظم الطبقات الشعبية، على اختلاف أشكالها، في خلايا وجماعات، في مختلف المدن، والقرى القريبة والبعيدة، لنزودها بالتوجيهات والتعليمات والتكوينات، استعدادا للمعركة الفاصلة، ووجهنا وجهتنا إلى الخارج، لننور الأفكار، ونعرف بجلالة الملك المنعم، سيدي محمد الخامس، نور الله ضريحه، الذي نسقنا جميع تحركاتنا معه، لنسير وإياه في الخط الواضح المستقيم، حتى نحقق ما نصبو ويصبو إليه من حرية وانعتاق.

وجاء خطاب جلالته في طنجة (9 أبريل 1947) ليرسم الوجّهات التي يتجهها المغرب الحر المستقل، سواء في وحدته الترابية، وارتباطاته الدولية، أو تنظيماته الداخلية، مصرحا لأعضاء السلك الدبلوماسي الموجود بمدينة طنجة بأن (المغرب حريص أن يكون له في المستقبل علاقة ودية مع كل الأقطار التي دافعت عن الحرية، والتي تواصل الدفاع عنها، ويرغب المغرب بكل قواه، الحصول على كامل حقوقه، ثم يقول : إن ما نسعى إليه منذ اعتلائنا العرش،

هو إتاحة الفرصة لرعايانا، كي يمتعوا بالحقوق الديمقراطية، ولنا أمل وطيد في بلوغ كل ما نطمح إليه، ثم يصرح وَلِيُّ عهده إذ ذاك، جلالة الحسن الثاني في إحدى خطبه قائلاً : (إن العالم العربي وطننا، وإن اللغة العربية لغتنا، وإحدى ركائز شخصيتنا، وإن العرب أشقاؤنا، ونحن معتزون فخورون بوطننا، وسنذوذ عن لغتنا، ونسعى لتوثيق عرى الروابط التي توجد مع أشقائنا).

أمام التحركات الواسعة، والنشاطات المتعددة، والتنظيمات الشعبية التي قام بها حزب الاستقلال، وأمام التوجّهات الحازمة والحكيمة، والمواقف الصريحة والواضحة، التي وقفها جلالة الملك المنعم، محمد الخامس، ارتاعت السلطات الفرنسية، والدوائر الاستعمارية داخل المغرب وخارجه، فقررت مواجهة الملك، وحزب الاستقلال. وعينت على رأس الإقامة العامة جنرالا متغطرسا، زودته بتعاليم صارمة، ليكبح الفورة التي صارت تستفحل، وليوقف المد الوطني، الذي برز به الملك والشعب. وليلزم الملك بإدخال «إصلاحات» تتنافى كل التنافي مع المطامح المغربية، ومع السيادة الوطنية. ذلكم المقيم العام الذي عين، هو الجنرال «جوان».

كانت هذه الإصلاحات التي أتى بها «جوان»، ترمي أولا بالذات، إلى إدماج المغرب في الاتحاد الفرنسي، وإلى إشراك الفرنسيين قانونيا في تسيير شؤون البلاد، بإعطائهم حق الانتخاب الحر مع المغاربة، وإلى تنظيم مجالس بلدية مختلطة، من مواطنين وفرنسيين. وما أن أعلن عن هذه الإصلاحات المزورة، حتى رفضها الملك، والشعب، الرفض القاطع، لأنها تمس السيادة الوطنية في الجوهر، ولأنها ترمي إلى إدماج المغرب في أحضان العائلة الفرنسية، وتبعده عن عائلته العربية والإسلامية.

وابتدأ الصراع مع الجنرال، جوان، الذي كان يظن أن مقامه كجنرال عسكري، سيسهل عليه المهمة التي طوق بها، لربط عجلة المغرب، الربط الوثيق بالاتحاد الفرنسي، وإشراك الفرنسيين في تقرير مصير البلاد.

وتتابعت الأحداث، بكتابة مذكرات من جلالة محمد الخامس، إلى الحكومة الفرنسية، وإصدار بلاغات ملكية وحزبية، تشرح المواقف،

وتوضح أسباب الصراع، وحقيقة الأزمة، وكانت الصحافة الوطنية، تقوم بواجبها، وكنا في حزب الاستقلال، نصدر نشرات أسبوعية سرية، تدرس في الخلايا والجماعات، وتوضح أسباب الأزمة، ومؤامرة الاستعمار على الكيان المغربي، ثم بعد ذلك على العرش المغربي، وأدرك «جوان» كل الإدراك، أن مشروعاته وإصلاحاته، لا تجد سبيلا إلى التحقيق، مادام ملك البلاد يرفضها، ومادامت الحركة الوطنية المشخصة إذ ذاك في حزب الاستقلال، تقاومها المقاومة التي لا هوادة فيها، واستقر رأي الجنرال جوان أخيرا، على التآمر على العرش المغربي، والتفريق بينه وبين حزب الاستقلال، فطلب منه وبكل وقاحة أن يستنكر حزب الاستقلال قائلا بالحرف : (إما أن تستنكروا حزب الاستقلال صراحة، أو تتنازلون عن العرش، وإن لم تفعلوا، فسأخلعك بنفسي) هكذا قال جوان، وبكل جرأة، ووقاحة، وقلة حياء، مخاطبا ملك البلاد، ورمز عزتها.

كان غرض الجنرال «جوان» في تلك المرحلة أن يعزل الملك عن شعبه، ليصفو له الجو، فينتقم كما يشاء هواه، ويقضي على الحزب الذي وقف حجر عثرة في طريق مخططاته الاستعمارية، ثم يمنع محمد الخامس من أي تحرك أو عمل، يعيد للمغرب مجده وحريته، ولكن هذا الموقف الذي وقفه «جوان» لم يزد محمد الخامس إلا ثباتا وصمودا، ولم يزد تعاونه وتوطيده العلاقة مع الحزب، إلا استمرارا وتوثيقا.

وسارت الأمور سيرها الذي كان ينبغي أن تسير عليه، رغم التهديدات المتكررة، والأزمات المفتعلة، ورغم المؤامرة المفضوحة، التي دبرها «جوان» والتي سخر فيها الكلاوي، والكتاني، وأتباعهما من القواد والخونة، والتي انتهت بتوقيع بروتوكول الاتفاق، الذي يحتوي على نقط ثلاث : منها التنديد بأساليب بعض الأحزاب كما جاء في تصريح الصدر الأعظم.

لقد ظن «جوان» أنه نجح في مخططه بالتوقيع على البروتوكول المذكور، وأنه سيتجه توا إلى القضاء على الحزب، بعد التنديد ولو من طرف خفيّ، أي من غير ذكر اسمه بالوضوح التام، ولكن الحزب كان بالمرصاد

لهذه المؤامرة الخبيثة، فأقام الدنيا وأقعدها بالخارج، وتحدثت أنواع الإعلام عن هذه المؤامرة الجوانية، مستنكرة إياها ومستهجنة، واستأنف محمد الخامس بدوره نضاله الشريف المستميت، بإعطاء تصريح للصحافي المصري الشهير محمود عزمي (من جريدة الأهرام)، بأن التوقيع على بروتوكول الاتفاق، كان تحت الضغط والإكراه، مؤكدا أن المغرب المحافظ على عروبته وإسلامه، سبقى دائما عاملا على أن يصل إلى تحقيق أهدافه، ويحتل المكان اللائق به وبماضيه المجيد.

ونظرا لأن «جوان» كان يعمل على تكسير الوحدة الوطنية، بإغرائه لبعض الأحزاب، كي تتعامل معه، فلقد قررت الحركة الوطنية الممثلة في مختلف الأحزاب أن تتضامن مع بعضها، لسد الطريق عليه، مؤكدة في ميثاق وطني، أن لا مفاوضة مع المستعمر قبل إعلان الاستقلال، وأن الإصلاحات المزيفة المعروضة على محمد الخامس، مرفوضة جملة وتفصيلا، وأن المغرب يرفض الرفض القاطع، الانخراط في الاتحاد الفرنسي، الذي كان جوان يعمل جاهدا على تحقيقه.

ولقد نتج عن كل هذا قمع شديد، وإرهاب متتابع متنوع، مس الوطنيين الأحرار، في كل ناحية من نواحي المغرب، فكانت ترد علينا التقارير من كل جهات المغرب، تصف ما يقاسيه إخواننا من عناء، وما يتحملونه من اصطهاد، فامتلأت السجون، وكثرت الاعتقالات، وأصبح الجو قاتما، والجميع يتطلع للمعركة الفاصلة مع الاستعمار.

لقد كشر «جوان» عن أنيابه، وضاقت الصدور من تآمراته، وصارت الجماعات الوطنية، والخلايا الحزبية، والمنظمات الشبابية، تطالب بالعمل الحاسم، ومقاومة الخصم العنيد بما يستحقه.

إن اللغة التي يفهمها الاستعمار، ليست لغة التشهير والاحتجاج وحدها، ولكن لابد معها من اتخاذ وسائل أخرى، تفهم المستعمر، أن الشعب لا يرضى بالدنية، ولا يقبل إهانة المقدسات، وهكذا انطلقت أول

شرارة من يد راعٍ وطني من «تادلة»، ورث طعم الحرية من أجداده، وتذوقها في الجماعة الوطنية التي كان يواظب على الاجتماع فيها، كانت تلك الشرارة من يد الفدائي الشريف، سيدي أحمد الحنصالي، الذي جمعنا وإياه سجن الدارالبيضاء، والذي أذاق الاستعماريين من بندقيته التي استولى عليها من عند خصومه، ما جعلهم ينذعرون من مقاومته، ويجندون للقضاء عليه، آلافاً من جنود الاستعمار.

وارتاع الرأي العام الفرنسي، والحكومة الفرنسية، من الحالة التي وصل إليها المغرب، فقررت الحكومة استبدال الجنرال «جوان» وتعيين خلف له هو الجنرال «كيوم» وجاء «كيوم» ليعلن أنه سيحمل أعداءه على أكل التبن، مؤكدا أن عمل فرنسا عمل دائم، وأن المغرب أصبح في عهد الحماية الفرنسية يتمتع بالهناء والسعادة، التي لم يكن يتمتع بها، فقاومه الحزب بما كان يجب أن يقاوم به، سواء داخل المغرب، أو خارجه، وخطت القضية المغربية خطوات إلى الأمام، بإدراجها في جدول أعمال هيأة الأمم المتحدة، وتضامنت الجامعة العربية، والكتلة الأسيوية معنا في مواقفنا، وطالب محمد الخامس المرات العديدة بدراسة موضوع العلاقة المغربية الفرنسية، وتلبية ما يطمح إليه الشعب المغربي، من حرية واستقلال، ولكن مطالبهُ لم تكن تلاقي إلا الرفض المطلق.

لقد كنا نتابع الأحداث يوما بيوم، وساعة بساعة، ونلاحظ أن السياسة التي أتى بها «كيوم»، هي نفس السياسة التي كان يطبقها «جوان»، فالأزمة لا تزيد إلا اشتدادا، والقمع والإرهاب لا يزيدان إلا توسعا، وإخواننا الوطنيون الاستقلاليون في كل المدن والقرى، يلاقون من العنت، والعذاب، والنفي، والسجن، الشيء الكثير، وازداد حقد «كيوم» علينا، وعلى ملك البلاد، وصار يتضاعف ويشتد، وهو ينتظر الفرصة المناسبة لينقض علينا ويفتك بمن تبقى من إخواننا.

لقد وجه برقية إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية بتاريخ 6 دجنبر 1952 يقول فيها : (الهيجان الذي أثاره حزب الاستقلال، ولازال يغذيه،

بمناسبة دورة هيأة الأمم المتحدة، وخطابات العرب، في عيد المولد، قد أحدث قلقا كبيرا في وسط السكان الفرنسيين بالمغرب، وسياسية الشدة وحدها، هي التي يمكن أن تمنع حدوث قلاقل، ولا إخال وزارة الخارجية تدرك خطورة الموقف).

في هذا الجو المشحون المكهرب وقعت حادثة اغتيال الزعيم النقابي التونسي «فرحت حشاد»، من طرف عصابة اليد الحمراء الفرنسية.

كان ذلك يوم خامس دجنبر 1952 ولعله كان يوم جمعة، فبينما نحن مقبلون على أشغالنا بمكاتب الحزب بزنقة ديبلوايي، شارع تمارة بالرباط، إذ وردت علينا الأخبار، بأن يداً أثيمة اغتالت زعيم النقابيين بتونس، لقد ارتاع الإخوان الحاضرون من أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب من هذا الخبر المريع، ورأوا أن الاستعماريين في تونس، انتقلوا إلى مرحلة الانتقام من الوطنيين الأحرار، وأنه لابد من القيام بعمل تضامني مع تونس الشقيقة، ورجالها الأحرار، فقضية تونس وقضيتنا واحدة.

وحزبنا لابد أن يقف مع الوطنيين التونسيين موقف المناصر المدافع المتضامن، مثل ما وقف التونسيون معنا جنبا إلى جنب، في أحداث أكتوبر سنة 1937.

وبعد مداولة للرأي، وتقليب لأوجه النظر، قرر الحاضرون من أعضاء اللجنة التنفيذية، الدعوة إلى إضرابٍ عام شامل يوم 8 دجنبر عام 1952 تضامنا مع الشعب التونسي الشقيق، واستنكارا لاغتيال الزعيم النقابي الشهيد فرحت حشاد.

وفي الحين حررتُ رسالة إلى المسؤولين الأساسيين في الحزب، في مختلف المدن المغربية، مثل القنيطرة ومكناس وفاس وغيرها باعتبارهم مسؤولين عن مناطقهم، وعين بعض الأخوة لحملها إلى المدن المذكورة في نفس الليلة. وصبيحة يوم السبت 6 دجنبر 1952 عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا موسعا، اتخذت فيه الإجراءات الضامنة لنجاح الإضراب، وشارك في هذا الاجتماع

الأستاذ عبد الله إبراهيم، الذي عهدت إليه اللجنة التنفيذية، أن يسافر إلى البيضاء، ليحضر الاجتماع الذي سيعقده الإخوان النقابيون، لتنظيم الإضراب في المعامل وغيرها من قطاعات العمال، أما بقية المدن والقرى فلقد وصلتها التعاليم عن طريق المدن الكبرى التي كانت متصلة بها لتأخذ التعاليم منها.

وهكذا ما جاء اليوم السابع من دجنبر، حتى كان المغرب جميعه، بقراه ومدنه، وصلته الدعوة إلى الإضراب التضامني مع تونس.

ويمكنني أن أقول عن الإضراب الذي وقع يوم ثامن دجنبر 1952، إنه نجح مائة في المائة، سواء في الحواضر، أو البوادي، وحتى الأسواق البدوية التي قلما يتعطل العمل فيها. نفذت تعاليم الإضراب، وتعطلت فيها الحركة، فلم يقع فيها بيع ولا شراء طوال اليوم، وبينما كان إخواننا العمال النقابيون، يقومون بواجبهم في تنظيم الإضراب في حي (الكاريير سانترال)[1]، هاجمهم الجيش الفرنسي، وأقفل عليهم جميع أبواب بورصة الشغل، وصارت قوات الجيش والبوليس تستعين بالفرنسيين الذين دخلهم الرعب حيث شاركوا قوات الأمن، في التنكيل بإخواننا العمال، حتى قتلوا منهم العدد الذي تجاوز المآت.

لقد كانت مجزرة فظيعة، تعرض لها العمال الأبرياء، وأعقبها إلقاء القبض على مسيريهم الذين كانوا في الوقت نفسه، مسيرين في حزب الاستقلال.

ويوم العاشر من دجنبر، بينما نحن في جناح إدارة الحزب، الموجودة مع إدارة جريدة (العلم) إذ هجم علينا البوليس الفرنسي، وجمعنا في جناح خاص، ليقوم بتفتيش إدارة الحزب، وإدارة جريدة «العلم»، وجريدة «الاستقلال»، ثم يقفل علينا في مكتب بالشمع. ويمنعنا من الخروج منها، ثم يسمح لنا بمغادرتها، وبعد صلاة العشاء من ذلك اليوم، يطرق البوليس علينا

(1) أصبح يعرف بالحي المحمدي.

أبواب منازلنا، ليأخذونا إلى المعتقلات النائية سواء في الصحراء أو في سوس، ريثما يأتون بنا إلى مراكز الشرطة بالدارالبيضاء لنمكث فيها أياماً عديدة في الاستنطاق بالضرب على الأرجل واللكم على الوجه، وغير ذلك من أنواع التعذيب ثم بعد نقلنا إلى سجن الدارالبيضاء، يقدموننا إلى المحكمة العسكرية، لتطبق علينا الأحكام القاسية، بعد الاستنطاقات المضنية، في حكايات يطول شرحها، كما وقعت اعتقالات في كل المدن والقرى، حتى امتلأت السجون بالأحرار من الوطنيين، أغلبيتهم الساحقة من الاستقلاليين، والنقابيين، وبعض المخلصين العاملين من الأحزاب الأخرى، ثم صدر قرار بمنع حزب الاستقلال، وتعطيل جميع الصحف الوطنية.

لقد كان يوم ثامن دجنبر 1952 يوم الرفض المطلق لمخططات الاستعمار، وقال الشعب كلمته النهائية، أن لا للاتحاد الفرنسي، لا لمشاركة الفرنسيين في تسيير شؤون بلادنا، لا، لفرنسة المغرب، لا، للإصلاحات المزيفة، لا، للديمقراطية الكاذبة، لا، للتفريق بيننا وبين ملكنا. نريد الاستقلال، نريد الديمقراطية الحق، العرش بالشعب، والشعب بالعرش، ولن يفترقا، الشعب المغربي العربي المسلم، لا يرضى بمغربيته وعروبته وإسلامه بديلا، إلى أن يظفر بالاستقلال والحرية وسيظفر بهما بحول الله، وذلك ما سأعرض له في الفصول التالية.

ثورة الملك والشعب

الواقع أن ثورة الملك والشعب، ابتدأت يوم حادي عشر يناير عام أربعة وأربعين وتسعمائة وألف، عندما تقدم حزب الاستقلال بوثيقة المطالبة بالاستقلال، باتفاق وانسجام وتشاور مع جلالة الملك المنعم سيدي محمد الخامس، نور الله ضريحه.

فمنذ ذلك اليوم، قرر الملك والشعب، نبذ الوجود الاستعماري بالمغرب، والاتجاه العملي إلى تحقيق الاستقلال. ومنذ ذلك اليوم، قرر الاستعماريون الفرنسيون، الانتقام من رجال الحزب، ومن كل الوطنيين الأحرار، وإبعاد جلالة الملك المحبوب عن عرشه، وتنصيب دمية استعمارية خائنة، تكون طوع أمرهم ونهيهم، ويحكمون المغرب بواسطتها، كما يشاء هواهم وغطرستهم.

والأحداث التي وقعت بعد تقديم الوثيقة، تثبت أن المغرب كان يغلي كالمرجل، وأن الاستعماريين كانوا في رعب شديد، وخوف ممض، من التطور الذي وقع في المغرب، والانبعاث الذي صار يتضاعف اليوم بعد اليوم، والساعة بعد الساعة.

فلم تنفع المغاربة سياسة التخدير، والتنويم، والمماطلة التي كان يمثلها إذ ذاك المقيم العام «إريك لابون»، ولم تجد معهم سياسة التهديد والتخويف والعنف والسجن، التي كان يمثلها الجنرال «جوان» ثم «كيوم».

لقد وقف الملك محمد الخامس رحمه الله في صف واحد مع شعبه، يواجه الاستعمار، ويطالب بالاستقلال، غير خائف ولا متخلف، ولا متقاعس، ثابتا على المبدأ، صابرا محتسبا ما يلاقيه من عنت المستعمرين.

مقدرا للمسؤوليات التي يحملها راضيا مغتبطا، متذكرا في أشد الأوقات حرجا، المواقف التي وقفها جده المصطفى عليه الصلاة والسلام، وهو يصارع المشركين ويحاججهم، من الثبات واليقين والثقة في النصر.

إنني إن أنس فلا أنسى يوم 18 نونبر 1951 عندما استدعينا للقصر الملكي العامر، للإنصات لخطاب العرش المجيد، لا أنسى ذلك اليوم الذي صعد فيه ملكنا العظيم، بوجهه الصبوح المشرق، إلى منصة الخطابة، فكان من جملة ما خاطبنا به قدس الله روحه : (ولا يخفى ما لهذه الأمانة التي في عنقنا، والولاية التي أنيطت بنا، من عظيم المسؤوليات، وجليل التبعات، أمام الله وأمام العباد، وقد آلينا على أنفسنا منذ قيضنا الله لذلك، أن نسعى غير وانين، ولا متهاونين، وندأب غير متخلفين ولا متقاعسين، حتى نعيد لها مجدها التالد، وعزها الخالد، ونبوئَها مقاما لائقا بتاريخها الجليل، قمينا بما كان لها من ماض حفيل ، وبما تحتله من مركز ستراتيجي هام، بسبب موقعها الجغرافي الممتاز، رائدنا في ذلك خدمة الصالح العام ما استطعنا، وإرضاء مطامح شعبنا المشروعة بكل ما في وسعنا). إلى أن يقول رحمه الله : (هذا وقد سبق لنا أن أعلنا لكم في عدة مناسبات، أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها، وتمارس شؤونها بنفسها، لهو الحكم الديمقراطي، الذي يوافق ديننا الحر الكريم، ويضمن للأفراد والجماعات، حياة الطمأنينة والاستقرار، وإننا

جلالة محمد الخامس

مازلنا على مبدئنا ثابتين، وفي تحقيقه جادين، إيمانا، منا بأن هذا النظام، هو الذي يكفل لرعايانا أقصى ما يمكن من حرية وعدل وكرامة).

لا أنسى ذلك اليوم الذي كنا ننصت فيه إلى خطاب ملكنا المفدى، لا بآذاننا فحسب، ولكن بجوارحنا كلها، بل بكياننا جميعه، لقد أكد لمن كان في قلبه مثقال ذرّةٍ من خردل من الشك، أنه مقدر للأمانة حق قدرها، مدرك لمسؤولياته جميعها، وأنه عاهد الله والعباد، على أن يوفي بعهده، وأن يبر بقسمه، فليخسأ المرجفون والكاذبون، فما كان له أن يتراجع، وما كان له أن ينكص على عقبيه، فالقضية ليست قضيته وحده، ولكنها قضية شعب بكامله، قضية دولة كان ويجب أن يبقى لها مجدها وعزتها وكرامتها، وقضية عقيدة يجب أن تحمى، وقضية ثقافة يجب أن تصان من الذوبان، وقضية حضارة أعطت الكثير، ويجب أن تبقى دائما تعطي الكثير، وهل ستبقى الحضارة المغربية العربية الإسلامية،إذا ما بقي المغرب مربوطا بمستعمريه ؟ وهل ستصمد المدنية المغربية، إذا ما بقي المغرب يرسف في أغلال الاستعمار (لقد جعل الإسلام من هذه البلاد أمة ودولة، وزودها بما كانت تصبو إليه من ثقافة، وما كانت تتوق إليه من حضارة، فأنجبت رجالا أفذاذا كان لهم حظ وافر في بناء صرح المدنية والحضارة، وتوطيد دعائم السلم والعدالة، ومكث المغاربة في ظل الإسلام قرونا طوالا، أحسن الناس حالا، وأعزهم قرارا، وأمنعهم دارا، وأوفرهم جمعا، فأسسوا ملكا شاسع الأطراف، رفيع العماد، وخلفوا مجدا شامخا، وتراثا قيما راسخا، تشهد بذلك الآثار، والوقائع الكبار)[1].

هذا الموقف الثابت الراسخ، وهذه النظرات البعيدة المدى، وهذا الإصرار من جلالة الملك على أن يأخذ المغرب مكانه ومكانته في التاريخ، وهذا الارتباط المكين المتين بالشعب وبقادته الوطنيين الأحرار، هو الذي كان يزيد في غيظ الاستعماريين، ويضاعف من حقدهم ويجعلهم يمكرون ويمكرون ﴿ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾.

(1) من خطاب جلالة الملك المنعم الآنف الذكر.

لقد تضاعف مكرهم، وتزايدت عراقيلهم، وصاروا يشيعون أن المطالبة بالاستقلال والحرية، ليست من مطالب الشعب المغربي، وأن الخلاف بين الإدارة الاستعمارية والملك، ليس خلافا بين الشعب وفرنسا، ولكنه خلاف بين الشعب وملكه، وهكذا صرح المقيم العام الجنرال جوان لمراسل جريدة «الأهرام» المصرية بتاريخ 11 مارس 1951 بتصريحات قال فيها : إن الخلاف لا يوجد في الحقيقة بيني وبين السلطان، بل بين الشعب المغربي وملكه، ومعنى هذا في نظر «جوان» أن الذين يمثلون الشعب المغربي، هم الكلاوي، وعبد الحي الكتاني، وأضرابهما من الخونة، وأن الشعب المغربي بقيادة الرجال الوطنيين الأحرار، الذين طالبوا بالاستقلال، باتفاق وانسجام مع محمد الخامس لا يمثلون إلا أنفسهم.

فكانت ردود فعل قوية، من رجالات حزب الاستقلال في الداخل والخارج، وكان التضامن الشعبي مع محمد الخامس، وحزب الاستقلال، بصورة لم يشهد التاريخ لها مثيلا.

لقد عمل جلالة الملك محمد الخامس كل ما اتسم به من حكمة وحنكة وصبر وأناة، حتى لا تزيد الحالة تأزما، فكان سفره الأول سنة 1950 إلى فرنسا، بقصد عرض المشكل المغربي الفرنسي على أنظار الحكومة الفرنسية، والسعي إلى الوصول إلى حل يرضي مطامح الشعب المغربي في الحرية والانعتاق، ولكن آذان الفرنسيين كانت صماء، فلم يستجيبوا لمطلب، و لم يحققوا هدفا، لقد شرح جلالة الملك موقف المغرب في مذكرتين اثنتين : أولاهما مؤرخة بثالث أكتوبر سنة 1950، وثانيهما بفاتح نونبر من السنة نفسها، ولكن وعود الفرنسيين كانت عرقوبية، واستجابتهم كانت معدومة، فبدل أن يدركوا أن الأمر جد، وأن المطلب حق، وهو تحقيق استقلال المغرب، وتحرير سيادته، وبناء مستقبله على أسس جديدة، صاروا يدبرون المؤامرات ويكيدون للملك والشعب، ولرجال حزب الاستقلال خصوصا، وقد تضاعف النشاط الوطني، لا في الخلايا الحزبية فحسب، ولكن حتى في المؤسسات الاقتصادية، والنقابية، والطلابية، والحرفية، التي صارت تعبر عن

مطامحها في العزة والكرامة (وكان مجلس شورى الحكومة، وهو مؤسسة مقيمية، تستشيرها الإدارة الفرنسية، في الميزانية والمسائل الاقتصادية البحتة، على أهبة عقد دورتها المعتادة لآخر السنة، فوضع أعضاء حزب الاستقلال ممن يشاركون في أعمال هذا المجلس تقارير، يبينوا فيها فساد النظام القائم، وشهروا بأساليب الاستغلال، المتبعة في كافة الميادين، واعتمدوا في ذلك على الحقائق والأرقام التي استخلصوها من مستندات الإدارة، وكانت المداولات والتقارير التي جرت أثناء جلسات تلك المؤسسة، تبين استحالة القيام بإصلاح كيفما كان أمره، في نطاق وضعية الحماية).

هذه المواقف التي وقفها أعضاء مجلس الشورى الوطنيون، والتي لم يألف المقيمون العامون السابقون أن يشاهدوا مثلها، أغاظت الجنرال «جوان» وزادته حنقا، على حنقه، فلم يسعه إلا أن يوقف السيد أحمد اليزيدي رئيس جامعة الغرف التجارية والصناعية بالرباط ويطرده من المجلس ثم يتخذ نفس الموقف مع السيد محمد الغزاوي رئيس الغرفة التجارية بفاس، ثم ينسحب إثر ذلك مباشرة كل أعضاء مجلس الشورى الوطنيون الذين وقع انتخابهم، ولا يبقى في المجلس مع المقيم العام «جوان» إلا الأعضاء المتعاونون الذين عينتهم الإدارة الاستعمارية في المجلس دون أن ينتخبهم الشعب.

زادت الحالة تأزما بين ممثلي الشعب الحقيقيين، إثر هذه الحادثة، وزاد غيظ الجنرال «جوان» عندما استقبل جلالة محمد الخامس الأعضاء المطرودين من مجلس الشورى، ليزكي مواقفهم الوطنية، وليؤكد للإدارة الاستعمارية، أنه دائما مع أحرار شعبه، ومع المناضلين في سبيل العزة والكرامة والاستقلال.

لم يكن الجنرال «جوان» من الشخصيات السياسية التي تستطيع أن تتعامل مع الأحداث بالمهارة والكياسة والحنكة والدهاء، ولكنه من المنفعلين المتعجرفين، الذين يريدون أن يفرضوا رأيهم وسياستهم ولو بقوة الحديد والنار، وهكذا اشتدت الأزمة بينه وبين جلالة الملك المنعم سيدي محمد الخامس، الذي

كان يريد منه أن يقطع كل صلة بينه وبين رجال الحزب الأحـرار، وهـكـذا جـاءت قضية «الكلاوي» التي أراد جوان أن يجعل منها قميص يـوسـف، لـيـعـطي لشخصية «الكلاوي» من اللمعان ما لم يـعترف لـه بـه أي أحد من أفراد الشعب المغربي، فما هي قضية الكلاوي ؟.

طلب الكلاوي مقابلة **الكـلاوي**

جلالة الملك، مثل ما يطلبها كل القواد والمسؤولين، فأذن له بالدخول مثل ما يفعله مع غيره، ولكنه ـ وقد أخذته العزة بالإثم ـ صار أثناء حديثه مع جلالته يتـطـاول عـلـيـه في الكلام، ويعيب عليه قبوله تشكيات المتظلمين الذين يقصدون بابه، خصوصا من ناحية مراكش، كما صار يلومه على مواقفه من الوطنيين الأحرار الذين يكتبون في جرائدهم انتقادات وملاحظات لا ينبغي ـ في نظره ـ أن يسمح بها، إلى غير ذلك من الأقوال المشينة، التي إن دلت على شيء، فإنها تدل على أن «الإقطاعي الكبير» دخله الغرور، عندما نفخ فيه شياطين الاستعلامات، ودفعوه دفعا إلى أن يلعب الدور الخياني الخطير، الذي فضحه أمام العالم أجمع، والذي لم يدرك خطره إلا بعد فوات الأوان ﴿كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر، فلما كفر قال إني بريء منك إني أخاف الله رب العالمين، فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيما، وذلك جزاء الظالمين﴾.

لقد أمر صاحب الجلالة الإقطاعي أن يكف عن الكلام، ثم نادى على المكلفين داخل القصر أن يطردوه من القصر وأن لا يسمحوا له بالدخول مرة أخرى إلى صدور أمر جديد.

هـذه الحادثـة الـتـي وقعت داخل القصر، أعطت البرهـان الـقـاطـع، عـلـى أن الـفـرنسـيين يـدبـرون أمـرا خـطيرا ضـد جـلالـة الملك، وأنهم سيستعملون «الإقطاعي الـكـلاوي» بـرذونـا يركبون عليه، كما دلت على أن مُقام «الكلاوي» بفرنسا ما يزيد عن شهر، واتصالاته المتوالية بأعضاء الحكومة الفرنسية، وبرئيس الجمهورية الفرنسية نفسه، إن هو إلا دليل جديد عـلـى أن هـنـاك مؤامرة تدبر ضد العرش المغربي، وضد

فانسان اوريول بيدو

الجالس عليه، وأن بطل هذه المؤامرة سيكون هو «الإقطاعي الكلاوي» الذي أطلقوا عليه لقب أمير الأطلس، والذي استقبلوه بمراكش بعد رجوعه من فرنسا، استقبال الفاتحين، فأتوا برجال القبائل والقواد والشيوخ والأعيان ومختلف طبقات الشعب، الأمر الذي لا يقع عادة إلا لدى استقبال جلالة الملك المعظم.

بـعـد حـادثـة تـطـاول الـكـلاوي عـلـى جـلالـة الملك، نشـر مـكـتـب الاستخبارات بالإقامة العامة شبه بلاغ يقول : أن نزاعا وقع بين جلالة الملك وبين الـكـلاوي ، وأن الـكـلاوي نـدد بـحـزب الاسـتـقـلال وتـعـاونـه مـع الشيوعيين، وأنه أي الكلاوي يدافع عن الإسلام، إلى غير ذلك من الخرافات التي رددتها الصحافة الاستعمارية، ولكن جلالة الملك أعطى أمره للصدر الأعظم (المقري) ليرد على تلك الترهات والأضاليل، والذي كان برهاناً جديداً على تواطئه مع الاستعمار ضد العرش المغربي.

جلالة محمد الخامس يؤدّي صلاته في مسجد منفاه

المقدمات التاريخية
لثورة 20 غشت
ومواقف جلالة محمد الخامس
ضد كل سيطرة أجنبية

الإصلاحات التي أراد الجنرال «جوان» تطبيقها بالمغرب، والتي رفضها جلالة محمد الخامس رفضاً نهائياً لأسباب متعددة، من جملتها، أنها تطعن السيادة المغربية في الصميم، وتريد أن تجعل من المغرب بلادا تتحكم فيها الجالية الفرنسية بصفة قانونية، وتعطي سلطة قانونية للمقيم العام الفرنسي، كمشارك لجلالة الملك في سلطته التشريعية والقانونية.

لقد سمَّى الجنرال «جوان» هذه المطالب، بالإصلاحات الديمقراطية، ولما رفضها القصر الملكي، صارت الصحافة الاستعمارية تتحدث عن جلالة الملك، بأنه يرفض الديمقراطية ببلاده، ويريد أن يحكمها حكما فرديا استبداديا.

جلالة الملك المغفور له محمد الخامس

والواقع أن الإصلاحات المزيفة التي تقدم بها «جوان» إلى جلالة الملك، لا تمت إلى الديمقراطية بصلة، ولكنها تريد أن تُثبت أقدام الوجود الفرنسي بالمغرب، وتعطي للفرنسيين المقيمين ببلادنا من الحقوق والصلاحيات، ما لا يمكن إعطاؤه إلا للمواطنين المغاربة لا غير.

لقد عهد جلالة الملك إلى المخلصين الذين كون منهم ديوانه الخاص، بدراسة المطالب التي تقدم بها الجنرال «جوان»، دراسة وافية واعية، وتسجيل ملاحظاتهم عليها، وبعد الدراسة العميقة، توضحت لهم خطورتها على نفوذ جلالة الملك الشرعي القانوني، الذي التزمت به حكومة الحماية الفرنسية، وإقرارها لمبدأ المشاركة الفرنسية في السيادة المغربية، وتضييعها لحقوق أهل البلاد وسيادتهم وحدهم في بلادهم.

فما هي هذه المطالب أو هذه الإصلاحات ؟

أولاً : التدخل في تغيين القواد والباشوات وعزلهم، ذلك أن القواد والباشوات، يعينون من طرف جلالة الملك، باعتباره صاحب السلطة الشرعية في البلاد، فهو الذي يختار من شاء، لتولية أي منصب من هذه المناصب المتعلقة بتسيير البلاد، والمحافظة على مصلحة وأمن المواطنين، فأراد الجنرال جوان، أن يقع اختيار الباشوات والقواد من طرف الإدارة الفرنسية، هي التي ترشح من تشاء، وتعزل من تشاء، وليس لصاحب الجلالة إلا أن يختار من بين ثلاثة أسماء، تقدم إليه من طرف الإدارة الفرنسية، واحدا للمهمة التي تكلفه الإدارة بها، ومعنى هذا أن التعيين الحقيقي، ليس من جلالة الملك، وإنما يكون من طرف الإدارة، ومعنى هذا أيضا أن الذين سيعينون، سيكونون من الأشخاص المرضى عنهم من طرف إدارة الاستعلامات الفرنسية، ومنزهون عن عواطفهم الوطنية، وتعلقهم بملكهم وعرشهم.

والذي دعا «جوان» لتقديم هذا المطلب، واتخاذ هذا القرار التحكمي، هو أنه بعد تعيينه مقيما عاما بالمغرب، وجد أن بعض رجال السلطة، من قواد، وباشوات، لا يخضعون الخضوع النهائي للإدارة الفرنسية، بل لهم ضمير

وطني، يفرض عليهم أن يعطوا لمناصبهم ما تستحقه من عزة وكرامة، وأنه إذا صدرت مخالفات من هؤلاء الموظفين، فإن الواجب يقتضي أن يعرضوا على المجلس التأديبي، لينظر نظرة عادلة في قضاياهم، ويحكم بما يقتضيه العدل والإنصاف، ولكن «جوان» لم يرتض هذا الرأي العادل المنصف، وأراد أن يكون المرجع وصلاحية هؤلاء الموظفين، هم المراقبون المدنيون الفرنسيون، يثبتون من شاءوا في مناصبهم، ويعزلون من شاءوا. ولما رفض جلالة الملك هذا المطلب، صار «جوان» يفرض سلطته العسكرية، والتحكمية، بالفعل، دون سند قانوني، فأمر بتوقيف بعضهم، ومن جملتهم باشا مدينة أكادير، الذي عين شخصا آخر مكانه، دون موافقة من صاحب الجلالة، وهكذا أصبح المقيم العام يشرع ويعين ويعزل، وكأنه صاحب البلاد.

والواقع أن الجنرال «جوان» أتى بسياسة مسيطرة عليه كل السيطرة، هي سياسة السيادة المشتركة، فلقد ألقى خطابا في أكاديمية العلوم الاستعمارية بباريس، بتاريخ 18 نونبر 1949صدر فيه علنا، بأنه عازم على تطبيق السيادة المشتركة، واعتبر نفسه شريكا لصاحب الجلالة الملك في السلطة، والتشريع. وهذا ما أدركه كل الإدراك محمد الخامس، وهذا ما حمله رحمه الله ـ وهو رمز البلاد، والحارس الأمين لسيادتها ـ على أن يرفض كثيراً من المشاريع التي كان يتقدم بها الجنرال «جوان» وإدارته ومساعدوه.

ثانياً : بعد فرض الحماية الفرنسية على المغرب، أصدر المقيم العام الفرنسي، قرارا مقيميا يقضي بإنشاء مجلس مقيمي، سمّاهُ (مجلس شورى الحكومة) يستشيره المقيم العام، في المسائل الاقتصادية والمالية، ويعين أفراده من المقيم العام نفسه، ومن أجل التغطية والنفاق، صار يعين فيه بالإضافة إلى الفرنسيين، بعض المغاربة، ولكن الفرنسيين لم يبقوا خاضعين لنص القرار المقيمي، فصاروا ينتخبون ممثليهم في المجلس، الانتخاب المباشر، وبالتبعية صار المغاربة يعينون بطريق الانتخاب غير المباشر.

وتبعا للتخطيط الذي أتى به «جوان»، فإنه تقدم إلى جلالة الملك، بمشروع مرسوم، يقتضي الاعتراف القانوني بمجلس المقيم، فيأخذ الصفة

الشرعية من جلالة الملك، ولكن رئاسته، وتسييره، والتحكم فيه، يبقى كل ذلك للمقيم العام الفرنسي، ومعنى ذلك أن المقيم العام أصبح بمقتضى ذلك هو المشرع، وهو المتحكم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرسوم المذكور، يمنح نصف المقاعد للمغاربة، والنصف الآخر للفرنسيين، والمغاربة يقع انتخابهم من درجتين، أما الفرنسيون فيكون انتخابهم عاما ومباشرا. ومع العلم أن المغاربة ثمانية ملايين نسمة والفرنسيون مائتان وخمسون ألفاً.

ولقد رفض جلالة الملك هذا المشروع للأسباب التالية :

1) من حيث المبدأ، إن الانتخاب هو حق خاص بالمغاربة الأصلاء، دون غيرهم من الأجانب : فرنسيين وغيرهم، 2) لا يصح لمجلس مغربي أن يترأسه المقيم الفرنسي، وإنما يترأسه رئيس الحكومة المغربية، 3) لا يصح ولا يقبل أن يكون عدد المغاربة مساويا للفرنسيين، إذ الجالية الفرنسية إذ ذاك لم يكن عددها سوى مائتين وخمسين ألفا، بينما عدد المغاربة يتجاوز ثمانية ملايين، فكيف يصح أن تكون نسبة المغاربة والفرنسيين متساوية في مجلس يدرس القضايا الاقتصادية والمالية للمغرب جميعه.

إننا نلاحظ أن رفض جلالة محمد الخامس التوقيع على هذا المرسوم، يستند إلى أنه رحمه الله ورضي عنه، لم يقبل التنازل عن السيادة المغربية، بتشريك غير المغاربة المواطنين في أخذ القرارات المتعلقة بالبلاد، كما أنه لم يسمح مطلقا أن تعطى صلاحية التسيير، لشخصية غير مغربية، وحتى من باب إقرار الواقع المفروض، فإنه لا يصح أن يكون عدد الذين يمثلون 250 ألفاً، مساوياً للذين يمثلون ثمانية ملايين نسمة، بمعنى أن كل ناخب فرنسي، يمثل في الواقع ما يمثله ثلاثون مغربيا. كما نلاحظ أن المقيم العام، ماض في مخططاته الرامية لفرض السيادة المشتركة في المغرب.

ثالثاً : تقدمت الإقامة العامة بمشروع تنظيمي للمجالس البلدية، فمن المعلوم أنه كانت بالمغرب في عهد الحماية، مجالس بلدية معينة، باستثناء المجلس البلدي بفاس، الذي أعطى له حق الانتخاب ـ وأن كان شكليا ـ

وكانت هذه المجالس مختلطة، بها مغاربة وفرنسيون، وقرارات هذه المجالس لا تصبح نافذة، إلا إذا صادقت عليها الإدارة الفرنسية.

ولما جاء الجنرال «جوان»، أراد تطوير هذه المجالس، وإعطاءَها صبغة الديمقراطية، فلا تبقى معينة من طرف القصر الملكي، وإنما تقام على أساس انتخابي، وهكذا تقدمت الإدارة الفرنسية بنص مشروع مرسوم، ينص على أن ينتخب الفرنسيون في هذه المجالس انتخابا حرا مباشرا، وينتخب المغاربة انتخابا مقيدا وعلى درجتين، كما أن هذه المجالس يعطاها حق التقرير، مع احتفاظ السلطات الفرنسية بضرورة المصادقة على القرارات المهمة.

ولا يخفى ما في هذا المشروع من تثبيت للسيطرة، وإشراك للفرنسيين في التقرير، الذي هو من اختصاص أصحاب البلاد الذين هم المغاربة وحدهم، كما لا يخفى أنه يهدف إلى تركيز وتطبيق السياسة (الجوانية)، الهادفة إلى المشاركة في السيادة والتسيير، وهكذا فإن صاحب الجلالة المنعم، محمد الخامس، رفض التوقيع على هذا المرسوم، معللا رفضه بما شرحناه من قبل.

رابعاً : بالرغم من تكاثر اليد العاملة المغربية، فإن المغاربة كانوا محرومين من تأسيس نقابات عمالية، تدافع عن حقوقهم، وتوحد مجهوداتهم، بينما أعطى هذا الحق كاملا للعمال الفرنسيين، على اختلاف اتجاهاتهم المذهبية، فكان هؤلاء يجتمعون ويطالبون بحقوقهم، ويعلنون الإضراب دفاعا عن حقوقهم، إلى أن ينالوها كاملة، بينما العمال المغاربة فاقدون لكل حق، ممنوعون من أي اجتماع، الأمر الذي جعلنا في حزب الاستقلال، تحت ظروف القهر والاستغلال لعمالنا ـ جعلنا نقرر السماح لهم بالأنخراط في بعض النقابات الفرنسية، وللسيطرة على تسييرها، للكفاح عن حقوقهم المهضومة من خلالها، التي كانت تسير في ضوئها، ولفتح واجهة جديدة للكفاح الوطني، ولوقاية عمالنا من الانجذاب إلى الأفكار الهدامة، وللاستفادة من التنظيمات العمالية التي سبقنا بها غيرنا، وبشرط الالتزام بالفكر الوطني السليم، الذي لا يتأثر بأية دعاية مذهبية، أو سياسية.

ولما رأى «جوان» أن الواقع لا يرتفع، وأن العمال المغاربة، إذا قفلت أمامهم أبواب، فإنهم يستطيعون أن يفتحوا أبوابا أخرى، للنضال في سبيل حقوقهم، لما رأى «جوان» ذلك، سمع بتكوين نقابات مغربية صرفة، وقدم مشروع مرسوم للقصر الملكي، يسمح للمغاربة بتأسيس نقابات عمالية، شريطة أن لا يسمح بهذا الحق للعمال الفلاحيين، حتى يبقون خاضعين للمعمرين الفرنسيين، الذين يستغلونهم ويستخدمونهم أسوأ استغلال، وشريطة أن لا يكون لهم في الجامعات النقابية، أكثر من نصف مقاعد، دون اعتبار للنسبة العددية.

ولقد عارض جلالة الملك المرحوم هذا المرسوم، لأنه استثنى العمال الفلاحين، وهذا من شأنه أن يبقى جمهرة العمال الفلاحين، في قبضة المعمرين الأجانب، كما أنه لم يقبل أن يحرم المغاربة من حقهم في الجامعات النقابية، إذا كان الانتخاب الحر يعطيهم هذا الحق، ورأى صاحب الجلالة أن الحق النقابي، يجب أن يعطي للعمال المغاربة دون قيد أو شرط.

خامساً : عندما جاء الفرنسيون إلى المغرب، كانت المحاكم فيه محاكم إسلامية، فلم يكن هناك أي قانون يتحاكم إليه، غير القانون الإسلامي، باستثناء بعض المحاكم الأجنبية، التي فرضت أيام التلاعب الاستعماري، وباستثناء المحاكم اليهودية، التي كانت تنظر في قضايا الأحوال الشخصية، بالنسبة لليهود المغاربة. وبعد استقرار الفرنسيين بالمغرب، تنوعت المحاكم، وتعددت اختصاصاتها، فهناك المحاكم العدلية المخزنية (الباشا والقائد) وهناك المحاكم الشرعية، وهناك العدلية البربرية العرفية، وهناك العدلية الإسرائيلية، وهناك المحاكم الفرنسية المحضة، كل هذه المحاكم كانت موجودة، ولكن الشيء الذي لم يوجد، هو التشريعات القانونية، وتنظيم المحاكم على أساس عصري، يضمن الحقوق لكل المواطنين، وفصل السلطات التشريعية القضائية، عن السلطة الإدارية، إلى غير ذلك من التنظيمات والتشريعات، حتى أن الصحافي المصري الكبير محمود عزمي، عندما زار المغرب، كتب مقالاً جعل عنوانه : (أمة بدون قانون) نشره في جريدة الأهرام.

لقد كان الشعب المغربي يطالب بإصلاح العدلية، على أساس يضمن الحقوق للجميع، وفي المطالب التي تقدمنا بها لجلالة الملك، والسلطات المختصة سنة 1934 طالبنا بإصلاح العدلية المغربية، وأعطينا التفاصيل الضرورية في الموضوع، ولكن الإدارة كانت تصُم آذانها، ولا تستجيب لأية رغبة من رغبات الشعب، وتريد عن قصد وسبق إصرار، أن تبقى المحاكم مبعثرة، والقوانين غير مسطّرة، وحقوق المواطنين ضائعة، والضمانات غير موجودة.

وعند مجيء الجنرال «جوان»، قدمت الإدارة الفرنسية مشروع مرسوم لجلالة الملك، يهدف في نظرها إلى إصلاح العدلية المغربية، وهذا المرسوم يشتمل على ما يأتي : 1) إحداث محكمة للنقض والإبرام، 2) إحداث محاكم استينافية إقليمية، 3) تخلى صاحب الجلالة عن حق النظر الأخير في الأحكام التي تصدرها المحكمة العليا الشريفة.

ومن المعلوم أن أي إصلاح في المجال العملي، يوجب أولا تأسيس وتكوين وزارة حقيقية للعدل، يكون لها حق الإشراف الفعلي الشرعي على جميع المحاكم بالمغرب، وتعمل على توحيد هذه المحاكم، فلا تبقى ممزقة شر تمزق، ولا يبقى المغاربة يتحاكمون إلى محاكم مختلفة، وكأنهم شعب غير موحد، ولا تبقى المحاكم الأجنبية تتصرف في البلاد، وتحكم حسب قوانين أجنبية، لم يقرها شرع، و لم يستسغها شعب، كما أن هذه الوزارة، هي التي تنظر في إصلاح المحاكم، وتبسط سيطرتها عليها، فتكون السلطة للقانون الشرعي لا للقائد، والمراقب، والشيخ، والمُعَمِّر، والضابط العسكري، والوزارة المطالب بها، هي التي تكون اللجان التي تعمل على وضع القوانين الجنائية وغيرها، كما أنها تعمل على أن تضمن للمواطنين حق الدفاع عن أنفسهم، بتكليف محامين، ومدافعين، وهلم جرا. ولكن الإدارة الفرنسية كانت ترى أن إصلاح العدلية المغربية، هو إحداث محكمة للنقض والإبرام، وتخلي صاحب الجلالة عن حقه في النظر في الأحكام التي تصدرها المحاكم العليا، وهكذا فإن صاحب الجلالة لم ير في المرسوم الذي

قدم إليه، أي أثر لإصلاح حقيقي للعدلية، بل بالعكس من ذلك، إنه ينزع منه بعض الحقوق التي له حق النظر فيها، وهكذا رفض جلالته هذا المرسوم، و لم يوقع عليه.

سادساً : في نطاق ما سمي بالإصلاح العدلي، تأسست لجنة مغربية فرنسية لوضع مشروع قانون العقوبات الجنائية، فإن المحاكم لم تكن تخضع لأي قانون، أو مسطرة جنائية، أو مدنية، وإنما يحكم الباشا، أو القائد، بمراسيم صدرت في قضايا خاصة في بعض الأحيان، وفي الغالب يحكم الحاكم بما يشاء له هواه، أو هوى المراقب الفرنسي.

وعندما قررت الإدارة الفرنسية، بإيحاء من المقيم العام، تنظيم قانون العقوبات الجنائية، وضعت مشروعا عرضته على الأعضاء المغاربة، فعارضوه لأسباب منها : أنه لا ينص على معاقبة مرتكب جريمة القذف على مقام صاحب الجلالة، وأسرته الشريفة، وكان المفروض أن ينص المشروع على هذا الأمر الخطير، خصوصا وأن الظروف التي قدم فيها هذا المشروع، كانت ظروفا تحتم التنصيص على هذا الأمر، حيث أن إدارة الإقامة العامة، كانت قامت بحملة منكرة ضد صاحب الجلالة الملك المعظم، وأسرته الشريفة، وكلفت أحد براذينها الخائن «فرفرة»، بكتابة مناشير قذف في جلالته، ولما وزعت هذه المناشير، اكتُشف أمرها، وافتضح كاتبها، فألقى عليه القبض، واعترف بجنايته، و لم يستطع الذين كلفوه بنسخ المناشير، أن يكذبوه، ولا أن يتبرءوا من عمله. وبالعكس من ذلك فإنه لم يمض على القبض عليه إلا مدة يسيرة، حتى أمروا بإطلاق سراحه وعدم متابعته، وهكذا كان رأي أعضاء اللجنة من المغاربة، أن مثل هذا الجرم الكبير، لا يمكن أن يفعل، ويسكت عنه في النصوص القانونية، كما أنهم لم يقبلوا أن تحال مثل هذه القضايا إلى المحاكم الفرنسية، لتفصل فيها ـ وهو ما اقترحه أعضاء اللجنة الفرنسيين ـ لا من حيث المبدأ، حيث أن القضايا والجنايات المغربية، يجب أن تعرض على المحاكم المغربية، ولا من حيث الواقع، حيث أن مثل هذه القضايا، لا يجوز أن توكل إلى الفرنسيين، الذين

هم صانعوها، ومن جهة أخرى، فإن هذا المشروع لم ينص على معاقبة مرتكبي جريمة الزنى، بحجة أن الزنى أصبح مقبولاً، ومباحاً، ومفتوحاً له مراكز، وأوكار، في مختلف أنحاء المغرب، منذ دخل الاستعمار لبلادنا، وحل بين ظهرنينا، ولكن أعضاء اللجنة المغاربة رفضوا الرفض الكلي هذا الطرح الاستعماري البغيض، كما أن جلالة الملك وقف الموقف الصلب الرافض لوجهة النظر الفرنسية، مؤكداً أنه من العار على أمة تدين بالإسلام، أن تفتح فيها أوكار للفساد والزنى، وحاضّاً أعضاء اللجنة المغاربة، أن يبقوا مصرّين على ضرورة التنصيص في القانون الجنائي، على معاقبة مرتكبي الزنى، الذي هو محرم بصريح الكتاب المنزل من السماء، ولكن الإدارة الفرنسية بقيت مصرة على موقفها؛ فلم يقبل جلالة الملك المشروع و لم يوقع عليه.

وثمة نقطة ثالثة كانت مثار خلاف في موضوع مشروع القانون الجنائي، وهي التي تتعلق باللغة التي تحرر بها القوانين التي ستصدر، فإن الإدارة الفرنسية كانت مصرة على أن النصوص الرسمية للقوانين المغربية، هي اللغة الفرنسية، بينما كان يرى جلالة الملك، أن القوانين توضع للمغاربة، ومن حقهم أن يطلعوا عليها ويعلموها، واللغة الرسمية للمغرب، والتي يتعامل بها المغاربة على اختلاف طبقاتهم، هي اللغة العربية، فلا يليق أن تصدر قوانين مغربية، بلغة يجهلها المغاربة كلا أو جزءاً، وحتى القضاة الذين يحكمون، أغلبهم درس بالعربية، فكيف يحكمون بقوانين يجهلونها، أما ترجمة القوانين من الفرنسية إلى العربية، فإنها في الغالب لا تؤدي المعنى الكامل المقصود، ولذلك فإنه من الضروري وضع القوانين باللغة العربية، واعتبارها هي الأساس والمرجع، ولقد كثر الجدل بين القصر والإقامة العامة في هذا الموضوع مدة طويلة.

سابعاً : قضية البحث عن المعادن : تقدمت الإقامة العامة بمشروع يتعلق بنظام البحث عن المعادن في الأراضي المغربية، كما يلي : 1) الإدارة الفرنسية هي التي تمنح رخصة البحث عن المعادن، وقد كان الوزير الأول هو الذي

يمنح هذه الرخصة، 2) تمنح رخصة استغلال المعادن، لمدة لا تتجاوز بضع سنوات، وبقرار من الإدارة الفرنسية، 3) تمنح رخصة الامتياز في المعادن، لمدة خمسين عاما فأكثر، بمرسوم ملكي، 4) أصحاب رخص البحث، والاستغلال، والامتياز، لا يؤدون إلا ضريبة طفيفة للخزينة المغربية، ولو حصلوا على أرباح طائلة، وقد يرفع مقدار هذه الضرائب، إذا اقتضت المصلحة ذلك.

هذه هي الإصلاحات التي تقدمت بها الإقامة العامة في موضوع البحث عن المعادن، ولما درستها اللجنة المكلفة بالدراسة، والتي كان من جملتها المرحومان : مسعود الشيكَر وج مَحمد أبا حنيني، قررت ما يلي :

1 ـ لابد من إشراك الدولة المغربية في الأرباح التي يحصل عليها أصحاب امتياز البحث عن المعادن.

2 ـ لابد من رفع الضرائب التي تدفع للخزينة العامة المغربية.

3 ـ الرخص التي تعطى لأصحاب امتياز البحث عن المعادن، تكون بقرار من الوزير الأول، ويوقع عليها مندوب الوزير الأول في المعادن، ومن الإدارة الفرنسية.

هذه هي الإصلاحات الستة التي أتى بها الجنرال جوان وقدمها لجلالة محمد الخامس ليقبلها، ويوقع عليها، والتي كانت من الأسباب التي زادت في تعقيد الأزمة، بين جلالته، وبين المقيم العام جوان، سنة 1950.

لقد كان محمد الخامس حريصاً كل الحرص على الحفاظ على كيان بلاده ومصلحتها، راغبا وعاملا على إدخال كل الإصلاحات الضرورية لتطويرها، وتحقيق مطامح شعبه في تحقيقها، ولكنه لم يقبل أبدا أن يصبح الفرنسيون مشاركين في التسيير، أو لهم حقوق لا تعطى إلا لأبناء البلاد، ولذلك كان يعارض كل الإصلاحات المشبوهة، أو التي تجعل من الفرنسيين شركاء في السيادة للمغاربة. كما كان يريده المقيم العام الجنرال «جوان»، ولكن «جوان» وأصحابه، كانوا ينشرون في الصحف

الفرنسية، أن محمدا الخامس يعارض الإصلاحات ولا يريد تطبيق المبادئ الديمقراطية التي تقدمت بها فرنسا إليه، ولقد كان رحمه الله يرد على هذه الاتهامات، ويفندها بكل الوسائل التي بين يديه. وهذا بلاغ من الصدارة العظمى بأمر من جلالة محمد الخامس نشر في مارس 1950 وجاء فيه : (نشرت جريدة «ماروك بريس» في عددها المؤرخ في مارس 1950، حديثا صحافيا لـ(م. طيرانوار) النائب في المجلس الوطني الفرنسي، تعرض في بعض أجوبته، لموقف المخزن الشريف من الإصلاحات التي تعرضها عليه الإقامة، فذكر أن مسؤولية عدم إنجاز إصلاح البلديات، ونظام الحالة المدنية، تقع على المخزن الشريف، حيث أنه لا يعترف للفرنسيين بحق المشاركة في مجالس منتخبة، لها حق التقرير، ويطالب بوضع نظام الحالة المدنية تحت مراقبته، وأن جلالة الملك أعزه الله يغتنم هذه الفرصة، ليؤكد من جديد، اقتناع جنابه الشريف، بضرورة تخويل رعاياه سائر الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الديمقراطية).

أما فيما يرجع لإصلاح المجالس البلدية، فإن المخابرة جارية بين المخزن الشريف، وبين الإقامة العامة، ويرى المخزن الشريف أن هناك اعتبارات قانونية تعارض مشاركة الرعايا الفرنسيين في المجالس المغربية المنتخبة، التي لها حق التقرير، معتمدا في ذلك على المبادئ الأساسية، التي يرتكز عليها القانون الدولي الخاص.

أما نظام الحالة المدنية، فقد كان المخزن الشريف منذ البداية،حريصا على التعجيل بإنجازه، مع الاحتفاظ لهذا النظام بصيغته المغربية، وأخيرا تم الاتفاق على هذا الأساس، وصدر به ظهير شريف، لم يبق متوقفا إلا على النشر بالجريدة الرسمية.

إن الإطلاع على هذه الصفحات التاريخية من كفاح ملكنا المرحوم سيدي محمد الخامس، تعطي الدليل القاطع، على أنه رحمه الله، كان وهب نفسه للدفاع عن تحرير وطنه، ومواطنيه، من ربقة الاستعمار، وللعمل على تمتيع أبناء شعبه، بكل الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الديمقراطية الحقيقية،

وأنه كان حريصاً كل الحرص، على أن يبقى هذا الشعب المغربي، متمتعا بذاتيته وشخصيته رافضا كل الرفض، الاندماج والتبعية والتشريك، وهكذا بقي رحمه الله، ورضي عنه، ثابتا في مواقفه، مغلباً مصالح شعبه على كل المصالح، مهما لاقى من مصاعب، وتحمل من إذايات، كان آخرها قبوله النفي، والإبعاد في سبل قضايا وحقوق وطنه ومواطنيه، رافضا الخنوع والاستسلام للمستعمر البغيض، ولذلك فإن يوم عشرين غشت 1953 يعتبر من أعظم الأيام في تاريخنا الوطني، لأنه كان يوم انطلاق ثورة الملك والشعب، ضد المستعمر الغاشم، ولأنه كان التعبير الحقيقي القوي على أن الملك بالشعب، والشعب بالعرش، فرحم الله الملك الصالح الصادق محمد الخامس.

الجنرال كَيوم

سياسة المقيمين الفرنسيين بالمغرب ترمي إلى إدماج المغرب في الوحدة الفرنسية

توالى على المغرب بعد الثلاثينات، أكثر من عشر مقيمين، وأولهم : (لْيوطي) ومن جملتهم : «ستيغ» «لوسيان سان» «بونصو» «بيريتون» «نوغيس» «إريك لابون» «جوان» «كَيوم». وكان لكل واحد من هؤلاء، سياسته الخاصة، وتعاملاتُه المتميزة، قد يُظهرونها علنا وتصريحا، وقد يخفونها، ويودون أن يطبقوها دون إثارة للضجة، وكلهم في الواقع، يهدف إلى تركيز الوجود الفرنسي بالمغرب، والعمل على إلحاقه بالوحدة الفرنسية، والقضاء على ذاتيته المستقلة، وتيئيس المغاربة من الحصول على استقلال بلادهم وحريتها.

الجنرال جوان

لقد جاء في تصريح لكَبريال بِيُّو ما يأتي :

«يجب استئصال لفظة الاستقلال من الصدور، ونزعها من الأفواه» وجاء بعد (بيُّو) (إريك لابون) ليلطف الجو في الأول، ويخفي برامجه

الاقتصادية التي تثبت مركز الاستعمار الاقتصادي، فلا يلبث إلا قليلا حتى يخلفه الجنرال (جوان)، الذي يعتبر أن القوة، هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الوطنيون، الذين يسمهم بالدهماء، وكان ينظر إلى الشخص العربي، كيفما كان شأنه، نظرة احتقار، ويعتبره متخلفاً، وكان يؤمن بأن العناية الإلهية، اختارت فرنسا، لترفع العناصر المستعمَرة، إلى مستوى يقربها من المدنية الفرنسية.

كان «جوان» رجلاً عسكرياً بمعنى الكلمة، وعندما عينته حكومته مقيما عاما بالمغرب، غذَّت فيه عنجهيته وطموحاته، وزودته بسلطات كاملة، ومنحته تفويضا كاملا في تعامله مع السلطان، ومع المغاربة الوطنيين.

وهكذا عندما تقدم لجلالة محمد الخامس بما سماها (الإصلاحات) ورفضها جلالته له، و لم يقبل تطبيقها، اعتبر ذلك إهانة له، وأراد أن يطبقها بالقوة، ولو أدى ذلك إلى خلع محمد الخامس عن عرشه، وصار يهدده أثناء بعض لقاءاته به، ولقد قالت عنه جريدة (لوموند) في بعض ما كتبت : (إنه المهندس القادر الذي لابد من وجوده، لإعادة سياسة السلطة القاهرة، التي هي على استعداد لتأييدها، دن تحفظ، ولفرض السيادة المشتركة، التي كان يريد أن يعطيها الشرعية الضرورية، ومما يجب أن يسجل بهذه المناسبة، أن الرئيس الفرنسي «راماديى»، كان يشجع «جوان» على تطبيق سياسته وإصلاحاته، ويصف تلك الإصلاحات التي رفضها محمد الخامس، بأنّها تقدم حقيقي في طريق الديمقراطية.

ومن العجيب أن يكتب الأستاذ جوليان في موضوع الإصلاحات ما يلي : (بالقوة، يستطيع المقيم العام، ومن يظاهرونه، أن يسحقوا حزب الاستقلال، بل والسلطان، إن دعت الحاجة، وأن يفتحوا الميدان للإصلاحات التي ترغب الإدارة الفرنسية في إدخالها.

لقد كان «جوان» يعتقد أن السيادة في المغرب، ملك مشاع بين الملك وفرنسا، ولذلك نراه (كما أشرنا إلى ذلك من قبل) يخطب في أكاديمية العلوم الاستعمارية بباريز قائلا : «إن الحكم في المغرب، بيد اثنين : الملك من جهة،

والمقيم العام ممثل فرنسا، من جهة أخرى» ولتحقيق ما كان يرغب فيه، صار يسهل هجرة الفرنسيين إلى المغرب، لتكثير أعداد الجالية الفرنسية، وللزيادة في الاستحواذ على الاقتصاد المغربي.

ولما رأى أن الأبواب مقفلة أمامه من طرف محمد الخامس، ومن المعارضة القوية من طرف حزب الاستقلال، صار يدبر المؤامرات الظاهرة والخفية، ويضرب الخناق على محمد الخامس، وعلى الحركة الوطنية، حتى يفسح له المجال لتطبيق ما يود تطبيقه، وهكذا صار يعبئ الصحافة، والإذاعة، والسينما، للقيام بحملات عنيفة، لاتهام جلالة الملك، وحزب الاستقلال معه، بأنهما يسيران في طريق الشيوعية، ومعارضة الإصلاحات التي تريد فرنسا تطبيقها بالمغرب، لتطوير مجتمعه والنهوض به، وأنهما (الملك والحزب) ينكران جميل فرنسا على المغرب، وأن استعمال العنف، هو الطريق الصحيح لتطبيق الإصلاحات التي تود فرنسا تطبيقها.

وفي الوقت نفسه، اتجهت السياسة الفرنسية في المغرب، إلى خلق حركة معارضة للملك، تتجلى في بعض الطرق المزيفة، ورؤسائها الخائنين، وإلى بعض القواد والباشوات وأمثالهم، الذين كانوا يستغلون الطبقات الشعبية، ويبتزون منها الأموال بطرق غير مشروعة، ويستغلون مراكزهم للابتزاز. واضطهاد الشعب، ويأتي في طليعة هؤلاء المستغلين الباشا الكَلاوي. وسبق هذا ما دبرته الإقامة من خطط، لتشويه سمعة جلالة الملك، والمس بكرامته، الأمر الذي افتضح أمام الجمهور المغربي فيما سمي بقضية (فرفرة)، حيث أن هذا (الفرفرة) كلف بكتابة منشورات، تطعن في شخصية الملك، وترميه ببهتان وقذف، لم يتحمل الشعب سماعهما في شخصية ملكهم المفدى، الأمر الذي زاد في غضب الشعب، واستنكار للسياسة التي أتى بها الجنرال جوان.

ويجب أن أضيف إلى ما ذكر من تسميم الأجواء بين الشعب المغربي، وبين السلطات الفرنسية، ما حدث في الدارالبيضاء يوم سابع أبريل سنة 1947

عندما كان جلالة محمد الخامس، يتهيأ إلى السفر إلى طنجة، حيث قام بعض الجنود الفرنسيين والسينيغاليين، بمجزرة فظيعة لدى المغاربة المدنيين، لعرقلة الرّحلة الملكية، إلى طنجة، حيث وقع قتل العشرات، والمئات، بل الآلاف، من المغاربة، والفتك بالكثيرين، لا لذنب اقترفوه، ولكنها كانت مؤامرة دبرها (بونيفاس) رئيس ناحية الدارالبيضاء ومن معه، لعرقلة زيارة محمد الخامس إلى طنجة، والتي بالرغم عما حاكته وصنعته الإدارة الفرنسية، كانت زيارة الملك إلى طنجة موفقة، وناجحة، وأدت ثمرتها، ووضحت مواقف المغرب الصريحة، في اتجاهاته السياسية المستقلّة.

محمد الخامس يخطب في طنجة بمناسبة زيارته التاريخية عام 1947 التأكيد الوحدة المغربية والانتماء العربي الإسلامي، والتشبث بحقوق المغرب في حريته واستقلاله.

كان الجنرال (جوان) مصمماً العزم على تطبيق سياسته التي أتى من أجلها، وفي طليعتها إخضاع محمد الخامس، أو خلعه من عرشه، وعرش أسلافه، وكان يدبر المؤامرات، ويهيئ الأجواء، ويستغل الفرص كيفما كان نوعها، إلى حد بعيد. وحادثة الكلاوي التي كانت مجرد حادثة بسيطة، تنحصر في توبيخ ملك البلاد لأحد مرؤوسيه وموظفيه، فأرادت السلطات الاستعمارية أن تستغلها، وتنشر عنها في الجرائد، روايات هي إلى الخيال أقرب منها إلى الحقيقة.

والحادثة الكلاوية تظهر حقيقتها في البيان الصادر عن الصدارة العظمى، والذي جاء فيه بالحرف :

(بيان حقيقة من الصدارة العظمى).

أذاعت بعض الصحف رواية خاطئة، عن الأسباب التي دعت صاحب الجلالة أيده الله إلى مؤاخذة باشا مراكش، يوم حضوره بالقصر العامر، بمناسبة عيد المولد النبوي الأخير.

(إن الحادث الذي بالغت الصحافة في عرضه، ووصفه بخلاف بين صاحب الجلالة، والباشا المذكور، ليست له أية صبغة سياسية، والواقع أن الأمر لا يعدو عتابا مولويا موجها إلى أحد ولاته.

وغير صحيح أن المساعي التي قام بها باشا مراكش، لدى صاحب الجلالة، كانت ترمي حسب زعم تلك الصحافة، إلى إطلاع جنابه الشريف على ما يساور دوائر، متمسكة بالمبادئ الدينية، والتقاليد، من قلق مزعوم من الدوائر، التي لا صفة للباشا أن يتكلم بالنيابة عنها، والإعراب عن آرائها. وإنما كانت تهدف تلك المساعي، إلى حرمان سكان عمالته، من حق رفع ظلاماتهم إلى القصر العامر، وذلك بعدم قبول وفودهم بالأعتاب الشريفة، ويصرفهم عنها، وترك أمرهم موكلا إليه، وقد أعرب الباشا علاوة على هذا عن استيائه من الحملات الموجهة إليه، من لدن الأحزاب السياسية، وبعض الصحف الفرنسية. فلفت صاحب الجلالة نصره الله نظره، إلى أنه لا يمكن بوجه من الوجوه، أن تحرم طائفة من رعاياه، مما جرت به العادة من السماح لهم برفع مظالمهم إلى جنابه العالي بالله، وأن هناك محاكم جزرية لعقاب ما عسى أن ينال شخص الباشا وغيره، من ولاة المخزن الشريف من أنواع القذف.

ولما تمادى الباشا على المطالبة بما طالب به من غير تبصر، وأكد شكواه بعبارة لا تخلو من وقاحة، أمره صاحب الجلالة بالانصراف، وأبلغ إليه بواسطة وزيره الصدر الأعظم، أن لا يعود إلى القصر الملكي، حتى يصدر له

الأمر بذلك)، لم يكن يتوقع الكَلاوي، إنذاره بواسطة الصدر الأعظم بعدم مجيئه إلى القصر مستقبلا، إلا إذا صدر له الأمر بذلك، ولذلك فإن غيظه تضاعف، فقفل راجعا إلى مراكش، دون مشاركته في تقديم البيعة، مع مختلف عمال المملكة الذين كانوا معه، بل إنه تعدى ذلك، فأعطى تعاليمه للقواد والأعيان الذين جاؤوا لتقديم البيعة بدورهم صحبته، وتحت رئاسته، أن يتخلفوا عن المشاركة في البيعة، ويرافقوه إلى مراكش، وهكذا أكد بموقفه هذا، أنه شق الطاعة عمليا ورسميا، عن جلالة الملك، وهذا ما زاد في سخط الملك عليه، وزادت الفرقة بينهما اتساعا، وتبين بالوضوح لدى الطبقات الشعبية أن الكلاوي زاد في طغيانه وعصيانه، وسيره في النهج الذي يسير فيه جوان، وصدق عليه ما كانت تكتبه الصحافة الوطنية، بأنه يوجد في المغرب مقيمان عامان : مقيم أبيض، وهو المقيم العام الفرنسي (جوان) ومقيم عام أسمر، وهو الكَلاوي : وهذا ما تطوّر بتدبير من الإقامة العامة، ورضي وارتياح من الكَلاوي، فيما كان يدعى بحركة القواد، وحركة الفرسان، والذين أتوا إلى ضواحي مدينتي الرباط وفاس، مهددين القصر الملكي، وجلالة الملك نفسه، حسب ما كانت تنشره الصحافة الفرنسية، والإعلام المقيمي، والذي تأكد بعد ذلك، أن الفرسان بالخصوص، غُلِّطوا و لم يعلموا أنهم مسخرون لغير ما خُبروا به، وأتوا لأجله، والذين حصل لهم بعدما علموا الحقيقة، غيظ كبير، وأزمة ضمير، كان لهما وقع كبير في نفوسهم وحتى في مواقفهم بعد ذلك، والتي تجلت عندما أعلن كثير من القواد تبرّأهم العلني، مما يحاك في الخفاء، ضد محمد الخامس، وضد الشعب المغربي، وضد حزب الاستقلال، وتضامنهم الوثيق مع ملكهم، الأمر الذي جعل الإدارة الفرنسية الحاقدة، تنتقم منهم، وتفتك بهم، وتقدمهم للمحاكمات، والذي جعل الأحرار الوطنيين، يستنكرون ما تقوم به الإدارة الفرنسية، من ظلم وإبعاد، وسجن للوطنيين الصادقين، فكانت الإعتقالات المتوالية ضد الاستقلاليين بالخصوص، وبلغ الطغيان حدّه الأعلى، باعتقال بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب، وتقديمهم للمحكمة الفرنسية، بدعوى تهديدهم للأمن العام.

لقد كانت أزمة حادة، خلقها الجنرال (جوان)، الذي لم يعين في المغرب، إلا للقضاء على نفوذ جلالة الملك، وتوقيف مد الحركة الوطنية، المتجلية في حزب الاستقلال بالخصوص، ولكن النتيجة ستكون ضدا على برامج ومخططات (جوان)، الذي سيفشل في كل ما اتخذه من إجراءات، ضد محمد الخامس وضد حزب الاستقلال.

الجنـــرال نـــوغـــيـــس **الجنرال بـــوايى دولاتـــور**

تآمر الفرنسيين ضد العرش، والشعب، ابتداء من سنة 1944

لم يطق الفرنسيون تحمل المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944، وأدركوا أن فكرة الإصلاحات انتهى أمرها، وأن الاستقلال صار المطلب الرئيسي لدى الشعب المغربي، ولدى جلالة الملك محمد الخامس، وهكذا صارت تتأزم العلاقات بين جلالة الملك والحركة الوطنية من جهة، وبين الإقامة العامة من جهة أخرى، وتوثقت العلاقات بين زعماء الحركة الوطنية، وبين الملك، وتوالت الاتصالات السرية بينهما في كل المناسبات، وفي ذلك يقول جلالة الملك الحسن الثاني في كتاب التحدي : (كان والدي يقابلهم في طي الخفاء، وكنت أنا في الغالب الذي أدخلهم عليه، كان مسكني خارج أسوار الرباط، وكانت المراقبة حقا عليه بالنسبة لسواه، كان الوطنيون يأتون عندي خفية في المساء، وكنت آخذهم في سيارتي، متسترين بداخلها لا يراهم أحد، وأدخل بهم مسرعا إلى الجزء الداخلي في القصر، فيبقون إلى ساعة متأخرة من الليل، يتحدثون مع الملك أحيانا، كما أخرج في الساعة الثالثة ليلا، وحين يشتد البرد، كان محرك السيارة يتوقف، فنضطر إلى دفعها. وكان شخص من الأعوان لدى جلالة الملك محل ثقته، يسمى أحمد بن سعود، يقوم بنفس الدور، في أخذ قادة الحزب، إلى القصر الملكي، عندما تتطلب الظروف ضرورة الاتصال ، وهكذا بقيت الأمور ابتداء من سنة 1943 إلى أن وقع إبعاد جلالته عن عرشه ونفيه. والشيء الذي يدعو إلى الإعجاب والتقدير، أن الفرنسيين لم يستطيعوا أن يتعرفوا إلى حقيقة الطرق التي يقع بها الاتصال، رغم اقتناعهم بأن المواقف التي يقفها معهم جلالة الملك، هي نفس المواقف التي يقفها الحزب، والمطالب هي نفس المطالب، وهي الاستقلال، وعندما كان جوان بالخصوص يتقدم بإصلاحاته إلى جلالة الملك، ويرفضها

مثل ما يرفضها الحزب، لأنها تمس مباشرة كيان المغرب وسيادته، وتود إشراك الفرنسيين في هذه السيادة، وإدخاله فيما كانوا يسمونه بالوحدة الفرنسية، وجعله جزءا منها.

وعندما زار جلالته طنجة في أبريل من سنة 1947 وألقى خطابه الصريح، بأن المغرب ينشد الحرية والاستقلال، ويرفض التبعية والإلحاق، جن جنون الفرنسيين، بمن فيهم وزير خارجيتهم إذ ذاك الذي أدلى بتصريح أمام لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الفرنسي جاء فيه: (هذا الرجل ذو الماضي الصعب، يعادي فرنسا، وقد أظهر هذا العداء، فيجب تحجيمه من جديد، أي وضعه عند حده، إن الخطاب الذي ألقى بطنجة سيئ، يجب اتخاذ إجراء علني في هذا الوقت، ليتجلى موقفنا الحازم إزاء السلطان، وبما أن السلطان سياسي ماهر، فسيفهم، وينبغي أن يدرك، أن بإمكان فرنسا أن تخلعه، لهذا قررت فرنسا تعيين الجنرال جوان معتمدا عاما في ماي 1947).

لقد بدأ التفكير لدى الفرنسيين لخلع محمد الخامس، منذ 1947، ومنذ ذلك التاريخ ، وهم يسيرون في تصعيد المواقف، ويهيئون الأجواء لتطبيق ما صاروا يفكرون فيه، فكان تعيين (جوان) مقيما عاما بالمغرب، وكانت مواقفه المتشددة والمتعجرفة التي أشرت إليها فيما سبق، إلى أن جاءت سنة 1950، حيث استدعته حكومة فرنسا للقيام بزيارة لفرنسا، لدراسة الوضع الجديد، التي سارت فيه الأحداث، ومواقف الملك الذي يتشبث فيها بمطلب الاستقلال، وفي ذلك يقول الجنرال جوان فيما كتبه لرئيس الجمهورية الفرنسية : (السلطان إنما يريد الاستقلال، ويرفض كل إصلاح، إنه يماطل، ويعارض في الإصلاحات التي نقدمها له، ولا يريد إلا الإصلاحات التي يرتضيها، بالإضراب عن توقيع الظهائر، وطابعه، الذي لا محيد عنه لاستصدار هذه القوانين).

لقد استعمل جوان كل الوسائل للضغط على محمد الخامس وتهديده بالخلع، وإكراهه على بعض التوقيعات ، فيما أسموه (بالبروتوكولات)، ولكن جلالته ما لبث أن أعطى تصريحات لبعض الصحفيين، ومنهم محمود عزمي

المصري، بأن توقيعه كان تحت الإكراه، الأمر الذي استهجنته الصحافة المصرية وغيرها. وأفقدته قيمته.

لم يلبث المقيم (جوان) إلا قليلا بعد ذلك، ثم دعته حكومته سنة 1951 لمنصب آخر، وعينت مكانه الجنرال (كيوم)، الذي قيل عنه، إنه ضيق التفكير إلى حد بعيد.

لقد كان (كيوم) الذي يعتبر تلميذا (لجوان)، مقتنعا بأن السياسة التي يجب أن تتبع مع جلالة الملك، هي السياسة التي خطط لها (بيدو) و(جوان)، وأنه لا ينفع مع محمد الخامس إلا الشدة والتهديد بالخلع، وهذا ما طبقه بعد ذلك في غشت 1953.

كان محمد الخامس مدركا كل الإدراك ما يحاك له، ولكنه كان صامدا في مواقفه، ففي ذكرى جلوسه على العرش 18 نوفمبر سنة 1952 قال في خطاب العرش ما يلي : (رغبتنا في أن تنبني علاقة المغرب بفرنسا على اتفاق، يضمن للمغرب كامل سيادته، ويجعل صلته معها على أسس جديدة، في دائرة الود والصداقة، واحترام المصالح العليا للبلدين، ونحن نأمل أن تجرى المفاوضات، ومازلنا ننتظر).

بهذه الصيغ الحكيمة والهادفة، كان محمد الخامس يخاطب المسؤولين الفرنسيين، يريد الخير والحرية لبلاده، ويريد أن يتحقق ذلك في دائرة الود والصداقة، واحترام المصالح العليا للمغرب وفرنسا، ومعنى هذا بصريح العبارة، أنه يتعهد وقبل أن يطلب منه ذلك، بضمان المصالح العليا للفرنسيين، الذين كانوا يستثمرون ويحتكرون، وكأن البلاد بلادهم، والأرض أرضهم، ولا يريدون أن يتنازلوا لحقوق ومصالح أهل البلاد.

وعندما كان محمد الخامس ينطق بهذه العبارات الحكيمة، ويعبر عن مكنونات صدره، كان الفرنسيون المسؤولون بفرنسا والمغرب، يذيقون المغاربة ألوانا من العذاب، والنفي، والسجن، والإبعاد، والتفقير، ودليل ذلك ما وقع في ناحية الأطلس المتوسط، والتي لاقت فيها قبيلة آيت سعيد، ما

يندى له جبين الإنسانية، فلقد قام بعض القواد والباشوات، الذين لا ضمير لهم، والذين يعتبرون من صنائع الاستعمار، والذين يذيقون القبائل الخاضعة، لهم ألوانا من الجور والضغط والإرهاق، لقد قام هؤلاء ما سمته أبواق الدعاية الفرنسية بحركة المحافظين، وأخذوا يحملون قبائلهم بوسائل الإكراه، على إمضاء عرائض الولاء، والاعتراف بالجميل لفرنسا الحامية، ضدا على الوطنيين الأحرار، الذين يطالبون بالاستقلال، ويريدون تحرير بلادهم من قبضة الاستعمار، مستغلين جهلهم لما هو مكتوب في تلك العرائض، التي قدمت لهم، وكأنها مطالب مشروعة، ولكن ما لبثت مدة يسيرة، حتى أدركوا أنه غرر بهم، وأن تلك العرائض التي أمضوها، موجهة ضد بلادهم، وضد إخوانهم الوطنيين، وضد ملكهم الذي يخلصون له كل الإخلاص، فثارت ثائرتهم، وامتدت موجة الاستنكار، إلى حد أن بعض القبائل قامت ضد قوادها، مطالبة بعزلهم، وبتمزيق العرائض التي أمضيت بطريق التدليس والإكراه، فكان رد فعل السلطات الاستعمارية لإخماد هذه الثورة ضدهم وضد قوادهم، أن اختاروا قبيلة آيت سعيد، لينتقموا منها شر انتقام، لأنها كانت تبعث الوفود تلو الوفود، تطالب بعزل القواد الذين لبسوا عليهم، وجعلوهم يمضون على عريضة تعتبر مخالفة للدين، ومضادة لشعورهم الوطني، وصاروا يجتمعون باستمرار في شبه مظاهرات، نحوا من سبعة أيام متوالية، أمام المراقبة الفرنسية، مصرين على مطالبهم عزل أولئك القواد.

لم يبق الفرنسيون صامتين أمام هذه الثورة الأطلسية، ولكنهم قرروا الهجوم الفظيع، ضد هؤلاء المطالبين بعزل الكثيرين من القواد، فكان يوم 24 مايو 1951 يوما مشؤوما، تعرض فيه إخواننا للقسوة والتخريب، وأطلقت اليد للجنود لإحراق المنازل، والإتلاف، ونهبت الماشية، وصار الجنود والأعوان، يجلدون الناس ويعذبونهم، ويهلكون حرثهم، ونسلهم، وسجن منهم في ذلك اليوم، ما يزيد على أربعمائة سجين، وعومل النساء والفتيات معاملة وحشية، إذ انتهك الجند أعراضهن أمام أزواجهن وآبائهن، وهم مغلولون، لا حول لهم ولا قوة، وامتد القمع إلى قبائل أخرى، مثل زاوية

الشيخ، والقصيبة، وألقي القبض على العدد العديد من الوطنيين بقصبة تادلة، وخنيفرة، والقباب، وتاكزيرت وغيرها. هذا لون من ألوان الاضطهاد والقمع الذي كان سائدا في تلك الفترة، وهؤلاء الذين عذبوا وهتكت أعراض نسائهم، هم بعض الذين جمعتهم الإدارة الاستعمارية، وأتت بهم يوم 24 و25 فبراير 1951 لتهديد بعض المدن، مثل الرباط ، وفاس.

مذكرة من حزب الاستقلال
إلى الجامعة العربية والدول الإسلامية

أمام هذه الظروف القاسية، رفع الحزب مذكرة إلى الجامعة العربية وإلى الدول الإسلامية ممثلة في دولة باكستان جاء فيها :

بدأت مؤامرة الجنرال جوان التي أدت إلى الأزمة القائمة بالمغرب، والتي كان هدفها خلع صاحب الجلالة، والضرب على يد دعاة الاستقلال، وفي مقدمتهم رجال حزب الاستقلال، واستعان الجنرال جوان في تنفيذ مؤامرته بالخونة من أهل البلاد، وفي طليعتهم الجلاوي باشا مراكش، الذي هو صنيعة من صنائع فرنسا، أطلقت له اليد، فاستغنى غناء عظيما على حساب القبائل التي تحت نظره، وأقامته فرنسا خصما لصاحب الجلالة، وادعت أنه إنما يدافع عن الدين، وصار يقاوم جهود جلالة السلطان الإصلاحية، وخصوصا في الميدان الديني والتعليم وتحرير المرأة، و لم تلبث هذه المؤامرة أن اتضح أمرها في الخارج، وقامت ضجة عظيمة في العالم الإسلامي، و لم يتراجع الجنرال جوان، بل تحدى الرأي العام في الداخل والخارج، فألزم صاحب الجلالة بأحد الأمرين، إما توقيع البروتوكول المؤرخ في 25 فبراير 1951، وإما التخلي عن العرش طوعا أو كرها، فاختار صاحب الجلالة توقيع البروتوكول، اجتنابا لحقن الدماء، والفتك بالأبرياء، وأهم ما يحتوي عليه هذا البروتوكول: طرد أعضاء ديوان صاحب الجلالة، وعزل بعض الوزراء وكبار الموظفين المغاربة المخلصين للعرش، والتوقيع على مراسيم تشريعية، كان الخلاف قائما في شأنها بين القصر الملكي والإدارة الفرنسية، والغاية منها توطيد قدم الاستعمار الفرنسي بالمغرب.

وكان التدخل الديبلوماسي من جانب الدول العربية والإسلامية، ومن جانب الجامعة العربية، سببا في فشل مؤامرة الجنرال جوان، وكان لهذا الفشل وقع سيئ، وحنق في الأوساط الاستعمارية الفرنسية التي ساءها أن يبقى صاحب الجلالة متربعا على العرش المغربي، وكانت تعلق آمالا عظاما على خلفه، كما ساءها فقدان البروتوكول كل قيمة، لما صرح به صاحب الجلالة للصحافي المصري الكبير الدكتور محمود عزمي، من أن جلالته وقع ذلك تحت الإكراه والضغط، ومن نظر هذه الأوساط الفرنسية ، أن المشكل لا زال قائما، وأن لا حل له ولا ضمان للمصالح الفرنسية بهذه البلاد، إلا في خلع صاحب الجلالة، ومن أجل ذلك، فإنها لا تزال تشجع وتحرض الخونة على العصيان، والتمادي في موقفهم العدائي لصاحب الجلالة، وتسعى بكل ما لديها من وسائل، في إبقاء الجنرال جوان في منصبه بالمغرب، حتى إذا ما فاز في الانتخابات الفرنسية المقبلة، الجنرال دوكول المعروف أيضاً بنزعاته الاستعمارية، أطلق للجنرال جوان اليد في المغرب، لينفذ برنامجه، ويخلع صاحب الجلالة، ويتمكن الاستعمار الفرنسي حينئذ من ترسيخ قدمه بالمغرب، وتحقيق أحلامه، لا سيما والإدارة الفرنسية، فتحت أبواب المغرب للهجرة الفرنسية، رجالا وأموالا، الأمر الذي يصبح معه المغاربة عملة لدى الفرنسيين، وحينئذ يمكن لفرنسا أن تفي بما تعد بِه من منح المغرب استقلاله الداخلي، ولكن سيكون هذا الاستقلال عندئذ بيد أبنائها وفي صالحهم، لا في صالح أبناء البلاد، كما وقع في إفريقيا الجنوبية، وبذلك يصبح المغرب العربي المسلم، أثرا بعد عين، وتفقد الجامعة العربية والإسلامية جناحها الأيسر، وهل يمكن للشعب المغربي وهو أعزل من كل سلاح، مضروب عليه نطاق الحصار، محروم من حريات القول والكتابة والاجتماع، أن يقاوم وحده الاستعمار الفرنسي الغاشم، ويحول دون تنفيذ البرنامج المذكور، كلا.

إن كل آماله كانت موجهة نحو الجامعة العربية والدول الإسلامية، وفي طليعتها دولة باكستان العظيمة، التي أعز الله بها الإسلام والعروبة، والتي لا نشك أنها ستعمل كل ما تملكه من حول وقوة، لنجدة هذا البلد الإسلامي.

ولا أساس لما تدعيه فرنسا، من أن قضية المغرب، مسألة داخلية، لا تهم إلا فرنسا والمغرب دون غيرهما، فالمغرب دولة لها سيادة مضمونة بعقود دولية، كعقد الجزيرة (1906) التي التزمت فرنسا باحترامه.

والخلاف القائم الآن، هو خلاف بين دولتين، فلكل دولة من دول الأمم المتحدة، أن تعرض هذا الخلاف على الهيآت الدولية المختصة.

هذا وأن الأخوة الإسلامية ، والواجب الديني، والرابطة الشرقية، وواجب الدفاع عن حقوق الضعيف، كل ذلك سيحمل لا محالة، حكومة الباكستان النبيلة، على تتبع القضية المغربية عن كثب، وخصوصا في مرحلتها الحاسمة الحالية، وعلى اتخاذ ما تراه صالحا وكافيا من التدابير، لدرء الخطر الذي يهدد المغرب في شخص صاحب الجلالة).

إن هذه المذكرة التي أثبتها في هذا الكتاب، نظرا لقيمتها التاريخية، ولأنها تؤكد بوضوح أن حزب الاستقلال، لم يبق مكتوف الأيدي أمام التآمر ضد العرش المغربي، وضد جلالة محمد الخامس رحمه الله، وأنها تبرهن إن كان الأمر يحتاج إلى برهان، على التلاحم الوثيق بين الملك والحزب، وأن الملكية التي كان يمثلها إذ ذاك محمد الخامس، تمثل ارتباط الشعب بالملك والملكية ارتباطا حقيقيا فيه كل الوفاء وكل الدفاع، وتؤكد أن المساس بالملك والملكية، مساس بمقدس من مقدسات الشعب المغربي التي لا يجوز المساس بها، وأن ما تبيته السياسة الاستعمارية، وما يبيته الجنرال جوان ومن معه من الخونة المغاربة أمثال الباشا الكلاوي، لشخص الملك، يعتبر خطرا يهدد الشعب بأجمعه فالعرش المغربي من الشعب وإليه، تأكد هذا خلال التاريخ القديم والحديث، وتأكد في السراء والضراء، والتآمر الفرنسي ضد العرش المغربي، بالإضافة إلى ما قلنا، يصدم ويتحدى حتى الاتفاقات الدولية التي التزمت بها فرنسا، كما أشارت إلى ذلك المذكرة.

لقد أشارت المذكرة إشارة واضحة إلى أن فرنسا كانت تريد أن تحتذي بإنكلترا، بإلحاق المغرب ببلادها مثل ما فعلت إنكلترا في جنوب إفريقيا، ولولا يقظة الشعب المغربي الذي عبرت عنه بوضوح مذكرة الحزب، لما

أدرك العالمان العربي والإسلامي والعالم الحر، الأخطار التي تهدد المغرب، ولما اتخذت الدولة الشقيقة الإسلامية (باكستان) المواقف الصريحة والقوية والشجاعة في المجال الدولي للدفاع عن المغرب، ولما سمحت بإعطاء جوازا باكستانياً للأمين العام للحزب، استطاع به أن يخاطب المجتمع الدولي في المؤتمرات الدولية، بما تبيت فرنسا ضد الملك وضد الشعب المغربي.

لقد كان الجنرال جوان يقوم بحملات دعائية قوية ضد الملك وضد حزب الاستقلال بالذات، متهما الملك والحزب، بأنهما ضد الإصلاحات التي تريد فرنسا أن تطبقها في المغرب، ولكن يقظة الملك وتصريحاته الحكيمة، والعمل الدؤوب للحزب في الداخل والخارج، فضح الادعاءات المكذوبة التي كانت تدعيها فرنسا، وأوضح أن إصلاحات جوان، إن هي إلا أكذوبة من أكاذيب الاستعمار، كان يهدف من ورائها استغفال الأحرار والوطنيين الصادقين، وجلالة الملك المصلح الصالح الذي أقسم على الوفاء لشعبه، والتضحية في سبيله.

وهكذا فشل جوان في سياسته، وكانت عاقبته الخسران، وعاقبة المغرب : الاستقلال.

لقد كان حزب الاستقلال يتتبع باهتمام بالغ ما يقوم به جوان وأنصاره من دعايات وتصريحات كاذبة، سواء في الصحافة الفرنسية أو حتى في الصحافة العربية، فلقد سبق له أن أفضى بتصريح لجريدة الأهرام المصرية بتاريخ 11 مارس 1951 كله أكاذيب وبهتان، ولقد ردت عليه الأمانة العامة للحزب ببلاغ جاء فيه :

تكذيب تصريحات جوان

(نشرت الصحافة الفرنسية بالمغرب تعاليق مسهبة حول التصريح المقيمي فقالت: «كل شيء هادئ بالمغرب، وأن الخلاف القائم بين القصر الملكي، والإقامة العامة، لم يخرج قط عن دائرة المذاكرات الديبلوماسية المتزنة» ويقول بلاغ الأمانة العامة للحزب: أننا نود من صميم فؤادنا أن لو

كانت الأمور مطابقة لهذا الإدعاء، ولكن الحوادث المفجعة التي أبانت عن درجة خطورة الحالة بالمغرب، على مرأى ومسمع من الرأي العام المغربي والفرنسي بالمغرب، وبصفة عامة من الرأي العام الدولي.

ولا يمكن بحال من الأحوال أن تخفى الحقيقة بالأباطيل والأكاذيب ، فالمشكلة الأساسية التي وضعتها الأزمة المغربية، والتي شغلت الرأي العام العالمي، أزيد من ثلاثة أشهر، مازالت قائمة بذاتها، ولا يمكن إخفاؤها بحوادث تافهة عابرة.

ولذلك لم يلبث التصريح الذي أدلى به المقيم العام، لمراسل (الأهرام) أن أثار اندهاشا واستياء الأمة المغربية جمعاء.

وليس القصد من هذا البيان الذي يذيعه حزب الاستقلال، تأجيج جدال غير مجدي، بل إنه يهدف إلى التذكير بحوادث واقعية معينة، وإلى وضع حد لادعاءات أولئك الذين ينكرون حتى وجود أزمة في العلائق المغربية الفرنسية.

تستخلص ثلاث نقط جوهرية من التصريح المقيمي :

أولا : يقول الجنرال جوان في تصريحه : (إن الخلاف لا يوجد في الحقيقة بيني وبين السلطان، بل بين الشعب المغربي وملكه).

إن الشعب المغربي الذي طالما عبر عن تعلقه وإخلاصه لصاحب الجلالة سيدي محمد الخامس ليدحض هذا الإدعاء.

وإننا نذكر على سبيل المثال أولئك الذين ينكرون وجود شعور وطني في البلاد المغربية ويجهلون إلى أي حد كانت مطامع الأمة وإرادتها تتقمص في صاحب الجلالة سيدي محمد، قد أدركوا الحقيقة عندما شاهدوا تلك الحفاوة العظيمة التي قوبل بها جلالته من لدن مئات الآلاف من المغاربة الذين كانوا مصطفين في ثامن نونبر سنة 1950 بطنجة والدار البيضاء والرباط.

ولكن صاحب الجلالة سيدي محمد، ملك يحظى بتقدير الشعب، وهو إلى ذلك قوي ومخلص لشعبه إلى حد أنه لا يمكنه (في نظر المستعمر أن يبقى ملكا لبلاد تحت الحماية).

فدبرت مؤامرة بكل معنى الكلمة ضد صاحب الجلالة سيدي محمد، والأمة المغربية جمعاء، وكلف الجلاوي بإثارة الحادث المعروف طبقا لبرنامج محبوك من ذي قبل، وأخذ المراقبون المدنيون، ورؤساء النواحي الفرنسيون، يعقدون اجتماعات مع بعض القواد الذين كان عليهم أن ينضموا للجلاوي فيما بعد، وفي الوقت الذي كانت الصحافة الفرنسية بالمغرب، تضخم الحادث، وتعلق عليه بإسهاب، كانت الرقابة تحذف كل نبأ أو مقال، تحاول بعض الصحف الحرة تقديمه للرأي العام القلق، وكان صاحب الجلالة حفظه الله، هدفا للثلب الشنيع المنظم في الصحافة الفرنسية بالمغرب وبعض صحف فرنسا.

وكان هدف الإدارة واضحا، فهي كانت تريد أن تظهر للرأي العام الفرنسي، وللرأي العام الدولي أن السلطان الحالي لا تؤيده إلا أقلية ضئيلة، وأن أكثرية الشعب الساحقة، يمثلها الكلاوي وأشياعه الذين هم ضد حزب الاستقلال، وضد تعديل معاهدة الحماية.

و لم يكن الناس لينخدعوا لهذه المهزلة، ولكن إدارة الحماية عزمت على أن تستمر في خطتها إلى النهاية، ولو أدى ذلك إلى إثارة حرب أهلية.

ثانيا : يؤكد الجنرال جوان في تصريحه أيضا قائلا : (لم أطلب قط تنازل السلطان عن عرشه).

إن الوقائع تكذب هذا الادعاء بتاتا، فإن إدارة الحماية لم تحاول أن تقوم بدور الحكم كما تدعيه اليوم، فهي وحدها التي كانت تدبر هذا النزاع، حيث لم يخف على أحد، أن الجلاوي وأشياعه، إنما كانوا يقومون بتطبيق ما كانت تحيكه هي من مكايد.

ولما رأت الإدارة أن الأكاذيب، ووسائل الضغط، لم تؤثر في صاحب الجلالة، عزمت على تنفيذ برنامجها، ففي 26 يناير، أي ليلة سفر الجنرال جوان إلى أمريكا، قابل جلالة الملك، مقابلة طويلة، وأفهمه بعبارات تهديدية، أن عليه أن يختار بين ثلاثة حلول:

(1) إما أن يتبرأ من حزب الاستقلال علانية.

(2) وإما أن يتنازل عن العرش.

(3) وإذا رفض أن يختار بين هذين الأمرين، فإن الجنرال جوان سيخلعه عن العرش وزاد ممثل فرنسا قائلا: بأن للملك ثمانية أيام للتفكير في الأمر، وأنه يجب أن يتخذ قراره في شأن ذلك، عند رجوعه من الولايات المتحدة.

وقد تحدثت صحف المغرب وفرنسا جميعها عن هذه الحادثة، واستولت على دوائر الإقامة العامة حيرة، ولكنها التزمت الصمت عن قصد، وأدلى المسيو روبير شومان، وزير خارجية فرنسا، في 2 فبراير بتصريح أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة للمجلس الوطني، أكد فيه أن السلطان يظل مخاطبنا الوحيد، ولكنه لم يفند نبأ حمل الملك على التنازل عن العرش.

هل كان الجنرال جوان متفقا مع حكومته في الخطة التي كان عازما على اتباعها ؟

الأمر المحقق، هو أنه بعد رجوعه من الولايات المتحدة، عاد إلى حملته، فبلغ التوتر أقصى مداه، وبقي جلالة الملك ثابتا في موقفه، أما الوزراء والمندوبون، فقد عقدوا اجتماعات ثلاث مرات متوالية، وبعد مداولات طويلة، رفضوا بالإجماع اقتراحات الإقامة العامة، فأعلنت هذه بتاريخ 22 فبراير، قطع العلائق مع القصر الملكي، وقد تحدثت الصحافة الفرنسية بالمغرب عن هذا الحادث بحروف بارزة، كما وجه رؤساء النواحي والمراقبون المدنيون الفرنسيون، برقيات التأييد المطلق، باسم سكان لم يستشاروا قط، وكان بعض القواد المرتشين، يقدمون من طرف الولاة الفرنسيين، كممثلين حقيقيين للشعب، وكذلك كان الأمر فيما يتعلق بكل أولئك الأشخاص الذين يجدون مصلحة شخصية في بقاء النظام الاستعماري. كما أصبحت الأسواق التي تعقد عادة في كل أسبوع بالبادية، تعتبر لدى الصحافة الفرنسية كمظاهرات ضد حزب الاستقلال، وفي بعض النواحي، أخذت المراقبة المدنية تستدعي الفلاحين والعمال لمختلف الأسباب الملفقة، كتوزيع البذور أو التلقيح ضد داء السل، وفي الغد، تقدمهم الصحف

الفرنسية كمتظاهرين قدموا للاحتجاج ضد «أساليب» الاستقلال. وقد احتلت الجنود الفرنسية، أهم المدن المغربية، وكانت على استعداد للقيام بما أنيط بها، كما كانت جميع قوات الشرطة، تقوم بحراسة الأحياء، وقد جرد الحرس الملكي من سلاحه، بينما كان رجال الشرطة والجنود الفرنسيون يحاصرون القصر الملكي.

في هذا الجو من الأكاذيب، والهيجان المصطنع، توجه بتاريخ 22 يبراير، المعتمد بالإقامة العامة، المسيو دوبليسون إلى باريس، ليطلب من الحكومة، أن تمنح الجنرال جوان، السلطة المطلقة، وقد عاد إلى الرباط، في 25 يبراير، وبمجرد وصوله، تقابل مع جلالة الملك، وأفهمه أن الحكومة الفرنسية، تؤيد المقيم العام التأييد المطلق، وأن ليس له إلا الإذعان لنظرية الإقامة العامة، وإذا رفض ما طلب منه، فستجرى الحوادث مجراها الطبيعي.

وفي نفس اليوم، على الساعة السادسة والنصف، أتى رسول من طرف المقيم العام، وسلم لصاحب الجلالة إنذارا يمهله ساعتين، ويؤكد لجلالته، أن عرش المغرب، سيعتبر فارغا، عند انصرام هذا الأجل، وفي الساعة الثامنة، أتى مستشار الحكومة الشريفة، المسيو كلوزيل إلى القصر، للاستخبار عن القرار الذي اتخذه جلالة الملك.

ففي هذه الظروف، انتزع من صاحب الجلالة سيدي محمد، إمضاء اتفاقية 25 يبراير 1951 الشهيرة التي تشتمل على ثلاث نقط :

اتفاقية 25 يبراير 1951

أولا : تصريح ملكي وبلاغ وزيري يرميان إلى استنكار بعض الأحزاب[1].

ثانيا : حل الديوان الملكي، وعزل بعض الوزراء والمندوبين الذين لم تكن لهم في الحقيقة أية علاقة بحزب الاستقلال، وتعيين قواد ومندوبين برهنوا عن إخلاصهم للإقامة .

ثالثا : إمضاء الظهائر الموقوفة.

(1) أي حزب الاستقلال.

ينبغي أن نلاحظ أن الجلاوي كان بالإقامة العامة في 25 يبراير على الساعة الثامنة والنصف، وهكذا فقد أحكم تدبير المؤامرة، حتى إذا ما رفض صاحب الجلالة سيدي محمد، الخضوع، بويع ملك آخر يحل محله، وقد وضعت عدة كاميونات عسكرية رهن إشارة باشا مراكش، لنقل أعوانه إلى فاس، في نفس ليلة 25 يبراير، لاحتلال دور العلماء، وكان رسم بيعة الخلف قد حرر، وهذا الضغط كان كافيا للحصول على إمضاء هؤلاء العلماء.

ثانيا : ويصرح أخيرا الجنرال جوان، أنه (لم يلق القبض على أحد في المغرب لسبب سياسي) من المحقق أن هذا التأكيد، مخالف أيضا للواقع، وقبل أن نعطي على سبيل الإشارة، لائحة محتوية على مئات من المعتقلين، ينبغي أن نذكر النظام الذي تعيش فيه الأمة المغربية، ذلك النظام الديكتاتوري البوليسي.

فالمغاربة وحدهم محرومون من أبسط الحريات الشخصية والعمومية، كحرية الجمعيات، والحرية النقابية، وحرية الاجتماع، وحرية التجول داخل البلاد، وأثناء الحوادث ألغيت جميع التأشيرات والجوازات للذهاب إلى فرنسا وطنجة.

وحرية الصحافة غير موجودة، فخلال الحوادث الأخيرة، بينما كانت الصحف الفرنسية بالمغرب، تتهجم على ملك البلاد، وعلى حزب الاستقلال، كانت جريدة «العلَم» محكوما عليها من طرف مصلحة الرقابة بالسكوت، و لم يمكنها حتى أن ترد على تهجمات الصحافة الفرنسية وبهتانها.

والنظام القضائي الذي يطبق على المغاربة، يسوده الذعر البوليسي، ويشتمل على الإعتقالات الاستبدادية والتفتيشات، وقد عزر جهاز الشرطة أثناء الحوادث الأخيرة بكيفية استثنائية، وأدخلت تحسينات على وسائله، وقد عاش بعض الوطنيين المغاربة أثناء استنطاقهم، أفظع أنواع التعذيب.

أما الاعتقالات التي جرت خلال شهر يبراير، فعددها باهظ :

ففي مسفيوة، (بجنوب مدينة مراكش) اعتقل أكثر من ثلاثمائة شخص في أوائل الحوادث، وهم يكابدون أشنع أنواع التنكيل، بسجون الجلاوي الخاصة.

وفي تاليوين (بسوس) اعتقل أكثر من أربعمائة شخص، لكونهم رفضوا أن يوقعوا على عرائض الولاء للجلاوي.

وفي القصيبة (بناحية تادلة) عبر أكثر من ستة آلاف شخص عن ولائهم لجلالة الملك، فاعتقل نحو 150 منهم.

وفي جهات أخرى، وقعت اعتقالات عديدة لنفس السبب، أي من أجل رفض التعاضد مع الكلاوي، وفيما يلي بعضها : (اشتوكة) و(تمنار) و(ماسة) و(اغبالو) و(اغمات) و(كولمين) و(راس الواد) و(أولاد جبار).

ومما يلاحظ أن جميع هذه الإعتقالات، جرت في مقاطعات، يقال إنها بربرية، وتدعي إدارة الحماية أنها بمعزل عن كل نفوذ لحركة الاستقلال.

ومن بين المدن التي يسود فيها ضغط شديد، واعتقل فيها عدد كبير من الأشخاص ونفي منها آخرون: الرباط، والدار البيضاء، والجديدة، وآسفي، ووجدة، وفجيج، ومراكش، وآزرو، وخنيفرة.

وفي 28 يبراير الأخير، اعتقل أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، وهم الأساتذة : محمد غازي، ومحمد اليزيدي، وعمر بن عبد الجليل وعبد الكريم بنجلون، كما نفي الأستاذ المهدي بن بركة، كاتب اللجنة التنفيذية، لميدلت، وهي قرية بجنوب وادي ملوية.

وليس في وسعنا أن نعطي العدد الحقيقي لجميع الاعتقالات، لأن من المستحيل القيام ببحث الآن، ولكن الأمثلة التي سردناها، كافية لإقناع أولئك الذين يظنون أن الهدوء يسود المغرب.

إن الوقائع التي لخصناها في هذا العرض، تكون العناصر التي تسمح بإلقاء ضوء على الجانب الذي بقي إلى الآن غامضا من المأساة المغربية.

ولكن ينبغي قبل إنهاء هذا البيان، أن نشرح باختصار، كيف تطورت فكرة خلع صاحب الجلالة سيدي محمد.

يرجع تاريخ هذه الفكرة إلى يناير 1944، حيث قام حزب الاستقلال، مؤيدا من جميع الطبقات، فأعلن عن إرادة الشعب المغربي في استرجاع استقلاله.

ولكن الاستعداد الذي أظهره الملك، إزاء المطامح الوطنية، والموقف الشريف الذي اتخذه للتوفيق بين الطرفين المتعارضين، أثناء الحوادث الدامية التي جرت في شهر يناير 1944 كل ذلك أثار ضده حقد الإقامة العامة وعداءها.

وفي ذلك الحين، أثيرت للمرة الأولى، مسألة خلع صاحب الجلالة سيدي محمد عن عرشه، ومثل ذلك قد نجح بتونس بكيفية عجيبة، فلماذا لا ينجح بالمغرب، إذا أحكم تدبيره ؟.

وقد سارت الفكرة مع الزمن، وظهرت بوادر إمكانية تنفيذها عند قدوم الجنرال جوان للمغرب سنة 1947، وكان هدف هذا طبعا، يرمي إلى أن يضع حدا لانتشار الحركة الوطنية، ولكن الفشل الذريع كان حليفه، فقد اتخذت علائقه بالقصر الملكي من أول الأمر، صورة خطيرة، فقد جرت حوادث مختلفة، أثناء التوتر الدائم الذي كان يسود تلك العلائق، فمن ذلك الرسالة التي وجهها الملك إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في دجنبر 1947، وحادث أكادير في شهر يناير 1950، والجدال المستمر في شأن بعض الإصلاحات كإصلاح نظام البلديات، والحق النقابي، وغير ذلك.

وأخيرا وضعت المشكلة المغربية بصفة ر سمية، على أثر المفاوضات التي أجراها جلالة الملك خلال رحلته الأخيرة إلى فرنسا، لتعديل عقد الحماية، وإقامة نظام جديد، على أساس اتفاق جديد.

فأصبحت حينئذ مسألة التنازل عن العرض طوعا أو كرها، ضرورة لا مناص منها في نظر المتشبثين بنظام الحماية، و لم يلبث أن انضم إلى نظريتهم من هم أكثر منهم ترددا أو حذرا، فما العمل إذن ؟

إذا استعرضنا الحوادث التي جرت، نجد أن خطة إدارة الحماية، تشتمل على هدفين واضحين :

أولا : ينبغي أن يعمل على أن يبقى الملك منفردا، وذلك بأن يبعد كل مخلص وكفء من بين مساعديه، في حاشيته وفي الحكومة، وللوصول إلى ذلك، يجب أن تستعمل جميع وسائل الضغط والإكراه، ولكن أن يبلغ الضغط والإكراه في هذه المرحلة، درجة يصبح الملك معها مرغما على التنازل.

ثانيا : وإذا ما أظهر الملك ترددا وتصلبا، فيجب أن تنفذ الخطة إلى النهاية،أي يخلع الملك، ولكن كلتى الحالتين، تتطلبان تهيئ الرأي العام، تهيئا دقيقا، فقد كان من المحقق أن الحادث سيكون له صدى في الميدان الدولي، نظرا للمركز الذي يحتله الملك، داخل البلاد وخارجها.

فأثيرت حادثة الكلاوي، وفي نفس الوقت، نظمت حملة صحافية، للتنديد بوسائل حزب الاستقلال الثورية الهدامة، وتواطئه مع الشيوعيين، وقد رأينا كيف اصطنعت تلك المظاهرات التي قامت بها الجماهير (من تلقاء نفسها).

ولكن الصحافة الفرنسية كانت تقوم بدور مكشوف، فقد أدرك الناس، أن هذا الهيجان، لم يكن القصد منه، سوى إقامة سياج حول الملك، وقمع الحركة الوطنية، تحت مبررات مزورة.

وقد أرسل المقيم العام لجلالة الملك، بعدما نفذ صبره، إنذارا بتاريخ 26 يبراير 1951 وهكذا انفضحت خطة الإقامة التي كانت عازمة على أن تفقأ الدمل، وتضع الحكومة الفرنسية والرأي العام الدولي، أمام الأمر الواقع، بالرغم مما يترتب على ذلك من عواقب.

وقد استونفت الحملة على حزب الاستقلال بشدة، وتضاعفت «شواهد الولاء والإخلاص» في البلاد، لسياسة الإقامة، وكانت جميع الصحف تتحدث عنها، ولكن المغاربة والفرنسيين كانوا يعلمون أن جميع تلك المظاهرات، لم تكن إلا زورا ملفقا، وبهتانا مدبرا.

وفي هذا الجو، أي جو الهيجان والتوتر، كانت الإقامة تتمنى أن لو يقوم حزب الاستقلال برد فعل، فتتاح لها الفرصة، للقيام بقمع دموي، واستغلال الاضطرابات ، لحمل الملك على التنازل عن العرش، ولكن حزب الاستقلال، عرف كيف يتجنب الوقوع في فخ التحدي والاستفزاز. وقد احتد قلق الدوائر المقيمية في 26 يبراير، فعزمت على إثارة شبه حرب أهلية، يقودها في الظاهر الكلاوي، وتستعمل فيها الأسلحة والجنود الفرنسية، وكان تنفيذ هذه المرحلة الأخيرة معلقا على جواب الملك، إزاء إنذار 26 يبراير. ونحن نعلم الآن ماذا كان جواب الملك الذي اضطر إلى الإذعان، بعدما قاوم طيلة شهر، كل أنواع الضغط والعنف.

فماذا نستخلص من هذه المأساة ؟

أولا : إن إدارة الحماية قادرة على انتهاج أقبح خطة، لإبقاء النظام الاستعماري الموجود بالمغرب، وفك عرى وحدة البلاد الأدبية والروحية، وإبعاد الملك الشرعي لمجرد إخلاصه لقضية شعبه.

ثانيا : كان لهذه السياسة وقع سيئ، في نفس الشعب المغربي، ولكن أتيحت له الفرصة، ليرى أن أولئك الذين يتبجحون بأنهم يريدون أن يدربوه على ممارسة الديمقراطية، يستندون على الإقطاعية الفاسدة، للاحتفاظ بمراكزهم.

ثالثا : قد يكون من سابق الأوان، أن تتكهن بما سيحدث في المستقبل، ولكن من البلاهة، أن يظن أن الأزمة قد حلت، وقد أصبح صاحب الجلالة سيدي محمد مكتوف الأيدي، وترمي جهود إدارة الحماية ووسائل ضغطها ودعايتها إلى أن تتوصل إلى رجوعه عن المواقف التي اتخذها فيما قبل.

وكيفما كانت تطورات القضية المغربية في المستقبل، فالأمر المحقق الآن، هو أن الدول العربية والإسلامية أكدت إرادتها على أن لا تبقى بمعزل عن النزاع الفرنسي المغربي، وقد أظهرت المظاهرات الشعبية بالقاهرة وبيروت ..... للدول الغربية، مدى نشاط التضامن العربي الإسلامي.

إن اهتمام البلاد العربية الإسلامية بالقضية المغربية، لا يمكن أن يعتبر تدخلا في شؤون فرنسا الداخلية، فالمغرب دولة ذات سيادة، تضمن كيانها وشخصيتها الدولية، معاهدات، وخصوصا معاهدة الجزيرة المبرمة منذ سنة 1906، والحكومة الفرنسية بدلا من أن تراعي حدود العلائق الديبلوماسية في هذا النزاع الفرنسي المغربي ارتأت أن تتخطى الحق الدولي، وأن تستعمل القوة ضد ملك البلاد الشرعي، وتدخل الدول العربية والإسلامية، لا تبرره علائق تاريخية وثقافية ودينية فقط، بل كذلك ما أقدمت عليه الإقامة من خرق ثابت لحقوق بلاد ذات سيادة.

هل معنى هذا أننا نباس من فرنسا ؟ إن وطنيتنا لا تعصب فيها كما أعلنا ذلك قبل، ومازلنا متشبثين برغبتنا في التعاون مع فرنسا، تعاونا وثيقا في دائرة الصداقة الحقيقية الصادقة، ولكن يجب على الحكومة الفرنسية أن تفهم أن الخطة السياسية التي يتبعها ممثلوها بالمغرب، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى ما لا تحمد عقباه.

22 مارس سنة 1951

حول ظروف سنتي 1950 و 1951

راجت إشاعات في فاس بصفة خاصة، أن الباشا الكلاوي ربط اتصالات مع حزب الشورى والاستقلال، وأن الزعيم ابن الحسن الوزاني، صار يتخابر مع الجنرال جوان، في شأن الظروف التي يمر منها المغرب، والناتجة عن الصراع الواقع بين القصر الملكي، وحزب الاستقلال، من جهة ، وبين الكلاوي، والإقامة العامة، من جهة أخرى، وأن السياسة التي يسير عليها القصر، والتي أدت إلى طرد الكلاوي من القصر، نتيجة الخطاب غير اللائق الذي خاطب به الكلاوي، صاحب الجلالة سيدي محمد الخامس، سياسة غير حكيمة، وغير سديدة.

ونظرا لتفاحش هذه الإشاعات، طالب بعض أعضاء المكتب السياسي، لحزب الشورى والاستقلال، بعقد اجتماع لدراسة الوضع الذي طرأ بعد هذه الإشاعات،وللتعرف على حقيقة ما يشاع، لأن كثيرا من الناس في الحزب المذكور، وفي غيره صاروا يتساءلون، معبرين عن اندهاشهم مما يقال من تصريحات متناقضة، في موضوع تضامن الحزب المذكور، أو شبه تضامن مع الكلاوي، في قضية طرده من القصر، وهذا التناقض جاء نتيجة تصريحات بعض أعضاء مكتب الحزب بأن موقفه (أي الحزب) موقف غير مقبول، وأن الخلاف بين أعضاء المكتب خلاف حاد، لدرجة الاستنكار، فإذا كان للحزب رأي خاص في موضوع الخلاف بين القصر والإقامة العامة، ومن يسير في ركبها، مثل الكلاوي، فيجب عقد اجتماع للمكتب ليطلع جميع الأعضاء على ما يجرى في الخفاء.

ولقد تبين بعد انعقاد المكتب السياسي بأجمعه، أن هناك خلافا في الرأي بين أعضائه، وأن الاتصال مع الكلاوي يثير كثيرا من الشبهات،

وحكى بعض الذين كانوا معترضين على الاتصال مع الكلاوي، سواء بواسطة أحد قواد ناحية فاس، أو بواسطة (يدر)، اليد اليمنى للكلاوي، أنه في بعض الجلسات التي تأزم فيها الوضع، بين جلالة الملك، وحزب الاستقلال من جهة، وبين الإقامة العامة من جهة أخرى، توالت حملات الصحف الاستعمارية ضد المغرب وملكه، وشعبه وهكذا انعقد اجتماع خاص للمكتب السياسي، بتاريخ 21 فبراير 1951، وصرح فيه ابن الحسن بما يلي، كما أكد ذلك أحد أعضاء المكتب السياسي : (إن جميع الظواهر تدل على أن برنامج الإدارة قد تم تحضيره بإتقان وإحكام، و لم يبق إلا التنفيذ، وأن البركان أخذ يلقي حممه،وقد أوشك أن ينفجر) وأمام هذا التصريح، تساءل بعض الأعضاء عن حقيقة ما صرح به ابن الحسن قائلا : هل هناك عندكم معلومات لم تطلعونا عليها نحن أعضاء المكتب ؟ فتولى الإجابة الأستاذ عبد القادر بن جلون، نائب الأمين العام للحزب قائلا ما مضمنه : (لقد كنا بمنزل محمد الحجوي، فلم نشعر إلا وقد دخل علينا (يدر) الذي تحادثنا معه فقال لنا : (إن الباشا عقد العزم على المضي إلى آخر الشوط، وإنه لن يتراجع حتى يتم القضاء

ابن الحسن الوزاني

عبد القادر بن جلون

على.... وعلى آخر فرد من حزب الاستقلال، وأنه متفق مع الجنرال جوان، الذي يتمتع بثقة وتأييد حكومة فرنسا، التي فوضت له اتخاذ التدابير التي يراها ناجعة في القضاء على جرائم الفساد في هذه البلاد، إن كل الوسائل قد هيئت، وإن تحت قيادة سعادة الباشا، أزيد من ثلاثة ملايين، وتحت قيادتي أكثر من خمسين ألف مقاتل، والكل مجهز أحسن تجهيز، ومستعد للانقضاض على الفريسة متى صدر له الإذن) ويقول الراوي : إن ابن جلون قال له : هذا هو الهدم، فأين البناء ؟ فأجاب : لا يشرع في أي بناء إلا بعد انتهاء الهدم، ورفع الأنقاض، فأجابه ابن جلون : إذا كان سعادة الباشا يريد تأييد الشعب بخطته، فعليه أن يسعى منذ الآن، في بناء مدارس ومستشفيات، وإنفاق أموال في سبيل التعليم، ومقاومة البوس والفاقة، اللذين يتخبط فيهما سكان الجنوب، فأجاب (إدار)، كل ذلك سيتم بعد القضاء على الملحدين وصنائع الشيوعيين) ويزيد الراوي فيقول : وفي يوم الخميس 22 يبراير، اجتمع المكتب السياسي فافتتح الجلسة ابن الحسن قائلا : إننا اجتمعنا أنا والأستاذ ابن جلون أمس، مع رئيس ناحية البيضاء، .. بونيفاس، فأكد جميع ما أخبرتنا به المصادر السابقة، ويقول الراوي إن الأستاذ عبد الهادي الشرايبي، احتج على هذه الاجتماعات التي تجري بدون إذن بقية أعضاء المكتب، وقال محمد العلمي : لقد اتفقنا على أن لا تتكرر هذه الاتصالات التي تدفع الحزب إلى التورط في سياسة مخالفة لمصلحة البلاد، وتجعل المستعمرين يعتقدون أنه من الممكن، التعاون معنا بعد تنفيذ خطتهم الإجرامية بالقضاء على خصومنا السياسيين. ثم أخذ الكلمة الوزاني فقال : إن الإدارة سائرة في طريقها للقضاء على ..... وعلى حزب الاستقلال، ماديا وأدبيا، فأجابه ابن عبد الله : (أما القضاء عليه ماديا، فممكن، وأما أدبيا فلا، فالمبادئ لا تموت بالاضطهادات، والتنكيل، والتشريد، والشنق، لا يقضي على المبادئ، ولكنه يخمد أنفاسها إلى حين) وهنا تدخل عبد الهادي الشرايبي قائلا : إن الوقت لا يتسع لهذه المناقشة الفارغة، الواجب أن نعرف حقيقة ما يبيت للوطن وساكنيه، فأجابه الوزاني : أما نحن فمقتنعون بوجوب العمل لإنقاذ الموقف، فلقد حدثنا رئيس الناحية،

بأنه ليس في حيز الإمكان تراجع الجنرال جوان، فقلت له : وهل حكومة فرنسا، تساعد في الظروف الراهنة، على خطة الجنرال إلى هذا الحد ؟ فأجاب : (إن الجنرال جوان أصبح بحكم مركزه الجديد، شخصية عالمية، فوق إرادة الحكومة الفرنسية، وأنه يتمتع في الوقت نفسه، بتأييد مطلق من حكومته) وهنا أخذ الكلمة محمد العلمي وصرح بما يلي : إننا نحن الثلاثة، لا يمكن أن نكون في صف الكلاوي، وعبد العالي، و..... ولو رأينا المشانق تنصب لجر رؤوسنا. قال الراوي : وبعد

محمد العلمي

مناقشات وأخذ ورد، نهض محمد بن عبد الله محتدّا، وصرح بما يلي : إننا الآن بين أمرين : بين أن ننقد شرفنا بعض الشيء، ونتخذ إجراءات، منها إرسال برقية أو رسالة في الحال إلى جلالة الملك، لنؤكد تأييدنا له، الذي أعلن عنه الحزب لجلالته شفويا بواسطتنا يوم 7 يبراير[1] وبين أن نسمح لأنفسنا بالوقوف في صف الخونة، وصنائع الاستعمار، فقال ابن الحسن: يكفي أنكم أيدتموه شفويا وتقولتم علينا ما لم نقله، وورطتم المغرب، وقطعتم الطريق، عمن يحاول إنقاذ الموقف. وبعد نقاش ومراسلات لم تصل إلى نتيجة وجه ابن عبد الله

محمد بن عبد الله

ومحمد العلمي الرسالة التالية إلى الأمين العام للحزب، هذا نصها كما بلغتنا :

(1) لدى مناقشة موضوع إرسال برقية تأييدية وتضامنية مع الملك، اتفق المجتمعون على أن يذهب محمد بن عبد الله ومحمد العلمي وشخص آخر لمقابلة محمد الخامس، والتعبير عن التضامن معه.

باسم الله - في 24 فبراير 1951

حضرة الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال الأستاذ السيد محمد الحسن الوزاني.

تحية وسلاما،

وبعد فنظرا للخلاف الذي استحكم بيننا نحن الممضين أسفله من جهة، وبين بقية أعضاء المكتب السياسي من جهة أخرى، حول مسائل جوهرية تتعلق بصميم سياسة الحزب، هذه السياسة التي اشتركنا جميعا في وضعها، وتحمل مسئوليتها إلى نهاية شهر يناير الفارط (1) ومن نقط الخلاف، أن الحزب كان قرر رفع تأييده إلى جلالة الملك الشريفة بتاريخ يوم الأربعاء، سابع فبراير الحالي، ولكن لما اقترحنا تأكيد هذا القرار في الجلسة المنعقدة يوم الجمعة 23 من الجاري، بصفة علنية رسمية (برسالة أو برقية) رفضتم جميعا هذا الاقتراح وأبيتم تأكيد ما أعلنتم عنه لجلالته شفويا بواسطتنا.

(2) بعد انفضاض المجلس الوطني المنعقد يوم الجمعة 9 فبراير الجاري، وبعد انتهاء الدورة الأسبوعية للمكتب السياسي، والإذن لبعض أعضائه بالسفر إلى مسقط رأسه، هيأتم ندوة صحافية صرحتم فيها بما ينافي خطة الحزب، ويعد انتهاجا لخطة جديدة.

ولتلافي الأمر بعض الشيء، اقترحنا في الجلسة المنعقدة مساء يوم الأحد 18 الجاري، تكذيب ما أذاعته بعض محطات الإذاعة، وخاصة محطة باريس، ونشرته كثير من الصحف الفرنسية وغيرها، مما أكدتم أنكم لم تفضوا به لمراسليها الذين حضروا ندوتكم الصحافية، فرفضتم التكذيب، وقررتم ضدنا الاكتفاء بما نشر في جريدة الرأي العام.

فنظرا لتباين وجهة النظر فيما تقدم وغيره مما لا نطيل بذكره، ونظرا للجهود التي بذلنا لإيجاد أساس للتقارب بين أفكارنا، اتجاه الأزمة الحاضرة دون جدوى، نعلن إليكم أننا لا نتحمل مسؤولية هذه الخطة الجديدة، ولا

أي قرار يتخذه المكتب السياسي في سياسته الجديدة. وتقبلوا فائق الاحترام والسلام. **محمد العلمي ـ محمد بن عبد الله.**

ويظهر أن التباين في وجهة النظر فيما يتعلق بالأوضاع السياسية في ذلك الظرف، جعل جمعية أخوات الصفا، التي كانت ترأسها السيدة حبيبة جسوس، والتي تنتمي سياسيا إلى حزب الشورى والاستقلال، جعل الرئيسة المذكورة تتخذ موقفا سياسيا لا يسير في سياسة قيادة حزبها، وهكذا وجهت رسالة مضمونة إلى الأمين العام للحزب، تعبر فيها عن عدم موافقتها على سياسة الحزب، وتعلن فيها استقالتها هي ومجلس إدارة الجمعية من الحزب، وهذا نص الرسالة المذكورة :

الحمد لله وحده في 25 فبراير 1951

حضرة الأستاذ السيد محمد بن الحسن الوزاني. تحية بليغة.

وبعد، فنظرا لاستنكاركم على إرسال برقية لجلالة الملك حفظه الله، في فاتح فبراير الجاري، تؤكد له الجمعية فيها، تأييدها له، وتعلقها به، ونظرا للموقف المزري الذي وقفتموه في قضية الوطن العزيز، وملكه الكريم، ونظرا لتظاهركم مناصرة أعداء الأمة في الأندية والمجالس، أعلن إليكم انسحابي وانسحاب المجلس الإداري للجمعية، وكل المومنات من عضواتها من حزب الشورى والاستقلال، وستعمل الجمعية مستقلة عنكم، وعن كل صنائع الاستعمار، تحدوها الثقة بالله ومستقبل الوطن.

فليحيى المغرب، وليحيى جلالة الملك محمد الخامس.

رئيسة الجمعية : **حبيبة جسوس.**

وكيفما كان الأمر، فإن حزب الشورى والاستقلال، كان في تلك الأزمة الحادة بين الملك وحزب الاستقلال، وبين جوان والكلاوي، بعيدا عن معركة الخلاف، ينتظر ما تسفر عنه الظروف، إلى أن جاء اتفاق طنجة بين مختلف الأحزاب الوطنية الأربعة، والذي سنتحدث عنه في الصفحات

المقبلة بحول الله والذي أكد على ضرورة توحيد العمل والمطالبة بالاستقلال قبل أي شيء.

مذكرة جلالة محمد الخامس إلى رئيس جمهورية فرنسا :

أشرت في المقالات السابقة، إلى سياسة الجنرال جوان العدوانية، ضد الشعب المغربي عموما، وضد جلالة محمد الخامس وحزب الاستقلال بالخصوص، ولقد وصل طغيان جوان ضد جلالة الملك، إلى التدخل السافر في حكومة جلالته، وإقصاء وإبعاد الكثيرين منها، المعروفين بإخلاصهم لبلادهم، وملكهم، وتعيين أشخاص شبوا في أحضان الاستعمار، وعرفوا بانقيادهم لسياسته. الأمر الذي زاد في إزعاج جلالة الملك، وسخطه على هذه التصرفات، فصار يكتب المذكرات تلو المذكرات للمراجع الفرنسية العليا بباريس، مشتكيا من هذه التصرفات الطائشة التي ترفضها الاتفاقات الدولية، وحتى معاهدة الحماية نفسها.

ولقد حاول رئيس الجمهورية الفرنسية (فانسان أوريول) سلوك سياسة التهدئة، رغم أنه في حقيقة الأمر، كان متفقا في سياسته مع المقيم العام «جوان» وهكذا استعمل سياسة إدارة الأمور الأهلية الفرنسية، مؤملا أن يؤثر بها على جلالة الملك، حتى يتراجع عن مواقفه الوطنية، وهكذا استدعاه لزيارة فرنسا، ونظم له استقبالا فخما، مثل ما ينظم لرؤساء الدول، لعله يؤثر عليه، عندما يرى نفسه موضع الاعتبار المظهري.

ومن تتبع الأحداث أدرك الجميع، أن مقصود فانسان أوريول، هو تطبيق السياسة التي أتى بها جوان، وفي طليعتها قبول جلالة الملك إدخال المغرب في حضيرة الوحدة الفرنسية، وقبول ما سماه بالإصلاحات التي رفضها الملك، لأنها ترمي إلى ازدواج السلطة، وإعطاء الفرنسيين حقوق المواطنة، التي لم تعطها لهم حتى معاهدة الحماية، إلى غير ذلك مما سمي بالإصلاحات، والتي أشرنا إليها بتفصيل في الفصل السابق الذي يتعلق بالإصلاحات، ولكن جلالته بقي متشبثا بأفكاره ومطالبه، ورفض مطالب

جوان، ولقد نتج عن كل ذلك، المذكرة الهامة التي وجهها إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، والتي نثبتها هنا نقلا عن كتاب تاريخ الحركة الوطنية للأستاذ عبد الكريم غلاب[2] وهذا نص المذكرة :

«في رسالتنا إلى السيد رئيس الجمهورية الفرنسية، جوابا على دعوته الكريمة لنا، لزيارة فرنسا، ألمحنا إلى رغبتنا في التحادث مع السلطات العليا الفرنسية، حول القضية المغربية.

وبدا لنا أنه من الضروري حتى تكون هذه المحادثات واضحة، تحرير هذه المذكرة، التي تحدد بالضبط رأينا، وتمكننا من بلوغ الغاية التي ننشدها.

وليس من الضروري البتة، التذكير بالأسباب التي كانت وراء اعتماد نظام الحماية الفرنسية، على .... الشريفة، ويكفينا الإشارة إلى أن المغرب احتفظ دوما في ظل الإسلام، باستقلاله التام، سواء في مواجهة الشرق أو الغرب، وبأن علاقات المغرب بفرنسا، لا تؤرخ بالحماية، بل هي تعود إلى عهود تاريخية بعيدة، اتخذت عدة مظاهر، حسب الأجيال المتعاقبة.

وهذا الواقع، هو ما دفع عمنا مولاي عبد الحفيظ، عند المحادثات المتعلقة باعتماد نظام الحماية، أن يؤكد بأن المغرب، لم يخضع أبدا لأية قوة أجنبية، ولا يمكن اعتباره بلدا مستعمرا.

وغداة اعتماد نظام الحماية، أدخلت عدة إصلاحات في ميادين مختلفة، وكانت الدوافع إلى هذه الإصلاحات، احترام مقتضيات معاهدة 1912، التي كانت تقضي حسب المقيم العام، الجنرال ليوطي، (تسيير البلاد من قبل الحكومة المحمية فقط، تحت مراقبة الحكومة الحامية).

و لم يفتأ النظام الجديد، أن أخذ اتجاها معاكسا للاتجاه الذي اتخذه عند البدء، والذي كان يعمل على (إعداد المغرب، حكومة وشعبا) ليسير شؤونه

(2) الجزء الثاني من تاريخ الحركة الوطنية المغربية، ص 470.

بنفسه، بوسائل حديثة، كما صرح بذلك أول ممثل للحكومة الفرنسية بالمغرب.

وبالفعل، فإن السلطات الأهلية (المغربية)، توقفت عن أداء دورها الرئيسي، الذي كانت تقوم به في تسيير البلاد، لتتجمع بين أيدي الإقامة، سلطة الإدارة والمراقبة، كأي مستعمرة تابعة لفرنسا.

وفيما يخص الحكومة الأصلية (المخزن الشريف) فقد ضعفت سلطتها، بفعل السلب التدريجي، لاختصاصاتها الأساسية، وانتهى الأمر إلى منازعتها في حق طبيعي، بشأن التعيين الحر لممثليها داخل البلاد، كالباشوات والقياد والقضاة (الخ) وعدم استشارتها على العموم، في تعيينات الموظفين، سواء كانوا ينتمون إلى المصالح الفرنسية، أو الإدارات الشريفة ذات الطابع التقني.

وقد نتج عن أسلوب الإدارة المباشرة هذا، الذي قد يبرره ظرف بداية الحماية، أمام نقص تجربة الأطر المغربية، وعن إبعاد اللغة الرسمية للبلاد ما يلي :

(1) معرفة ناقصة لحاجيات الشعب المغربي، الذي يعتبر العنصر الأساسي من سكان البلاد.

(2) إهمال جانب مهم من طموحات المغاربة، في الميادين الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وكان طبيعيا أن تقود سياسة كهذه، إلى اضطراب النفوس، وانزعاج الخواطر، بشكل يكاد يسبب الضغينة والبغضاء، بل ويخشى أن يدفع إلى اعتناق عقائد، وإيديولوجيات متطرفة وغريبة عن بلادنا.

(3) وتعود الصعوبات الشديدة، التي تتسم بها علاقة المخزن الشريف بالإقامة العامة، أساسا إلى اختلاف وجهات النظر، فيما يخص السياسة الواجب اعتمادها، في هذه البلاد، وفيما يتعلق بمفهوم الإصلاحات الضرورية.

وفضلا عما ذكر، نسجل أن الشعب المغربي، تطور بسرعة فائقة نظرا لمميزاته وكفاءاته الطبيعية، وكذا بفعل المساعدة التي يتلقاها من الدولة الحامية.

ويجب أن نشير أيضا، إلى أن هذا التطور، كان وراء ظهور تيارات فكرية (إثر الحربين) سواء على المستوى العالمي، أو عن طريق الاتصال المستمر للمغرب، مع الحضارات الغربية والشرقية في قمة النهضة.

كما أن أحزابا مغربية أصيلة، برزت بطابع معاد للنظام الحالي، لدرجة استحالة حماية نفسه، في مواجهتها دون اللجوء إلى القوة.

وقد أكدت التجربة أن اللجوء إلى القوى، وسيلة عقيمة، ولا ننتج عنها إلا عواقب وخيمة تسيء لعلاقات الشعبين : المغربي والفرنسي.

وإذا كان من الطبيعي، أن لا تتم محاولة تفاهم أو مفاوضات، مع بعض البلدان التابعة إلا مع السلطة الشرعية فيها، فبالنسبة لنا، كسلطان للمغرب، برهنا في عدة مناسبات، عن الإخلاص لشعبنا الوفي، بتأكيد رغبتنا في أن نكون دوما في مقدمة العاملين من أجل تقدم ونمو المغرب، كما برهنا عن صداقتنا، وتشبثنا ، بفرنسا، وعملنا على أن نكون محايدين بالنسبة لأي حزب، أو منظمة ذات وجه سياسي، حتى نتمكن من أداء الدور الفعلي للحكم بعدل ونزاهة.

إننا نصرح معتمدين على تجربتنا، ومعرفتنا لأمور بلادنا، وأفكار مختلف الفئات الاجتماعية لشعبنا، بأن القضية المغربية التي تطرح اليوم، لم تعد تتعلق أبدا بمسألة إصلاحات جزئية، أو تعديلات سطحية، لرواسب الإدارة الحالية، ولكنها قضية شعب يطالب بتغيير جوهري، يتلاءم مع الأوضاع الجديدة.

إن، الأسباب الداعية إلى ذلك كثيرة، وأكثرها إلحاحا :

أولا : الاتجاهات التي سالت الدماء من أجلها ـ بما فيها الدم المغربي ـ في سبيل سيادة الحرية ومبادئ الديموقراطية.

ثم الاعتراف باستقلال بعض البلدان التي تعتبر من حيث المرتبة والتطور، أدنى من المغرب.

وأخيرا ما تقتضيه الظروف الحالية، من استجابة للطموحات الشعبية، لطمأنة النفوس، حتى تتمكن الحكومات من التفرغ لحماية الدولة، والدفاع الوطني من الأخطار الخارجية المحدقة بها.

ونعتقد أنه ليس من المنطق، معاكسة هذه الاتجاهات، أو إهمال هذه الآمال، أو تجاهلها، ولا اللجوء إلى سياسة التسويف.

بل على العكس، سيكون من الحكمة، أن نعلن أولا مواقفنا على أسس المستقبل، والغاية النهائية، وأن نبحث بعد ذلك معا، في وسائل بلوغها، صيانة لمصالح الجميع.

إن الشعب المغربي الذي بلغ الدرجة العليا من النضج، يأمل أن تنجح قضيته بالتوصل إلى حل مرضي، يذلل الصعوبات، ويفك التعقيدات، ويجلب الطمأنينة والثقة إلى القلوب، ويؤسس في البلاد نظاما يستوحى من التنظيم الذي به العمل في الدول المتحضرة. إننا على اقتناع بأن الحل الذي يضمن للمغاربة التمتع بحقوقهم المشروعة، هو في ذات الوقت، الحل الملائم لمبادئ وتقليد الحرية، التي اشتهرت بها فرنسا، والتي لا يتنكر المغرب أبدا لدعمها، كقاعدة صلبة للصداقة وللعلاقات بين بلدينا».

الرباط 20 ـ ذي الحجة 1369 ـ 3 أكتوبر 1950.

و لم يمض إلا شهر ونصف على رفع هذه المذكرة إلى رئيس جمهورية فرنسا، حتى جاءت ذكرى جلوس صاحب الجلالة على عرش أسلافه المكرمين، حيث ألقى جلالته خطبة عيد العرب المجيد طبقا للعادة التي أصبحت متبعة. ولقد جاء في خطاب العرش تلك السنة (18 نوفمبر 1950) ما يلي : ..... (وإنكم لتعلمون علم اليقين، مبلغ سهرنا على مستقبل المغرب، وحرصنا على رعاية مصالحه وحقوقه، والاحتفاظ بمقوماته وكيانه.

ولهذا فقد جعلنا مقصدنا ـ الأكيد ـ بعدما لبينا الدعوة الجميلة التي وجهها لجنابنا الشريف، فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية لزيارة فرنسا، أن نعرض القضية على من لهم الحل والعقد من رجال الدولة الفرنسية، ونسعى

معهم في الوصول إلى الحل الذي يرضي الرغائب، ويحقق المطامح، و لم يكن قط هدفنا من المحادثات السياسية التي أجريناها بفرنسا، أن نظفر بتقوية سلطتنا لغاية شخصية، وإنما قصدنا بمساعينا وجهودنا،صالح البلاد ورقيها وتقدمها، و لم يغب عنا لحظة واحدة، **أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها، وتمارس شؤونها بنفسها، هو الحكم الديموقراطي الذي تقوم عليه الدول المعاصرة، والذي يوافق ديننا الحر الكريم.**

لقد عرضنا مطلبنا على من يهمهم الأمر من رجال الدولة الفرنسية، بالكتابة والقول، وأضفينا عليه حلة الوضوح والبيان، وذلك بأن رغبنا في أن تبنى علاقات المغرب بفرنسا على أسس جديدة، وأن يقع الاتفاق بيننا وبينها، على الغاية من تلك العلاقات، وعلى أسباب الوصول إليها، بمعونتها، عرضنا هذا المطلب في دائرة الود والصداقة، ومازلنا نؤمل بأنه سيظفر في مستقبل الأيام، بالآذان الصاغية، والقبول الجميل، لأننا مقتنعون بأن الأساس الذي ترتكز عليه العلاقات السياسية بين الدول، يجب أن يجرى على سنة الكون، ويساير تطور الأحوال، ويراعي تبدل الظروف، ونحن عازمون بحول الله، على مواصلة السعي، وموالاة الجهود، للحصول على الأمنية والظفر بالمرغوب، مع ملازمة الخطة التي رسمناها، والسبل التي سلكناها، واعلموا أن النجاح رهن بالمثابرة على العمل الصالح، ومفتقر إلى شيء من اصطناع الأناة). انتهى بعض ما جاء في الخطاب الملكي.

ومن خلال تفهم ما جاء فيه من المعاني، والإشارات، والتوضيحات التي أراد صاحب الجلالة، أن يطلع عليه الشعب، ومن خلال الإمعان في المذكرة التي رفعها لرئيس جمهورية فرنسا، ندرك عدة أشياء؛ أولا : الأسلوب الحكيم الذي خاطب به جلالته رئيس جمهورية فرنسا، وشعب المغرب المتعطش إلى الحرية والكرامة، وتسيير البلاد على المبادئ الديموقراطية العادلة، وتغيير نظام الحماية، الذي فرض على المغرب في ظروف خاصة. ثانيا : التأكيد على أن قبوله زيارة فرنسا كان المقصود الأول له، هو عرض مطالب الشعب المغربي، وتغيير النظام الذي يسير عليه في نطاق الحماية

ثالثا : رفض الحكم المباشر الذي يطبقه الفرنسيون في المغرب، بإعطاء المغاربة حقوقهم في تسيير بلادهم بأنفسهم، ومن جملة ذلك، تعيين الموظفين الكبار والصغار، من طرف المخزن الشريف، لا من طرف رجال الإدارة الفرنسية المتسلطة والمتحكمة. رابعا : التعرف إلى طموحات المغاربة في الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. خامسا : توضيح العلاقات التي يجب أن تكون بين الإقامة العامة في فترة ما قبل الاستقلال، وبين رجال المخزن، ريثما تغير وضعية الحماية، إلى عهد جديد، يتوج بالاستقلال والحرية، سادسا : إن المغرب الذي أسال أبناؤه دماءهم من أجل حرية الشعوب، لا يمكن أن يبقى مكبلا بعقد الحماية، وغير متمتع بحريته. سابعا : إنه ليس من المعقول ولا من المقبول أن تتمتع الشعوب بحريتها، وضمنها شعوب لم تبلغ درجة الوعي الكامل، ويبقى المغرب الذي تطور التطور الكبير، وصارت طموحاته الأولية لا ترضى بغير الاستقلال، أن يبقى فاقدا لحريته واستقلاله. ثامنا : إن ضمان مستقبل المغرب السعيد، متوقف إلى حد بعيد على تلبية طموحاته في العزة والكرامة والحرية.

هذه إشارة إلى بعض الأفكار الواردة في مذكرة صاحب الجلالة إلى رئيس جمهورية فرنسا، ومنها ندرك أنه رحمه الله وأرضاه، لم يكن يفكر في شخصه أو في عرشه، مثل ما يفكر في قضية شعبه، والعمل على انعتاقه، فرضي الله عن محمد الخامس، وجازاه خيرا على ما قدم لبلاده من معروف.

لقد قضى جلالة محمد الخامس، فترة في فرنسا، استقبل فيها أولا كما قلنا استقبالا يليق بمكانته كرئيس لدولة المغرب، ورحب به الشعب الفرنسي ترحيبا يليق بمكانته، ولكن الجواب تأخر وكان غير مقبول، ولا مرضي، فبدل أن تقع المذاكرة في مضمون المذكرة الملكية، كانت وكأنها لم تثر أي موضوعات جادة، ولا مطالبة بتغيير نظام الحماية كنظام مرفوض رفضا شعبيا ابتداء من يوم 11 يناير 1944، فلقد أجابت الحكومة الفرنسية جلالة الملك، بأن القيام ببعض الإصلاحات سيطبق، وستخفف الرقابة على الصحف، وسيسمح بتكوين بعض النقابات العمالية، وفي

شأن الإصلاحات، تكون لجنة حل الخلافات، بين القصر الملكي، والإقامة العامة.

وبعد ما اطلع جلالة الملك على هذا الجواب السخيف، قرر أن يبعث بمذكرة أخرى، تكون أكثر صراحة، وأقوى خطابا، ويحكم فيها على نظام الحماية بالإفلاس، وأن هذا النظام المطبق، خلق وضعية من شأنها أن تسيء إلى العلاقات الفرنسية المغربية، وأنه لابد من العمل على خلق وضعية جديدة، واتفاقات متفق عليها، لإنهاء الخلافات المغربية الفرنسية التي أساسها نظام الحماية، وحتى يكون لهذه المذكرة وقعها المطلوب، أمر صاحب الجلالة صدره الأعظم محمد المقري، بمعية مدير الديوان الملكي الحاج امحمد أبا حنيني، أن يحملاها إلى الدوائر الفرنسية العليا، ولقد استشعر المسؤولون الفرنسيون أن المذكرة الثانية لا تستجيب لما يرغبون فيه، فأظهروا عدم قبولهم استقبال الصدر الأعظم، ومدير الديوان الملكي، وأخيرا استقبلهما الكاتب العام لوزارة الخارجية، وأخذ منهما المذكرة، ولقد جاء في هذه المذكرة ما يلي :

(إن الغاية من المذكرة التي بعثتاها إلى الحكومة الفرنسية، هي تحديد نتائج معاهدة 1912. وضبط خطة للمحادثات الفرنسية المغربية. ونلاحظ في مذكرتنا أن النظام الذي أسسته تلك المعاهدة، خلق وضعية من شأنها ـ إذا لم يوضع لها حد ـ أن تسيء بعمق للعلاقات الفرنسية المغربية، وملحقات هذه المذكرة، لم تكن ترمي إلا إلى توضيح بعض مظاهر هذه الوضعية، وليست بأي من الأحوال الغاية الأساسية لمساعينا.

ولهذا السبب، فقد اقترحنا في مذكرتنا، أن نبحث معا عن، أسس جديدة لعلاقاتنا، ووسائل بلوغ ذلك.

والمفاوضات التي كنا ننوي الشروع فيها، في هذا الاتجاه، بكل جدية وإخلاص، لم تتم بكل أسف.

فالحكومة الفرنسية، اكتفت في جوابها على مذكرتنا، بالتأكيد على ما سبق أن صرح به ممثلو فرنسا الأوائل بالمغرب، بأن مبدأ السياسة الفرنسية

الوصول عبر مراحل بالشعب المغربي لتسيير شؤونه بنفسه، ولا تبدي لبلوغ ذلك، إلا التدابير التي تندرج في إطار المعاهدة الجاري بها العمل حتى الآن.

أما من جهتنا، فنحن نظل مقتنعين بأن تدابير كهذه، ليس من شأنها أن تحل المشكلة المغربية، وبأن روحا جديدة، تولدها اتفاقية جديدة، في إطار الصداقة بين المغرب وفرنسا وحدهما، كفيلة بإنهاء الخلافات الملازمة للنظام الحالي، وكذا اعتماد إصلاحات هيكلية بالتعاون مع فرنسا، تستجيب لآمال وطموح شعبنا.

ونرجو أن لا يكون هذا الموقف الفرنسي نهائيا، ونحتفظ بالأمل في أن نتوصل بالإرادة الحسنة، في مجال أوسع للتفاهم من أجل خير بلدينا.

باريس 1950/11/1.

زادت العلاقة سوءا بعد هذه المذكرة، وزاد غيظ الجنرال جوانواستطاع أن يؤثر على الدوائر الفرنسية العليا في باريز، فصار يهاجم صراحة جلالة محمد الخامس، وصارت الصحافة الفرنسية في فرنسا والمغرب، تؤيد جوان صراحة في سياسته، ومحاربته لسيد البلاد سيدي محمد الخامس، متهمة إياه بأنه ديكتاتور، أراد السيطرة على المغرب، ثم صار جوان، يدبر المؤامرات تلو المؤامرات، وفي طليعتها التآمر مع الباشا الكلاوي، للقيام بحركته ضد جلالة الملك، وضد حزب الاستقلال، وحتى يزول أي شك في أن الكلاوي كان يعمل بتخطيط من الدوائر الفرنسية، نؤكد أنه مكث مدة في فرنسا لوضع المخططات ضد الملك، والتي كان منها، موقفه مع جلالة الملك، أثناء استقباله له بمناسبة العيد، والذي نتج عن وقاحته وسوء أدبه، أن أمر جلالته بطرده من القصر الملكي. وخروجه منه يتعثر في أذياله.

التآمر السافر على المغرب من طرف جوان :

زاد تنمر الجنرال جوان على ملك لبلاد وعلى حزب الاستقلال، بعد زيارة محمد الخامس لفرنسا، وعدم انصياعه لما يريده جوان وحوار يوه من الفرنسيين في المغرب وفرنسا.

وهكذا صار يعبئ الصحافة والإذاعة والسينما بالمغرب وفرنسا، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، وصارت وسائل الإعلام المذكورة تقوم بحملات عنيفة، تزعم فيها أن جلالة الملك، وحزب الاستقلال، متواطئان مع الشيوعية، وأن الملك يرفض الإصلاحات التي تقدم له، والتي تقترحها الإدارة الفرنسية للنهوض بالمغرب وتطويره وتقدمه.

كما تتهم حزب الاستقلال، بأنه ينكر جميل فرنسا، ويسب ممثليها، ويعطي تعاليمه لاستعمال العنف، وتفرقة الشعب.

وفي الوقت نفسه اتجهت السياسة الفرنسية، إلى تعبئة عناصر الرجعية، وصنائع الاستعمار، وأرباب الطرق الضالة، وبعض الباشوات والقواد الذين يسيرون في ركبها، وعلى رأسهم الصنيعة الأول، المدعو بالتهامي الكلاوي، باشا مراكش، الذي أخذ التعاليم الكافية، من طرف المتآمرين على المغرب في فرنسا، وكان على اتصال وثيق بجوان، وإدارة الأمور الأهلية.

مجلة كانزين تعرفُ بشخصية الكَلاوي

وحتى يتعرف الجميع إلى شخصية الكلاوي، أثبت هنا ما كتبته مجلة (كانزين) عنه. عندما سأل صحافي منها، المسيو شارل داركون نائب المجلس الوطني الفرنسي عن شخصية الكلاوي فأجابه بما يلي : (كثيرا ما يلتبس الأمر على الناس، فيما يرجع لمكانة الباشوات، والدور الذي يقومون به، فالناس يحسبونهم من أولئك الإقطاعيين الذين يملكون سلطة موروثة، في حين أن الإدارة الفرنسية، هي التي تعين أولئك الباشوات كلهم، بدون استثناء الكلاوي الذي هو أقدمهم، والذي هو صنيعتنا منذ فجر الاحتلال، ومنذ ذلك ونحن نغنيه، ثم زدنا عائلته شهرة، بتعييننا أبناءه قوادا، وسهلنا عليه ارتكاب مظالمه، والكل يعرف المصدر المزري لثروته، و لم نكن في هذا العمل متساهلين فحسب، بل كنا مشاركين في الجرائم التي يرتكبها، ولازلنا كذلك، فالإقطاعية في المغرب، لم تكن شيئا واقعيا، ليس لفرنسا إلا حق الأسف له، بل هو شيء واقعي،من عمل فرنسا الرسمي الذي تعمل على ازدهاره، وتسييره حسب أهوائها السياسية).

لم تعبئ الإدارة الفرنسية الباشوات والقواد ومشايخ الطرق فحسب، ولكنها نظمت مراقبة صارمة وشديدة، وعبأت البوليس لمتابعة كل تحرك للوطنيين، كما أنها عملت على محاصرة أبواب القصر الملكي، وكل الأحياء في المدن، حتى لا تقوم مظاهرات أو تجمعات استنكارية، واحتجاجية، ضد ما تخطط له ضد جلالة الملك، ومنعت منعا كليا كل اتصال به، مثل ما منعت أي مغربي من مغادرة المغرب إلى الخارج، وسحبت كل رخصة كانت لدى أي مغربي، كل هذا وهي تعمل وتهيئ لتطبيق مؤامرتها الشنيعة ضد الملك، التي خططت لها مع الكلاوي عندما كان بفرنسا.

ومن هنا كانت ما سمي بحادثة الكلاوي التي أشرنا إليها من قبل، والتي تعتبر حادثة جد بسيطة، إذا نظرنا إليها نظرة واقعية عملية، حيث أنها مجرد زجر ملك البلاد لأحد موظفي الدولة الذي تعدى اختصاصه، وتدخل فيما لا يعنيه، بوقاحة وقلة أدب.

لقد قيل إنه لدى مقابلته لجلالة الملك بمناسبة عيد المولد النبوي، صار يندد بحزب الاستقلال، مدعيا أنه متواطئ مع الحزب الشيوعي، وأن أعضاءه منحرفون عن الدين وعن تعاليم الإسلام، وأنه يجب أن يتخذ معه العقوبات الضرورية، إلى غير ذلك من الأقوال التي كبرتها الصحافة الفرنسية، وكل وسائل الإعلام، الأمر الذي جعل الوزارة الأولى (الصدر الأعظم) تصدر بيانا توضح فيه الحقائق كما هي، وقد نشرت نص البيان الذي صدر من الصدارة العظمى في الصفحات السابقة.

والباشا المذكور، ليست له أية صبغة سياسية، والواقع أن الأمر لا يعدو عتابا مولويا موجها إلى أحد ولاته.

وغير صحيح أن المساعي التي قام بها باشا مراكش، لدى صاحب الجلالة، كانت ترمي حسب زعم تلك الصحافة إلى إطلاع جنابه الشريف، على ما يساور دوائر متمسكة بالمبادئ الدينية والتقاليد، من قلق مزعوم تلك الدوائر، التي لا صفة للباشا تقوله الكلام بالنيابة عنها، والإعراب عن آرائها،

وإنما كانت تهدف تلك المساعي، إلى حرمان سكان عمالته، من حق رفع ظلاماتهم إلى القصر العامر، وذلك بعدم قبول وفودهم بالأعتاب الشريفة، وبصرفهم عنها، وترك أمرهم موكلا إليه. وقد أعرب الباشا علاوة على هذا، على استيائه من الحملات الموجهة إليه، من لدن الأحزاب السياسية، وبعض الصحف الفرنسية.

فلفت صاحب الجلالة نصره الله، نظره إلى أنه لا يمكن بوجه من الوجود أن تحرم طائفة من رعاياه، مما جرت به العادة من السماح لهم برفع مظالمهم، إلى جنابه العالي بالله، وأن هناك محاكم جزرية، لعقاب ما عسى أن ينال شخص الباشا وغيره من ولاة المخزن الشريف من أنواع القذف.

ولما تمادى الباشا على المطالبة بما طالبه به، من غير تبصر، وأكد شكواه بعبارة لا تخلو من وقاحة، أمره صاحب الجلالة بالانصراف، وأبلغ إليه، بواسطة وزيره الصدر الأعظم، أن لا يعود إلى القصر الملكي، حتى يصدر له الأمر بذلك.

وبهذه المناسبة، تعيد الصدارة العظمى إلى الأذهان، أن صاحب الجلالة، لم يحد عن الخطة التي رسمها لنفسه، بالسير بالبلاد، نحو مصيرها المجيد، غير متأثر بأي تأثير حزب من الأحزاب، وفي نطاق العدالة، واحترام المبادئ الإسلامية، والتقاليد الصحيحة المرعية، التي اضطلع بحراستها، والذود عنها، ولا يغيبن عن أذهان الباشوات والقواد الذين ليسوا سوى ممثلي صاحب الجلالة، أن الواجب يقضي عليهم بخدمة الصالح العام، اقتداء بعاهل البلاد.

25 ربيع الأول عام 1370 موافق 4 يناير 1951.

كانت مقابلة الكلاوي لجلالة محمد الخامس، ووقاحته في الكلام أمامه، إرهاصاً بأن الأمر خرج من طور اللياقة الواجبة، إلى طور الوقاحة، وأن ذلك يدل على أن الكلاوي أمر من طرف مستعمليه، إلى التدخل السافر فيما يريد جوان أن يصل إليه، وهكذا لم تمض إلا مدة وجيزة، عشرين يوما إلا بقليل، حتى يكشف الجنرال عن حقيقة ما يود الوصول إليه، وهو إزاحة

محمد الخامس عن عرشه، وذلك أنه طلب مقابلة جلالة الملك، قبل أن يسافر إلى أمريكا صحبة رئيس حكومة فرنسا، وهكذا كانت المقابلة يوم 26 يناير 1951 حيث طلب منه أمرين اثنين، هما؛ أولا : التبرء من حزب الاستقلال، ثانيا : طرد أعضاء الديوان الملكي، فأجابه جلالته : إنه بصفته ملكا للبلاد، لا يرى موجبا للتبرء من أي حزب من الأحزاب، باعتبارهم جميعا من رعيته، وأما طرد أعضاء الديوان الملكي، فلا يرى له أي مبرر مطلقا[3] وما أن سمع الجنرال جوان هذا الجواب، حتى خاطب جلالة الملك خطاب العسكري المتغطرس، منذرا جلالته بأنه لابد من تنفيذ ما طلبه منه، وإن لم يفعل فليختر، إما التنازل عن العرش، وإلا فإنه سيخلعه من العرش، تطبيقا لأوامر حكومته، ثم زاد قائلا : ها أنا ذاهب إلى أمريكا، وفي وسعكم أن تفكروا في الأمر.

وبعد مغادرته القصر، أعطى تعاليمه لتطويق أبواب القصر بالشرطة، وكلف الجلاوي بحمل رؤساء القبائل على قبول خلع جلالة الملك، وتأييده في مؤامرته. ثم أخذت الصحافة الفرنسية، تصرح باحتمال تنازل جلالة الملك عن عرشه.

وشاعت الأخبار في مختلف الأوساط الشعبية، بما عزم عليه جوان، ووقف الشعب موقف المستنكر لما عزم عليه جوان، وسارع العلماء إلى كتابة العرائض المؤيدة والمؤكدة بأن جلالة الملك محمد الخامس هو الملك المبايع من طرفهم، وتقدم وفد منهم بتقديم عريضة لصاحب الجلالة مؤكدين تجديد بيعتهم له، ومستنكرين موقف جوان، والكلاوي، ومن معهما، وساخطين على ما يدعيه الكلاوي من دفاعه على الدين، وأنه ليست له أية صلاحية لذلك.

ومن جهة ثانية، قام حزب الاستقلال بواجبه في الدفاع عن العرش المغربي، مشخصا في محمد الخامس، فوجه العرائض المستصرخة للدول المختلفة، وفي طليعتها الدول العربية والإسلامية، فاهتز العالمان العربي

(3) كانت أغلبية أعضاء الديوان الملكي من حزب الاستقلال ومنهم الأساتذة : مسعود الشيكر والحاج محمد أبا حنيني وإن لم يكن أبا حنيني منتميا للحزب.

والإسلامي، لهذه المؤامرة، وصرح الأمين العام للجامعة العربية الأستاذ عبد الرحمان عزام، منددا بالاستعمار الفرنسي ومناوراته، ومؤيدا الشعب المغربي في تضامنه مع ملكه، ومطالبته بتحقيق مطامحه.

ومضت أيام على ابتداء الأزمة الخطيرة، وجاء يوم 12 فبراير 1951 الذي رجع فيه الجنرال جوان من أمريكا، وحينا تقابل مع جلالة الملك، وجدد له مطالبه منه قبل سفره، وبعد ذلك بيوم واحد، عقد صاحب الجلالة مجلسا وزاريا، أضاف إليه أفرادا من العلماء، حيث تدارسوا جميعا ما طلبه منه جوان، وبعد المداولة الحرة، أجمع الحاضرون على أنه لا موجب للتبرء من طائفة معينة من رعايا صاحب الجلالة، ثم قرروا أن يتوجهوا إلى الإقامة العامة لمقابلة «جوان» وإبلاغه ما قرروه، فاستشاط جوان غيظا وخاطبهم قائلا : (إن لم تنفذوا ما طلبته من الملك، فإن القبائل البربرية، ستنقض على أهل المدن بالذبح، والسبي، والنهب، وحينئذ ستأتون إلي وتطلبون مني أن أحميكم، ولن أغيثكم) وافترقوا معه دون التراجع عما طلبوه، ودون موافقتهم على ما طلبه منهم، فقرر جوان قطع العلائق الرسمية مع القصر، وهناك رفع صاحب الجلالة الأمر إلى الحكومة الفرنسية طالبا تحكيمها.

وفي الحين أمرت السلطات الفرنسية المقيمة استحضار فرسانٍ من القبائل ليحضروا إلى الرباط، دون أن تطلعهم على السبب، بل قالت لفريق منهم : (إنهم ذاهبون لحفلة استقبال مقيم عام جديد، وقالت لفريق آخر، إنهم ذاهبون لحضور حفلة لدى صاحب الجلالة، ولفريق آخر إنهم ذاهبون لاستقبال وزير أمريكي)، وهكذا كان هؤلاء الفرسان كلهم منخدعين، ولا يدرون شيئا عن الواقع الحقيقي.

وفي الوقت نفسه، أخذت الصحافة الفرنسية، تنشر أخبارا ومعلومات مضللة، لتضليل الرأي العام الخارجي، مدعية أن القبائل الهائجة، وسكان الجبال المسلحين، متوجهون للهجوم على الأهالي من سكان المدن، وأن الإدارة الفرنسية اتخذت الاحتياط، فأرسلت بعض جماعات من جيشها لحماية الحواضر، وحماية العائلة المالكة.

كان الجو مرعبا جدا، وكان الجميع يتساءل إلى أين سيذهب جوان بهذه التصرفات ؟ وماذا يستطيع جلالة الملك أن يقوم به ؟ بعدما عزل عن أي اتصال مع أي كان، في هذا الجو المرعب والمفزع توجه م. دوبلسون المعتمد بالإقامة العامة إلى القصر الملكي، ليسلم له رسالة من رئيس الجمهورية الفرنسية ، يؤكد فيها موافقته ورضاه عما يقوم به الجنرال جوان، ويدعو صاحب الجلالة بقوة إلى تلبية ما طلبه منه جوان، وفي اليوم نفسه على الساعة السادسة مساء (25 فبراير 1951) أرسل الجنرال جوان لصاحب الجلالة، نص بروتوكول مع إنذار شفوي، بأنه إن لم يمض في ظرف ساعتين على البروتوكول، فيجب عليه أن لا يعتبر نفسه ملكا على البلاد.

(نص البروتوكول)

ويحتوي البروتوكول على النقط الآتية :

1 ـ إصدار بلاغ ملكي، وبلاغ وزاري، لاستنكار أساليب ما عبر عنه بحزب من الأحزاب.

2 ـ طرد أعضاء الديوان الملكي، وبعض كبار موظفي المخزن، ومدير جامعة القرويين.

3 ـ تحوير الهيأة الوزارية، بعزل وزراء ومندوبين.

4 ـ عزل بعض القواد، وتعيين آخرين عوضهم، فرضتهم الإدارة.

5 ـ التوقيع على المراسيم التشريعية، التي كان الخلاف قائما في شأنها بين القصر والإدارة الفرنسية.

ومن العجيب المضحك، أن الإدارة الفرنسية، أمرت فرسان القبائل، بالتظاهر في شوارع مدينة فاس، حاملين الرايات الفرنسية، ونصبت أبواقا في الطرقات التي يسكن فيها الأوروبيون، منادين عليهم أن يخرجوا لمشاهدة القبائل المتظاهرة عفوا ضد الاستقلال، ويعلنون إخلاصهم لفرنسا، وأخذوا لذلك صورا سينمائية عرضت بقاعات السينما، للتأثير على الجمهور.

وفي يوم 26 فبراير 1951م أذاعت الإذاعة الفرنسية، أن اتفاقا وقع بين صاحب الجلالة، والجنرال جوان، وأن الأزمة انتهت (أي بتوقيع صاحب الجلالة على البروتوكول) وأمرت الإدارة الفرنسية بتزيين جميع المدن بالرايات الفرنسية، ثم نظمت حركة تأييدية من طرف القواد والباشوات، حيث صاروا يطلبون من مختلف طبقات الشعب أن يوقعوا على عرائض الولاء لفرنسا، والعداء لحزب الاستقلال، مستعملة وسائل كاذبة دنيئة، للتغرير بالناس، حتى يوقعوا على ما لم يقصدوه، فمن ذلك أن الإدارة الفرنسية عمدت بقرية الصخيرات إلى العاطلين، وطلبت منهم أن يقيدوا أسماءهم في لوائح يطلبون فيها إيجاد شغل، وما لبث الأمر بعد تسجيل اللوائح أن أصبحت تلك اللوائح عرائض ولائية لفرنسا وكذلك وقع الأمر بمدينة سطات وغيرها من الجهات.

ومن الأساليب المضللة التي استعملت للتأييد، أن أحد الباشوات، ذهب إلى بعض الأسواق البدوية، وصعد فوق كرسي، ليعلق على الاتفاق الذي وقع بين الملك والجنرال جوان. واستدعى شركة سينمائية صارت تسجل مظهر السوق، وخطب الباشا، مدعياً أن التجمع في السوق، كان مظاهرة قام بها البدويون لتأييد الاتفاق الذي وقع، ويجب أن أسجل إحقاقا للتاريخ، أن كل ما ادعوْا أنه تأييدات بالعرائض والمظاهرات. إنما هو بهتان وزور، ودليلي على ذلك الشهادة التي أدلى بها فرنسي حرّ يسمى (بيير باران) الذي كان نائبا عن فرنسيي المغرب بالمجلس التأسيسي الفرنسي.

وهذه الشهادة هي عبارة عن رسالة موجهة من الفرنسي المذكور نشرت في مجلة (ابسيرفاتور) وهي موجهة إلى السيدين: (م. روس) و(ك. بوردي) بتاريخ 1951/2/27، وها نص الرسالة :

إنني والأسى يملأ قلبي، أكتب لكما هذه الرسالة، لأصف لكما، القاذورات التي نعيش فيها هنا: فلا شك أنكما سمعتما بالمظاهرات التي تسارعت القبائل من تلقاء أنفسها إلى القيام بها، قصد إظهار ولائها لفرنسا، وسأدلي لكما بتحقيقات تيسر لكما معرفة الحقيقة.ولن أحدثكما طبعا إلا

عن الناحية التي أقطن فيها، وأنتما تعلمان أن ما يجري بناحيتي، يجري مثله بالنواحي الأخرى.

ولنبدأ بحادث له مغزاه، فقد نشرت الصحف الفرنسية الثلاث، التي تصدر في البيضاء، بتاريخ 1951/2/26 الخبر القصير الآتي ذكره، وهو مورود بنص واحد في جميعها. فليس إذن هذا الخبر، اختلافا من صحفيين فقدوا رشدهم، بل هو صادر عن مصدر رسمي، وقد وزع على جميع الصحف، وإليكما نص الخبر :

(بلغنا في هذا الصباح، أن بيتا يسكنه وطني، قد أشعلت فيه النار، بالقرب من البير الجديد، ليلة 25 فبراير) في حين أنني أسكن البير الجديد، وأسعى منذ نحو 48 ساعة، للحصول على تدقيقات و لم أتمكن بعد، لغاية 27 فبراير، من العثور على الدار المحروقة، ولا يدري ساكن في القرية شيئا عن هذا الأمر، إنه أمر جد غريب، أليس كذلك ؟.

لكن الصحف اليوم 27 فبراير، تخبر أن كثيرا من الفلاحين شخصوا إلى آزمور عند الزوال، وقد انضم إليهم صناع وتجار من المدينة، وبعض قدماء المحاربين المغاربة، فقصدوا ضريح مولاي بوشعيب، الذي أعلنت زاويته عزمها على الانضمام إلى الحركة، ولهذه الزاوية نفوذ كبير في تلك الناحية، وقد كان موقفها صريحا ضد حزب الاستقلال، ثم قصد الموكب سعادة الباشا، فمشى في طليعته واجتمع الكل أمام مركز المراقبة المدنية، لتقديم عريضتهم.

وإليكما الرواية الرسمية سأقول لكما ما حدث في الواقع : في عشية 25 فبراير، طاف المكلف على الناس في البير الجديد، ليعلمهم بأنه يتعين عليهم، أن يذهبوا في الغذ إلى آزمور على الساعة 8، وأشار إلى أن من يتخلف منهم عن الذهاب إلى الدعوة، يندم، و لم يستطع أو لم يرد ذكر موجب هذه الدعوة، فظن كثير من المغاربة أنه للتلقيح ضد السل.

وبالطبع، ذهب في الغذ عدد كبير من الأهالي إلى آزمور، وكثير منهم ركبوا في سيارات غير مأذون لها بنقل المسافرين، لكن رجال السلطة كانوا

متعامين في ذلك اليوم عن مثل هذه المخالفة، وعند وصولهم إلى آزمور، وقع تصنيفهم، رباعا أو خماسا، وطيف بهم عدة مرات، في أزقة المدينة، ليشاهدهم السكان، وكدت أنسى أن أقول، إن كثيرا منهم، عند مرورهم بسوق الاثنين، أي في منطقة الطريق من البير الجديد إلى آزمور، أتيح لهم أن يروا أعوانا يرغمون الناس بدون رفق، على ترك بضائعهم، والانضمام إلى المسافرين.

وعند الزوال، كان هؤلاء الناس المساكين، لايزالون في آزمور، بعد مرورهم في موكب، ماكثين في موضعهم، من دون أن يعرفوا بعد لماذا وقع استدعاؤهم، فطلبوا أن يسمح لهم بالذهاب لتناول الغذاء، فلم يسمح لهم به، وأبادر إلى القول، بأنهم انتظروا حتى الساعة 17 قبل أن يتمكنوا من تناول الطعام.

وخلال مقامهم بآزمور، وجه إليهم خطاب صغير، لم يشتمل على قذف ـ والحق يقال ـ ولم يخرج عن المألوف من عبارات الدعاية الكاذبة، مذكرا إياهم بكل ما يدينون به لفرنسا، آمرا إياهم، بعدم الانصياع إلى نصحاء السوء، وبالوشاية بهم، ثم سمح لهم بالرجوع إلى حال سبيلهم. وبديهي أن جميع هؤلاء المساكين، قد أضاعوا شغل يومهم، وتحملوا صوائر السفر.

فأنتما تريان أن رواية الصحف، تبعد عن الحقيقة بأكثر من تسعين في المائة، ولكن هل بلغ الأمر بالعصابة التي ترهق المغرب في الساعة الراهنة، إلى أن تستخف بالشعب الفرنسي، كل هذا الاستخفاف، فتلفق له هذه الخزعبلات المدهشة التي نقرأها في الصحف الصادرة هنا وبفرنسا، هل المغرب يا ترى، بلاد ينعدم فيها الأمن، بحيث يستطيع الطائشون إحراق الدور ؟ هل المغرب يستعصي زمامه على الأيدي، بحيث يستطيع آلاف الفرسان المجيء إلى فاس، وإلى قصر السلطان بالرباط، اللازم على ما يظهر حمايته، وتعجز السلطة عن مدعى كل هذا ؟ إن هذا هو الشيء الخطير، والخطير جدا أن الميكيافيليين الذين يتخبطون في أكاذيبهم، لا يفطنون من خلال نواياهم السيئة إلى أنهم يعطون أسلحة ضدهم.

وهل يظنون حقا أن أناس هذه البلاد النز هاء، سيمكثون من دون أن يحتجوا على تزييف الحقيقة، أما أنا، فإني عاجز عن ذلك، وينبغي أن أقول : (إني طيلة الـ 35 سنة التي قضيتها في المغرب، وخصوصا منذ ابتداء ديكتاتورية الجنرال جوان، قد شاهدت في هذه البلاد عدة أشياء غير صالحة، ولكني كنت ما أزال ساذجا، و لم أكن أعتقد أنه بالإمكان، الانغماس إلى هذا الحد، في الكذب والضعة.

أواه ثم أواه، هلا يتأتى للمغرب يوما، التخلص من هذه العصابة الشريرة، التي ستفضي به إلى بغض فرنسا).

هذا ما كتبه إنسان فرنسي، له مكانة في المجتمع الفرنسي، بدليل أنه كان منتخبا في المجلس التأسيسي الفرنسي، وظل مقيما بالمغرب طيلة 35 عاما، كان متصلا اتصالا وثيقا بالمغاربة، وبالطبقات الشعبية بالخصوص، وشهادته إن دلت على شيء فهي تدل على أن ما كان يعانيه الشعب المغربي، من القهر، والظلم، فاق كل حد، كما تدل على أن عهد الجنرال جوان الذي أطلق عليه لقب الديكتاتور، كان عهدا لاقى فيه الشعب المغربي وفي طليعته حزب الاستقلال، ما يمكن أن يقال بأنه عهد الاستعمار القهري، وعهد التحدي للحق، والعدل، والإنصاف، وأن جوان لم يأت للمغرب، ليعطي مثال فرنسا الحرية والديموقراطية والعدالة، ولكنه عهد الطغيان، وأن هذا الطغيان فاق كل مثال، عند ما قام جوان بالضغط على ملك البلاد، وتهديده بالخلع، وإكراهه على توقيع ما يسمى بالبروتوكول، الذي من مطالبه الأولى استنكار أساليب حزب من الأحزاب، وكانت في الأول استنكار أساليب حزب الاستقلال، ولكن الملك أصر على أن تغير إلى ما سمي بحزب من الأحزاب، ولقد أشرت إلى ذلك من قبل.

ويلاحظ أن الجنرال لم يشهر حربه إلا على حزب الاستقلال، وعل شخص جلالة محمد الخامس، أما بقية الأحزاب، فلم يشهر عليها حربا، بل بالعكس من ذلك حاول أن يجلبها إليه، في ظروف أشرنا إليها من قبل، لعب فيها الكلاوي دور العدو الألد لحزب الاستقلال.

لقد قاسى حزب الاستقلال من الإرهاب، والقمع الشيء الكثير، وبلغ عدد الأعضاء الذين اعتقلوا في مختلف الجهات ما تجاوز الألفين، ولكن هذا الاضطهاد، والقهر، والسجن، لم يزد الصادقين إلا ثباتا وصمودا، وحتى الذين خدعوهم في البوادي ووقعوا في بعض العرائض المستنكرة للحزب، تنبهوا إلى الخديعة التي انطلت عليهم، فقاوموا بمظاهرات احتجاجية، واتجهوا بمظاهراتهم نحو مراكز القواد، والمراقبات المدنية الفرنسية، وذلك في مناطق من الأطلس، مثل أغبالو، وتيليوين، والقصيبة، وتادلة، والقباب، وغيرها، وكانوا ينادون أثناء مظاهراتهم بما يلي : خدعتمونا، فلسنا أعداء لحزب الاستقلال، وأن ملكنا المحبوب، هو صاحب الجلالة محمد الخامس، بل أكثر من ذلك صاروا يطالبون بعزل القواد الذين خدعوهم، ولقد قيل عن بعضهم إنهم حاولوا قطع أصابع أيديهم التي وقعت بالخديعة.

ولقد كتبت جريدة لوموند بتاريخ 51/4/3 ما يلي : إننا نرى اليوم مظهرا جديدا للأزمة المغربية، مباين لما سبق، إذ بلغنا أن جماعات من الأطلس، يجتمعون في هدوء، ببعض القرى على تخوم النواحي البربرية، في جنوب مكناس، ويقضون ساعات طوالا، بدون أن يحدثوا بلبلة ولا تظاهرا أمام مراكز المراقبات المدنية، وقد بدأت هذه المظاهرات، في أواسط الأسبوع المنصرم، ومن السهل أن ندرك المحرك لهذه المظاهرات، وإذا ما سئل هؤلاء الناس عن مقصو دهم، اكتفوا بقولهم، إنهم يطالبون بعزل قوادهم، الذين تجاهروا بالعداء للسلطان.

ورغما عن أنهم كانوا يطالبون ويتظاهرون بهدوء، فإن السلطات الفرنسية، قابلتهم بقمع عسكري عنيف، رددته الصحافة العربية في العالم العربي، ودفعت كثيرا من الصحفيين إلى زيارة المغرب للتحقيق في شأن هذه الحوادث، فمنع الكثير منهم من الدخول، واستطاع الصحفي الكبير الدكتور محمود عزمي، أن يدخل ويستمع إلى جلالة الملك مباشرة حيث شرح له الظروف التي أدت إلى توقيع بروتوكول فبراير 1951 قائلا : (أننا وقعنا تحت التهديد، وكان توقيعنا اجتنابا لما كان يتوقع من عواقب سيئة تحل بشعبنا).

بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال أمام القضاء الفرنسي :

وفي نطاق التضييق والإرهاب، ومحاربة الحزب، اعتقلت الإدارة الفرنسية، بعض أعضاء اللجنة التنفيذية، وقدمتهم للقضاء الفرنسي، بدعوى مخالفة قانون الرقابة، وإذاعة مناشير مهيجة. وهؤلاء الأعضاء المعتقلون هم الاخوة : (1) محمد اليزيدي، (2) الحاج عمر بن عبد الجليل، (3) الفقيه محمد غازي، (4) عبد الكريم بن جلون.

عبد الكريم بن جلون **الفقيه غازي**

المجاهد محمد اليزيدي **الحاج عمر بن عبد الجليل**

وبهذه المناسبة، صدرت إحدى نشرات الحزب المؤرخة بـ 25 أبريل 1951 تحت عنوان : (اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال أمام القضاء الفرنسي) وجاء في هذه النشرة : (يوم الخميس 26 أبريل، هو موعد محاكمة أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، في المحكمة الفرنسية بالرباط، وهم الزعماء : عمر بن عبد الجليل، ومحمد غازي، ومحمد اليزيدي، وعبد الكريم

ابن جلون. ويعلم الإخوان أن الإدارة الفرنسية بالمغرب، كانت قد أصدرت أمرها بالقبض عليهم في أواخر فبراير الماضي، وأودعوا سجن الرباط، رهن التحقيق، الذي ما لبثت المحكمة الفرنسية تجريه معهم حتى يوم المحاكمة.

وقد كان القبض على زعماء حزب الاستقلال في المغرب، والتي كان من برنامجها المساس بالعرش، وجلالة الملك المعظم، فلما أحبطت المؤامرة، التفتت إلى حزب الاستقلال، لتنتقم منه، فقبضت على أعضاء اللجنة التنفيذية، وافتتحت بالقبض عليهم، سلسلة من الإرهاب، شملت بها المغرب كله، سواء من البادية والحاضرة، فسجنت وشردت ونفت، فلا توجد مدينة، أو قرية، في المغرب، إلا ونكبت في بنيها ورجالها، ولا يكاد يوجد فرع من فروع حزب الاستقلال، في أية مدينة، أو قرية من قرى المغرب، ومدنه، إلا وقبض على بعض من مسيريه، والكثير من أعضائه.

كل هذا الإرهاب المنظم، لم يستطع أن يصرف الشعب المغربي عن التفكير في زعمائه المستقلين، وتتبع مراحل التحقيق معهم، وانتظار اليوم الذي يحاكمون فيه، فيبرئهم العدل، لينعموا بالحرية، ويعودوا إلى جهادهم وكفاحهم، أو تتغلب المصالح الاستعمارية في هذه البلاد، وهو ما يرزح الشعب كله تحت أعبائه.

وليس من الغريب، أن تكون محاكمة الزعماء، في مقدمة ما يشغل الرأي العام المغربي، في هذه الأيام العصيبة، فهم الذين تبلورت فيهم روح المقاومة، منذ نشأة الحركة الوطنية حتى الآن، وهم من الذين عرفهم الشعب، دعاة لتحرير الوطن، ومكافحين في الميدان، ومواجهين للقوة الغاشمة، وموجهين لحركة الاستقلال، وباعثين للوعي القومي، ومكافحين عن سيادة البلاد، ومدافعين عن رمزها الأسمى : العرش العلو ي المجيد، والعاملين تحت راية الجالس على أريكته، حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، والإدارة ألقت القبض عليهم، بتهمة طبع منشورات وتوزيعها، بدون إذن الرقابة، والإخلال بالأمن العام، الذي يتسبب عن توزيع المنشورات، وهي تهمة ظاهرة الافتعال، والإدارة الفرنسية، بأساليبها وأعمالها، وقوانينها الجائرة

هي الدافع لمخالفة أوامر الرقابة، هذه الرقابة التي فرضتها على التعبير عن الرأي، رقابة ظالمة، مجحفة، فرضت لقتل كل رأي، والقضاء على كل تفكير، وليس من طبيعة الحركات الوطنية التحريرية، أن تعيش تحت سلطة رقيب، يتجرأ على حذف آيات من القرآن الكريم، ويتطاول على حذف صورة جلالة الملك المعظم، كما يحذف كل خبر، أو رأي،أو فكرة، ولو كان ذلك يتصل بالمسائل الخارجية، من شأنه أن ينير الأذهان، أو يثقف العقول، أو يوقظ الضمائر، وكذلك أصبحت هذه البلاد، تعيش بدون صحافة، ولا تستطيع أن تعبر عن آرائها. والحركة الاستقلالية، وسيلتها الأولى للكفاح، هي الرأي تبثه بين المواطنين، وتنشره خارج حدود الوطن، ومن ثم كانت المنشورات السرية، هي الطريق الطبيعي، لإذاعة آرائها، والاتصال بالمنضوين تحت لوائها.

وقد كانت هذه وسيلتها، منذ فرضت الرقابة على الصحافة، و لم تخل هذه المنشورات في يوم ما، بالأمن العام، ولا دعت إلى ثورة، أو إراقة الدماء، وإنما كانت في حدود المبادئ التي يعتنقها الحزب، وهي مبادئ وطنية إنسانية، باعتراف عميد إدارة الحماية في المغرب، ولذلك لم تفكر الإدارة يوما في معاقبة المسؤولين من أعضاء الحزب على هذه المنشورات، ولا كانوا في يوم من الأيام، هدفا للتحقيق والمحاكمة، ولكن منذ دبرت الإدارة الفرنسية، المؤامرة الكبرى للقضاء على الحركة الاستقلالية ورجالها، بدأت تبرر عملها، بخلق تهم يثيرها القضاء الفرنسي لستر مؤامرة الإدارة، فكانت التهمة العجيبة التي وجهت إلى أعضاء اللجنة التنفيذية : الإخلال بقوانين الرقابة ... أية رقابة ؟ الرقابة التي تحذف القرآن الكريم، وصورة جلالة الملك، وبرقيات وبلاغات القصر الملكي، كما تحذف صورة وزير الخارجية الفرنسية وتصريحاته، ولك أن تتصور بعد ذلك ما تحذفه هذه الرقابة العجيبة في التاريخ.

إن الإدارة الفرنسية تحاكم زعماء حزب الاستقلال، لا لأنهم رفضوا أن يخضعوا لقوانين وأوامر جائرة، بعيدة عن روح العدل، وغريبة عن روح

القانون، ولكنها تحاكمهم، لأنهم يقودون الأمة المغربية، إلى حياة الحرية والاستقلال، ويطالبون للشعب المغربي بحقوقه الكاملة، في حياة إنسانية شريفة.

وقد أصبح الشعب المغربي، يتطلع لليوم الذي ستعلن فيه الأحكام في قضية يعتبر نفسه هو المتهم فيها، وهي ليست بقضية عادية، ولكنها قضية تعتبر امتحانا للعدالة الفرنسية، فلأول مرة في تاريخ هذه البلاد، تعرض على المحكمة الفرنسية، قضية سياسية، تعتبر روح الأزمة المغربية الحالية، التي أصبحت مشكلة دولية بما حف بها من أحداث وأخطار.

هذا هو الجو الذي ساد المغرب في تلك الظروف القاسية، والذي حاولت الإدارة الفرنسية أن تفرض فيه سياستها الاستعمارية، بالضغط على جلالة الملك من جهة، واضطهاد أعضاء حزب الاستقلال من جهة أخرى، ليتخلى كل من الملك والحزب عن مطالبهما المشروعة في الحرية والاستقلال، ولكن الشعب المغربي، أكد في كل المناسبات أنه ثابت في مبدئه مضح بكل ما يلزم في سبيل مطامحه في التحرر والانعتاق من ربقة الاستعمار.

الصحافة المصرية، تهتم بما يروج في المغرب، وترد على تصريحات الجنرال جوان، المقيم العام بالمغرب

كما أشرت إلى ذلك من قبل، لقد زار الصحافي الكبير محمود عزمي المغرب، أثناء هذه الظروف الحالكة، وتعرف على حقيقة ما يجري، وأكد له جلالة الملك، أن توقيعه على البروتوكول الذي قدم له، إنما كان تحت الضغط والإكراه، وأنه لا مناص من ضرورة تحقيق ما يطمح إليه الشعب المغربي، إلى آخر ما جاء في التصريح والتوضيح.

وبعد رجوع عزمي إلى مصر، أوضح في كتابته كثيرا من الحقائق التي أزعجت الجنرال جوان، فأفضى هو بنفسه بحديث إلى الصحفي المذكور، أوضح فيه وجهة نظره في الأزمة المغربية الفرنسية محاولا الدفاع عن سياسته وعن مطامحه، فكان رده اتهاما له، وبرهانه على إخفاقه وكذبه.

فلقد جاء في حديثه، أنه يعترف للمراكشيين (المغاربة) بحقهم في حكم أنفسهم بأنفسهم، وفي السعي لنيل جميع حقوقهم، وأنه لو كان مغربيا لكان متطرفا في وطنيته، ثم أشار إلى حزب الاستقلال، فأكد لمحمود عزمي أنه يؤيد مبادئ حزب الاستقلال، وأن علال الفاسي مخلص، ويعمل بإخلاص لتحرير بلاده.

وجاء في حديثه، اعتراف بالتدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية للمغرب، وأنه قابل جلالة الملك، وأفضى إليه بخطورة الموقف، وطلب منه نقل بعض رجال البلاط إلى وظائف أخرى، وإصدار بلاغ فيه استنكار لحزب الاستقلال، وأنه قدم له أربعة عشر مرسوما للتوقيع عليها (وهذا كله ليس تدخلا في الشؤون الداخلية) حسب زعمه، وأنه طرد مغربيين من مجلس شورى الحكومة (مجلس شورى المقيم) هما محمد الأغزاوي وأحمد اليزيدي لأنهما تجرأى على اتهام فرنسا بأنها تنشئ الطريق المرصوفة لمصلحة الفرنسيين، وأن الأحكام في المغرب، لا تصدر بل تباع، ثم قال إن بعض القبائل (تحركت) تحت رئاسة الكلاوي لتوطيد الأمن، ثم زاد فقال : حسبما ما رددته الصحافة المصرية التي تلقت تصريحاته إلى محمود عزمي قال جوان : إن بعض علماء فاس، اتجهوا نحو بيعة جديدة، وأن الإقامة العامة، أخذت توالي اتصالها بالقصر، لتحيطه علما بتداعي الحوادث، وتحذر من النتائج، إلى أن بلغت الأزمة ذروتها، وأصبح توقيع البيعة لسلطان جديد، قاب قوسين أو أدنى، ثم عقبت هذه الصحافة المصرية قائلة : فمن هو هذا السلطان الجديد ؟ الذي أريد مبايعته،وما الذي حذا بالشعب وعلمائه إلى المطالبة بتغيير سلطانهم، وإجراء بيعة جديدة، أَلأَنَّ السلطان محمد بن يوسف، وقف في الماضي، ولايزال يقف موقف الوطني الصميم النزيه ؟ أَلأَنَّ السلطان باع بلاده أو فرط في

محمد الأغزاوي

أحمد اليزيدي

حقوقها ؟ ولنفرض جدلا أن علماء مراكش، اتجهوا فعلا إلى إجراء بيعة جديدة، فما هو دخل جناب الجنرال جوان في أمر هو من اختصاص الشعب، صحيح أن معاهدة الحماية المبرمة في عام 1912، تفرض على فرنسا حماية السلطان، ولكن هل تحميه من الخارج، أو تحميه من الداخل،أو تحميه إذا شاء لها الهوى أن تحميه، أو تحميه لتتدخل الجالية الفرنسية في شؤون البلاد ؟.

وهل يعقل أن يتدخل الجنرال جوان لحماية السلطان، فيرفض السلطان هذه الحماية، لو كان هناك اتجاه إلى بيعة جديدة ـ كما قال المقيم العام ـ ولو عرف السلطان، أن المقيم العام يريد حمايته من هذه البيعة، لكان جلالته أول من ارتمى في أحضان المقيم العام، اعترافا لجميله عليه، ولكن السلطان لم يفعل شيئا من هذا، بل لقد قال في حديثه المكتوب، مع الدكتور عزمي، إن ضغطا وقع عليه من الإقامة العامة، ولا يعقل أن يوقع ضغطه بإحدى اليدين، ويمنع ضرراً بالأخرى.

والجنرال جوان، يؤاخذ النائبين المراكشيين، لأنهما استهجنا، بعض التصرفات الفرنسية في بلادهما، فقال أحدهما : إنه كفر بالحضارة التي يقول الفرنسيون إنهم جاءوا بها إلى مراكش. وقال الثاني : إن الأحكام تباع، ولا تصدر، سواء صدق النائبان أو كذبا، وسواء أرادا أن يسائلا الشعب، أو أرادا أن يجانبا الحقائق، فهل الانتقاد جريمة ؟ مهما بلغت قسوة هذا النقد، وهل يطلب من أعضاء حزب الاستقلال المراكشي، أن يصفقوا ليل نهار، لأعمال الجنرال جوان. وللسياسة التي يطبقها في البلاد، وهل يعد تصرف نائبين عن الحزب إذا كان تصرفهما مستهجنا سببا ومبررا لاستهجان تصرفات جميع أعضاء الحزب، وهل من الذوق واللياقة، أن يطلب من رئيس الدولة، أن يتدخل في الشؤون الحزبية، فيعلن غضبه على حزب معين، ورضاه عن حزب غيره ؟.

لو كان النائبان، لجآ إلى العنف مثلا، لقلنا إن المقيم العام طلبَ مِنهما أن يستهجنا «أساليب» حزب الاستقلال، ولو كان النائبان، اعتديا على الموظفين الفرنسيين، اعتداء عنيفا، لقلنا أن الجنرال جوان، معذور إذ طلب

من السلطان، أن يستنكر أعمال العنف، أما والجريمة الوحيدة الموجهة إلى أعضاء الحزب، هي أنهم «تفوهوا أو تقولوا، أو انتقدوا تصرفات فرنسا»، فهي جريمة لا عقاب عليها ولا حرج في اقترافها كل يوم، بل أن صحف باريس نفسها، تقترف في كل يوم، عشرات من أمثال هذه الجرائم، بما توجهه من انتقاد مرير إلى الحكومة الفرنسية، إما لتصرفها في شمال إفريقيا، أو في الهند الصينية، أو في الداخل.

إن الحجج الوحيدة التي ساقها الجنرال جوان للدفاع عن نفسه، وعن أعماله، هي أن فرنسا أدخلت إصلاحات في مراكش، وأنها نشرت العلم، وفتحت معاهد لتدريب الموظفين، وتوسعت في إشراك المراكشيين في الهيآت التمثيلية، ولكن هذه المنن جميعا، لا تعد شيئا في نظرأهل مراكش، الذين يريدون أن يتصرفوا في بلادهم كما يشاءون، وحسبما يرتئون.

عن جريدة «المقطم».

ردود الفعل في البلاد العربية

تهديد الجنرال جوان لجلالة الملك بخلعه عن عرشه، أثار استياء عظيما لدى ملوك ورؤساء الدول العربية، والأمين العام للجامعة العربية، الدكتور عبد الرحمان عزام، وذلك لَمَّا وصلتهم تقارير، ومذكرات، من حزب الاستقلال، الذي كان يشرح الأوضاع السيئة في المغرب، ويستنجد بهم للوقوف ضد تصرفات جوان، ومن معه من بعض رجال الحكومة الفرنسية، فصارت الصحف تردد صدى ما وقع من التآمر على العرش المغربي، وعلى الشعب المغربي، والتهديدات التي هدد بها صاحب الجلالة، وكان رد فعل الأمين العام للجامعة العربية عزام باشا، صريحا وقويا، حيث صرح أن الجامعة العربية، تقف مع المغرب ومطامحه، وتندد بالاستعمار الفرنسي ومناوراته، الأمر الذي هال الحكومة الفرنسية، فصارت تتراجع شيئا فشيئا عن مواقفها المؤيدة (لجوان وبيدو) وزير الخارجية الفرنسية المستقيل، وصرح وزير الخارجية الجديد، م.روبير شومان في مجلس النواب، مجيبا عن الأسئلة الموجهة إليه في شأن التهديد الذي قام به جوان لجلالة الملك محمد

الخامس، جوابا غير مباشر، بأن فرنسا لا تتحدث إلا مع شخص واحد في المغرب، هو جلالة السلطان محمد الخامس، وأثنى على جلالته، ذاكرا أنه أسدى أجل الخدمات إلى فرنسا في أيام محنتها، ومازال يفعل، ومن الواجب أن تنتهي كل حملة ضد شخصه.

لقد كان موقف الحكومة الفرنسية مضطربا إزاء ما يقوم به جوان، فكان البعض منها مؤيدا ومناصرا لجوان، وسياسته، وكان آخرون محايدين، والمؤكد أن الحكومة الفرنسية كانت مطلعة كل الاطلاع عن كل ما يجري، وأن تصريحات شومان المطمئنة بعض الشيء، إنما كان تحت ضغط الدول العربية، ولربما تدخلات أخرى لم نعرفها.

كل هذا الذي ذكرناه،، وقع بعد تهديد الجنرال جوان لجلالة الملك لدى سفره أي جوان، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويجب أن نذكر هنا أن الصحف الفرنسية الصادرة في المغرب، لم توقف هجماتها في هذا الظرف، رغم تصريح م.شومان في مجلس النواب الفرنسي، وبعد رجوع جوان من الولايات المتحدة، مارا بباريس حيث ظل بها ثلاثة أيام، تحادث فيها مع حكومة فرنسا ومع وزير الخارجية بالخصوص، وغداة رجوعه إلى المغرب، استدعى ولي العهد مولاي الحسن إلى الإقامة العامة، ويقال أنه تحادث معه في جو ودي، ذاكرا أنه لم يخطر بباله أبدا، أن يطلب تنازل صاحب الجلالة عن العرش.

وفي اليوم الموالي وهو يوم 12 فبراير، ورغبة من صاحب الجلالة في وضع حد للتوتر الحاصل، قبل أن يحل الديوان بأجمعه، ووقع الاتفاق بين الطرفين، واعتبر النزاع محسوما.

ولكن الذي وقع، أنه في اليوم الموالي 13 فبراير على إثر مقابلة بين الجنرال جوان وبعض كبار الموظفين الفرنسيين في المغرب، كشف جوان عن حقيقته التآمرية، التي حاول إخفاءها، سواء لدى مقابلته للملك، أو مقابلته لولي العهد، فلقد وجه مستشار الحكومة المغربية، م. دوكلوزيل، حاملا

لائحة من جملة ما فيها التنديد علانية بحزب الاستقلال، وإقصاء بعض كبار الموظفين بالقصر، وبعض الوزراء، وتعيين قواد جدد ممن سبق للقصر أن رفض تعيينهم.

بعض الوسائل التي استعملتها الإقامة العامة ضد جلالة الملك :

أشرت سابقا إلى أن الإقامة العامة سخرت الصحافة الفرنسية في الداخل والخارج، ضد جلالة الملك، وأنه ضد الإصلاحات التي قدمت له، لأنه يريد ـ حسب زعمها ـ الاستبداد بالحكم، وزيادة في إظهار حقدها على جلالته، ومحاربتها له وللحزب، عمدت إلى أساليب دنيئة ترمي إلى النيل من كرامته، وهدم نفوذه وسط شعبه، منها إذاعة منشورات كلها قذف وبهتان، كانت تحرر في الإقامة العامة، ويكتبها ويحررها شخص كان موظفا بالإقامة، افتضح أمره، وظهر كذبه، وعرف خطه، فنال السخط من طرف المغاربة أجمعين، الذين كانوا يلعنونه باسمه في السر والعلن واسمه كان (فرفرة). ومن الوسائل التي استعملتها، إحياؤها للطرق الضالة، التي كان جلالته حاربها وقضى عليها، وكان أصحاب هذه الطرق، المشعوذون والمضللون، يستغلون من طرف القواد، والمراقبين المدنيين، لنشر أضاليلهم من جهة، وإذاعة أن جلالته ينشر أفكارا مضللة، منها في نظرهم، تعليم الفتيات، ومحاربة الطرق، إلى غير ذلك من الأضاليل، ولقد انكشفت حقائق ما كان يهدف إليه الجنرال جوان، وأعوانه في الإقامة العامة، عندما وقف في أكاديمية العلوم الاستعمارية بباريز، يخطب مطالبا ومدعيا، بأن الحكم في المغرب بيد اثنين : (1) الملك من جهة، و(2) المقيم العام، ممثل فرنسا من جهة أخرى، أي أن السيادة في المغرب في نظره، ملك مشاع بين المغرب وفرنسا، أي إن الفرنسيين المقيمين بالمغرب، لهم السيادة والقرار في المغرب، مثل المغاربة، سواء بسواء، وهكذا كان يوطئ لما يريد، بتسهيل هجرة الفرنسيين للمغرب، وتكثير عددهم، والاستيلاء على مقدرات المغرب في الاقتصاد المغربي، وتمكينهم من القرارات في مجلس شورى المقيم، وفي المجالس البلدية والاقتصادية والفلاحية وغيرها.

كان هم الجنرال جوان والسياسة الفرنسية، أن يثبتا أقدام الوجود الفرنسي بالمغرب، وإزاحة فكرة الاستقلال من نفوس المغاربة، وكانت سياسة محمد الخامس وحزب الاستقلال ترمي إلى تحرير المغرب من قبضة الاستعمار الفرنسي، وكان الفرنسيون لا يقبلون بأي وجه من الوجوه، أن يقع أي اتصال بين المغرب، وبين أية دولة أجنبية، لجرها إلى التدخل في قضايا الخلاف الواقع بين المغرب: ملكا وشعبا، وبين فرنسا، وهكذا عندما استنكرت الجامعة العربية في شخص أمينها العام عبد الرحمان عزام، موقف الجنرال جوان، من جلالة محمد الخامس، وتهديده بالخلع عن العرش، اهتزت الدوائر الاستعمارية من هذا الاستنكار، واعتبرته تدخلاً في قضايا داخلية لها، باعتبار المغرب محميا منها، ولكن نشاط الحركة الوطنية عموما وحزب الاستقلال بالخصوص، عندما انتقل الزعيم علال الفاسي من طنجة إلى القاهرة، واستقراره فيها، بعد أزمة يناير 1951، صار يؤثر في مواقف الجامعة، وصارت تتبنى القضية المغربية، كقضية تحرير بلاد عربية، لا يصوغ بحال من الأحوال اعتبارها قضية داخلية لفرنسا، إذ المغرب دولة لها كيانها الخاص، مضمون بمقتضى الاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية مؤتمر الجزيرة الخضراء المنعقد عام 1906، ومن هنا لا بد من عرض القضية المغربية على أنظار الأمم المتحدة، وجاءت ظروف تولي حزب الوفد المصري أمر الحكم في مصر، حيث تولى وزارة الشؤون الخارجية المصرية، محمد صلاح الدين الذي كان له ارتباط وثيق ببعض قادة الحزب، عندما كان يدرس وإياهم بفرنسا، وكان أسس وإياهم منظمة عربية، تعمل على التعريف بالقضايا العربية، وتدافع عنها.

لقد اغتنم الزعيم علال الفاسي، والزعيم محمد بن الحسن الوزاني، تولي محمد صلاح الدين أمر شؤون وزارة الشؤون الخارجية، وكان الزعيمان عقدا اجتماعا مع اللجنة السياسية في الجامعة العربية، عرضا خلاله المشكل المغربي الحاد، وموقف فرنسا المعادي للمغرب، والمحارب لملكه، راجين عرض القضية المغربية على هيأة الأمم المتحدة في دورتها الجديدة، فقرر مجلس الجامعة قبول طلب الزعيمين، وعرض القضية على المنتظم الدولي، وكان

الذي رفع القضية إلى المنتظم الدولي، هو الدكتور محمد صلاح الدين، وزير الشؤون الخارجية المصرية، ولا أنسى ذلك اليوم الذي تلقينا فيه رسالة من الزعيم علال الفاسي يبلغنا فيها أن وزير الشؤون الخارجية المصرية، محمد صلاح الدين قبل عرض القضية المغربية على أنظار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، متحديا باسم مصر والجامعة العربية، فرنسا، التي كانت مصممة على أن قضاياها ومشاكلها مع المغرب، قضايا داخلية.

لا أنسى ذلك اليوم الذي جاءتنا فيه تفاصيل عن تقديم محمد صلاح الدين للقضية المغربية إلى المنتظم الدولي والذي صادف أن ازداد فيه ولد عندي، سميته محمد صلاح الدين، أصلحه الله، تخليدا لهذا الحدث التاريخي الذي خطونا فيه خطوة جبارة ضدا على الاستعمار الفرنسي.

برقية الدكتور محمد صلاح الدين، وزير خارجية مصر إلى السكرتير العام لهيأة الأمم المتحدة في شأن القضية المغربية :

في 6 أكتوبر 1951، أوردت وكالة فرانس بريس، نص البرقية التي وجهها الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية، إلى م. تريجفولي، السكرتير العام لهيأة الأمم المتحدة، بشأن القضية المغربية وجاء فيها :

كلفتني حكومتي بأن أرجو من جنابكم، أن تدونوا في جدول أعمال الدورة القادمة للجمعية العمومية، المسألة الآتية : (خرق فرنسا لمبادئ الميثاق ودستور حقوق الإنسان في المغرب) ثم مذكرة تفسيرية هذا فحواها : (إن النزاع بين فرنسا والمغرب، وقد نجم عن المطالب الوطنية للحكومة المغربية، والشعب المغربي، قد دخل من جديد، في مرحلة من أحرج المراحل، كما تشهد بذلك، الحوادث الواقعة منذ بداية هذه السنة).

وإن حكومتي، نظرا للعلاقات التي تربط الشعب المغربي، بالشعوب العربية الأخرى، لا يمكنها أن تتغاضى عن هاته الحالة التي تعتبر خرقا لاتفاقية سنة 1912. هاته الاتفاقية التي هي بنفسها تتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعد مخالفة صريحة لهذا الميثاق، ولمعاهدة حقوق الإنسان.

وحيث أن الخطوة الودية التي قامت بها دول الجامعة العربية لدى الحكومة الفرنسية، لم يكن لها أي أثر، فإن حكومتي، ترى نفسها ملزمة برفع القضية إلى الجمعية العمومية لهيأة الأمم المتحدة، رغبة منها، في تحقيق مطالب الشعب المغربي العادلة، وفي تفادي وقوع تطورات قد تؤدي نظرا لحالة التوتر السائدة، إلى الإخلال بالسلام في هذه الناحية.

الإمضاء وزير الخارجية المصرية : **محمد صلاح الدين**.

لقد كان لهذه البرقية التي بعثها محمد صلاح الدين، أثر كبير، وارتياح عظيم، زاد في ربط علاقتنا بمصر عموما، وبوزير خارجيتها خصوصا، الذي كان كما أشرت لذلك من قبل لبعض إخواننا ارتباط به، منذ عهد الدراسات بفرنسا.

الجبهة الوطنية بالمغرب، تشكر جامعة الدول العربية

بعد تقديم مصر والجامعة العربية طلب إدراج القضية المغربية في جدول أعمال هيأة الأمم المتحدة،أبرقت الجبهة الوطنية المغربية، إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمان عزام باشا بما يلي : (سعادة الأمين العام للجامعة العربية، عبد الرحمان عزام باشا، القاهرة).

باسم الشعب المغربي، وجبهة أحزابه الوطنية المتحدة، نرفع إلى سعادتكم، في هذا العهد الفاصل من تاريخ النظام الوطني، خالص الشكر، على العطف الصادق، والرعاية الخاصة، اللَّذين لقيتهما قضيتنا الوطنية المقدسة، من الأمانة العامة للجامعة العربية، التي تشرفون عليها بكل كفاءة وإخلاص. ونرجو من سعادتكم، أن تتكرموا بإبلاغ عظيم امتنان الأمة المغربية، إلى كافة الدول العربية الشقيقة، على ما أظهرته بأجمعها، من تضامن وثيق، وسعي إيجابي، في سبيل إنصاف المغرب، وتحرير سيادته، بتقريرها عرض قضية استقلاله على منظمة الأمم المتحدة ، مجتمعة ومنفردة في الدورة القادمة.

فقد ضربت بموقفها النبيل الحازم، ووقوفها بجانب الحق والعدالة، المثل الأعلى، لغيرها من بقية الدول. وأن المغاربة لن ينسوا مدى الحياة، المعونة الثمينة، التي قدمها لهم إخوانهم في العروبة والإسلام، وفي التعلق بأهداف الحرية والإنسانية، في أحرج الظروف، وأشد الأزمات، وسيظلون

حراسا أوفياء، للعروبة في المستقبل، كما كان أجدادهم، حماة أوفياء لها في الماضي، والله تعالى هو الموفق لنجاح الجميع، والكفيل بجزاء الجميع.
تحيات واحترامات : التوقيعات :

الأمين العام لحزب الاستقلال : الحاج أحمد بلافريج.
الأمين العام بالنيابة، لحزب الشورى والاستقلال : عبد القادر بن جلون.
رئيس حزب الإصلاح الوطني : عبد الخالق الطريس.
رئيس حزب الوحدة والاستقلال : المكي الناصري.

لدى تقديم الدكتور صلاح الدين وزير خارجية مصر، طلب تسجيل القضية المغربية في جدول أعمال هيأة الأمم المتحدة، كان زعيم حزب الاستقلال الأستاذ علال الفاسي، حضر اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، وتلا أمام اللجنة تقريرا إضافيا عن الحالة في المغرب.

ونظرا لطول هذا التقرير المفيد الذي كان في عشر صفحات، أثبت هنا بعض المواضيع والنقط الهامة التي وردت فيه، حيث أنه كان له الأثر البين في توجيه رأي اللجنة السياسية، لتقرير الخطوات التي وجهت الجامعة العربية، لتقديم القضية المغربية إلى هيأة الأمم، وتبنيها أمامها.

عرض الزعيم علال الفاسي أمام اللجنة السياسية بالجامعة العربية

علال الفاسي

تعرض الزعيم إلى أصل الأزمة المغربية الفرنسية التي ابتدأت من الحماية الفرنسية المفروضة على المغرب، والتي رغم فرضها لم تطبق، وأن وضعية المغرب الدولية كما قررها مؤتمر الجزيرة الخضراء المنعقد 1906

وضعية بلد مستقل، ولكن الإدارة الفرنسية صارت تتعامل معه كبلد مستعمر، وتحكمه الحكم المباشر، ثم أشار إلى المقاومة المغربية ضد الحماية من أول يوم نزلت فيه القوات الفرنسية بالمغرب، وأتى بعدها الكفاح السياسي ابتداء من عام 1930 الذي صدر فيها ما كان يسمى بالظهير البربري إلى المطالبة بالاستقلال، وأشار إلى الاضطهادات والسجون والمنافي التي قاسى منها المغاربة، وإلى الصمود وانتشار الوعي الوطني اللذَيْن عما كافة الطبقات وأشار إلى البرنامج الذي أتى به الجنرال جوان سنة 1947 لصد المغاربة على المطالبة بالاستقلال، وصرف أنظارهم عن الشرق العربي والجامعة العربية، وتوجيههم نحو الغربيين ونحو الوحدة الفرنسية، والقضاء على الشخصية المغربية الوطنية، وال..... الإسلامية العربية، مشيرا إلى ما يقوم به جلالة محمد الخامس من العمل على إيجاد حل للمشكل المغربي، ومحو معاهدة الحماية ثم تعرض إلى الموقف الحاضر فقال : (كل شيء يدل على استمرار الحكومة الفرنسية في خطتها التي تعمل على ترسيخ قدم الاستعمار الفرنسي عمليا وقانونيا، وتقوية سيطرته السياسية والاقتصادية ، خصوصا وأن أبواب مراكش مفتوحة للمهاجرين الفرنسيين، ورؤوس الأموال الفرنسية، وهكذا سيصبح المراكشيون مجرد عمال للمستعمرين، وحينئذ تعلن فرنسا استقلال مراكش الذاتي، طبقا لما تعد به في دائرة الوحدة الفرنسية، كما حصل لأهالي جنوب إفريقيا، وهكذا تفقد الجامعة العربية جناحها الأيسر.

ثم ختم الزعيم تقريره القيم، بالخلاصة التي نوردها فيما يلي : ولهذه الأسباب فإن واجب الجامعة العربية والدول الإسلامية، وغيرها من الدول الحرة، هو أن تعاضد مراكش في مقاومتها للاستعمار الفرنسي ومطالبتها بالحرية والاستقلال والوحدة.

وأول هذه المعاضدة، هو فتح المجال لعرض قضية مراكش، على الأمم المتحدة في دورتها التي ستنعقد في أواخر أكتوبر المقبل. وهذا العرض العاجل ضروري، لأن أول مرحلة تجب لنيل الحق المراكشي، هو الخروج

بقضية بلادنا من الصبغة الثنائية التي ما فتئت فرنسا تعمل لها، إلى مجال الميدان الدولي، حيث يقع الاحتكام إلى الضمير العالمي من الاستعمار الفرنسي. وليس من المعقول، والدول الشقيقة مبثوثة مقاعدها في المنظمات الدولية، أن لا تبلغ صوت مراكش المعذبة إليها، حتى يقرع آذان الذين ينصبون أنفسهم لتنظيم العالم، وإعداد مصير أحسن له.

وإن احتلال مراكش، وفرض الحماية عليها، واضطهادها، واستغلال تراثها، لفائدة الاستعمار الأجنبي، والحيلولة دون أبنائها وبين كل حق إنساني، والعمل على طرد المراكشيين من أراضيهم، وإحلال المستعمرين مكانهم، كل ذلك يتنافى كامل المنافاة مع ميثاق الأمم المتحدة وعقودها. يتنافى مع إعطاء الأمم حق تقرير مصيرها، ومع منع اعتداء دولة على أخرى، ومع منع إثارة ما يعرض أمن الدولة للخطر، ومع جميع مبادئ حقوق الإنسان، التي وردت في التصريح العالمي لحقوق الإنسان، ومع معاهدة اعتبار إبادة الشعوب جريمة كبرى.

هذا علاوة على خرق الحكومة الفرنسية، للالتزامات الخاصة التي ذيلتها بتوقيعها، سواء في معاهدة الجزيرة أو في معاهدة الحماية، فأصبحت ملزمة بالتقيد بها، لتوقيعها إياها برضاها، وإقرار مجالسها النيابية لها، بينما مراكش في حل منها، نظرا لعدم قبول الشعب لها، وثورته من أجلها. وإن خرق العهود والالتزامات وحده جريمة دولية كبرى، لا تقرها الأمم المتحدة ولا مبادئها، ولكن تنفيذ هذا الحق وإقراره، لا يتم إلى بعد التبليغ الرسمي للمنظمة الدولية عن الحالة في مراكش، والوضعية التي تشكو منها، وأن الظروف الحالية، لأفضل الظروف لعرض قضية مراكش على الأمم المتحدة، وذلك للاعتبارات الآتية : «الجبهة الداخلية».

تقف مراكش اليوم، الموقف المتحد حول جلالة الملك، وقد عقدت جميع الأحزاب المراكشية، ميثاقا أبدت فيه مبدأ لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال، وهو المبدأ الذي نادى به حزب الاستقلال، ودستور لجنة تحرير المغرب العربي، وقد بلغت درجة الوعي القومي المستوى الضروري لتضامن

الأمة، والقيام بالتضحيات التي تطلب منها عند اللزوم، (الجبهة العربية الإسلامية).

تقف الدول العربية الإسلامية وشعوبها، موقف التضامن المثالي، وقد أعربت كلها، عن استعدادها المطلق، لتأييد قضية مراكش، بالوسائل الديبلوماسية والسياسية، وغيرهما، ويمكن أن أؤكد، أن حركة الشعوب العربية، إلى جانب حركة الشعوب المغرب العربي، سيكون لها أطيب الأثر، عند عرض القضية، (الجبهة الخارجية).

إن العالم يعيش في حرب أعصاب بين الشرق والغرب، وقضية مراكش تمس الكتلتين مساسا عظيما بالوضعية الستراتيجية لهذه البلاد، باعتبارها المجاز الوحيد من أمريكا إلى أوربا. هذا كله علاوة على أن التضامن الذي سيظهره العالم العربي والإسلامي والشعوب المنكوبة بالاستعمار، سيبرز في دائرة الأمم المتحدة، قوة ثالثة، هي قوة الأمم غير المستقلة، في إفريقيا وآسيا، وسيكون لهذه القوة أثرها، في إرهاب الكتلتين المتطاحنتين، وربما كان لها الأثر الفعال في القضاء على الاستعمار من أصله، إذا عرفت الدول العربية، كيف تؤرجح سياستها، وتجدف سفينتها في الميدان الدولي. وبعد تعليلات وتحليلات أخرى. مضى التقرير يقول : أما تأخير عرض قضية مراكش على الأمم المتحدة في الدورة المقبلة، فمن شأنه أن يفوت علينا كل هذه المصالح، ويضيع فرصة الاستعداد العالمي لسماع صوتنا، لأن الحرب لم تعلن بعد، وليست هناك قضية دولية، تشغل الرأي العام الدولي، غير قضية حرب الأعصاب التي تقوم بها الدعاية الأمريكية والدعاية السوفياتية، وفوق ذلك فإن تأخير العرض، سيسبب خيبة أمل عظيمة في نفس الشعب المراكشي، الذي وجهته الحركة الوطنية، وأعمال الجامعة العربية، وجهة الأمم المتحدة، وأصبح ينتظر بفارغ الصبر، ساعة هذا العرض إلى أن يقول :

وقد أصبح الفرنسيون يعتقدون كما تدل على ذلك صحفهم، وتصريحات رجالهم، أن عرض القضية في هذه الدورة، قد تم تقريره منذ

مارس الماضي، فأخذوا يستعدون لذلك، بسائر الوسائل الديبلوماسية والسياسية، ثم يقول :

فإذا لم تعرض هذه القضية هذه السنة، فسينقلب هذا التحضير الفرنسي، حقنا باطنيا، يحمل الإقامة العامة ورجالها على محاولة القضاء على كل وسائل المقاومة في مراكش، وستعتقد فرنسا أن المخاوف الخارجية قد انتهت، وأن مراكش قد بقيت مرغمة على اعتبار نفسها منطقة فرنسية، لا حق لأحد في مراقبتها، وحينئذ ستطلق لنفسها العنان، وترغم مراكش، على الدخول في الوحدة الفرنسية، وتبرير الحالة القائمة، بصفة دولية.

إلى أن يقول :

لكل هذه الاعتبارات، أرجو من حضرات أعضاء اللجنة السياسية، في جامعة الدول العربية بأن يتخذوا القرار الواجب لعرض قضية مراكش، على الأمم المتحدة في الدورة المقبلة.

ولي اليقين التام، أن حضرات أصحاب الدولة والمعالي والسعادة، أعضاء اللجنة السياسية، يقدرون حق أنفسهم قدر هذه الاعتبارات، ولذلك أهنئ بلادي بروح التضامن العظيمة المتجلية، (علال الفاسي).

إن هذه المذكرة التي ألقاها الزعيم علال الفاسي رحمه الله، إن دلت على شيء، فهي تدل على المجهودات التي كان يبذلها وهو في القاهرة، لإقناع أعضاء الجامعة العربية جميعهم بالاهتمام بقضية استقلال المغرب، وتحريره من ..... الاستعمار، ومن المعلوم أن بعض الدول العربية، نظرا لارتباطاتها مع فرنسا في بعض المصالح، كانت لا ترغب في مناهضتها وإفساد الجو معها، ولذلك فإن الأسلوب الذي خاطب به اللجنة السياسية، يختلف عن الأسلوب الذي تقوم به المذكرات السياسية المحضة، إذ هو أسلوب سياسي وفي الوقت نفسه فيه نوع من التودد والانعطاف، وفي الوقت نفسه، إنه أسلوب توجيهي وكأنه يقول : هاهي الطريق التي ينبغي

لكم أن تسيروا لمجابهة الاستعمار الفرنسي به، فتفهموه فلا يحير جوابا معقولا، ونكسب بذلك عطف وتأييد العالم الدولي الحر لقضيتنا.

والشيء الذي أشير إليه بهذه المناسبة، أن المغرب لم يكن عضوا في الجامعة العربية، ومع ذلك استطاع الزعيم أن يتحدث في اللجنة السياسية للجامعة، وكأنه عضو فيها، وأن دل هذا على شيء، فهو يدل على المكانة التي كان يحظى بها لدى أعضاء الجامعة على اختلاف جنسياتهم وتوجهاتهم السياسة، كما يدل على أن الكفاح القوى في معركة الاستقلال لم يبدأ حتى جاءت أحداث عشرين من غشت 1953 وإنما زاد وتقوى بعد الاعتداء على العرش المغربي، ونفى محمد الخامس، وأن هذا الكفاح كان كفاحا سياسيا ناجحا وقويا، ابتدأ منذ تقديم عريضة الاستقلال، و لم ينته إلا بعد الاستقلال، وتحرير المغرب من الاستعمار، وأن الذين يريدون أن يمحوا الكفاح السياسي، ويغفلوه، إنما يعملون على أن يمحوا تاريخ بلادهم الوطني، ورجالهم الأوفياء، وأن على الجيل الجديد، أن يربط بين أجزاء التاريخ الوطني القديم والحديث، حتى لا ينسى منه شيء.

الأمين العام لجامعة الدول العربية، يتحدث عن القضية المغربية :

بعد كتابة ما تقدم به، عثرت ضمن نشرات الحزب الموجودة عندي، على حديث لمعالي عبد الرحمان عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في ندوة صحافية عقدها بمناسبة عودته من الولايات المتحدة، في دجنبر سنة 1947، تحدث فيها فيما تحدث، عما يتعلق بالمغرب، وأجاب عن سؤال وجه إليه، هذا نصه :

سؤال : هل لمستم اهتماما خاصا من الدوائر المسؤولة في الولايات المتحدة بشأن شمال إفريقيا ومراكش بصفة خاصة ؟

جواب : لقد شعر الأمريكان، بتوبيخ الضمير، لأنهم أرجعوا شمال إفريقيا مرة أخرى إلى أيدي الفرنسيين.

إني لمست في الدوائر المسؤولة، كثيرا من العطف على عرب شمال إفريقيا والمراكشيين بصفة خاصة، وهم لا ينسون وعد المستر روزفيلت الراحل، لسيد البلاد المراكشية، وعاهلها المفدى.

سؤال : لقد وصلت الأحزاب الكبرى في تونس، والجزائر، ومراكش إلى مرحلة الاعتقاد بأنه لا تفاهم مع حكومة فرنسا، إلا بعد إعلانها استقلال هذه البلاد، فما رأي سعادتكم في الموضوع ؟

جواب : إن الاستقلال حق طبيعي لكل أمة، فسلب هذا الحق، جريمة إنسانية لا تغتفر، وإذا وصلت الأحزاب الكبرى الممثلة لأغلبية الشعب إلى مرحلة عدم التفاهم، إلا بعد الاستقلال، فلها الحق، لأنها خاضت ميدان التفاهم سنين طويلة من غير جدوى، كما أن التفاهم لا يكون من جانب واحد، مادام المستعمرون، متجاهلين حق الشعوب في الحرية والاستقلال، والرأي عندي، أن الكفاح، هو الطريق السليمة للشعب، في استخلاص حقوقه المغصوبة.

سؤال : هل تكلف الجامعة، إحدى الدول الأعضاء منها، بأن ترفع قضية المغرب، إلى هيأة الأمم المتحدة في الدورة المقبلة ؟

جواب : إننا في الحقيقة، نرزح تحت أعباء ثقال، فعندنا قضية مصر، وقضية فلسطين، ونريد أن ننتهي منهما، حتى نوفر كل جهودنا، لمسألة العرب في شمال إفريقيا، ونحن نعرف ونعتقد أنه لا توجد أمة تعاني من المظالم والأهوال، مثل ما تعانيه الأمة العربية في المغرب، ويسوء ني حقا، أن يجهل العالم، حقيقة الحال في هذه البلاد، فيجب أن ترفعوا صوتكم عاليا، لأني لازلت أومن بالضمير الإنساني، وهيأة الأمم المتحدة.

سؤال : هل هناك أمل قريب، في أن يتحرر المغاربة عموما، وتظفر مراكش باستقلالها ؟

جواب : إن الأمل، سواء كان قريبا أو بعيدا، سيظل أملا مادام لم يتحقق، وسنظل نحن حقيقة نومن بوقوعها، إن للأحزاب في الشرق

والمغرب، رسالة سامية يؤدونها إلى هذا العالم المتخبط الحائر، وسنكافح من أجل حريتنا واستقلالنا، لنستطيع تأدية رسالتنا كاملة غير منقوصة.

ثم التفت إلى الصحفيين الأجانب قائلا : إنني لا أعرف لماذا ينفرد شمال إفريقيا بالاستعمار من بين شعوب البحر الأبيض المتوسط ؟ ولماذا يفرض على سكانه، أن يعيشوا في ظل استعمار غاشم، مع أنهم هم الذين حملوا مشعل الحرية والحضارة إلى قلب أروبا ؟

إن سياسة فرنسا الجديدة، لا ترمي إلا إلى حماية المستعمرين الجشعين، أما الإصلاحات التي تعتزم إدخالها إلى هذه البلاد، فهي إصلاحات شكلية، لا تمس الجوهر، و لم تستطع فرنسا لسوء الحظ، أن تتبع الخطة التي سارت عليها بريطانيا في كثير من أجزاء امبراطوريتها. إنني أؤكد لكم أن العرب مجمعون على تأييد المغاربة، في مطالبتهم بالحرية والاستقلال، وربما أصبحت قضيتهم من أهم القضايا العالمية في المستقبل القريب.

سـلام العـاجـز

هذا عنوان لإحدى نشرات الأسبوع التي كان الحزب يوجهها لمختلف فروعه في الحاضرة والبادية، وهي تتعلق كما أشرت إليه سابقا من أن الإقامة العامة استعملت من جملة ما استعملته لمقاومة محمد الخامس، والطعن فيه، ما ترك استياء عظيما لدى الشعب المغربي الذي كان متضامنا كامل التضامن مع ملكه المفدى، ملتفا حول عرشه العلوي الشريف، قالت النشرة المؤرخة بيوم الأربعاء 31 دجنبر 1947 :

بلغ لمركز الحزب من عدة جهات، صدى الاستياء العميق الذي أحدثته مناشير تصدرها الدوائر المعروفة، تحاول بذلك، أن تنال من جلالة الملك المحبوب، فخر المغرب المفدى محمد الخامس. ولكن ذلك الاستياء، لا يلبث أن ينقلب احتقارا واستصغارا للذين يلجئون إلى أساليب القذف والشتم، ووسائل الكذب والاختلاق، للوصول إلى الغاية التي تعمل لها الإدارة الاستعمارية، وهي الطعن في رمز الأمة المغربية، لبذر الشقاق بينه وبين شعبه، المتفانى في حبه، المتشبث بعرشه العلوي المجيد.

وبذر الشقاق هو أحد الأركان التي تبنى عليها سياسة الحماية، فهي مافتئت تسعى، لتقويض دعائم الوحدة المغربية، إما بتجزئة التراب المغربي إلى مناطق مختلفة، وإما باصطناع سياسة بربرية لإدماج الشعب وإخراجه عن قوميته وجنسيته، وإما بهدم ما بقي للسيادة المغربية من حرمة، وما يتمتع به العرش في شخص المتربع عليه من مهابة ومكانة،في قلب الأمة جمعاء.

ولما أعيتها الحيلة، وفشلت سائر مناوراتها، وحبطت مساعيها، عمدت إلى وسائل منحطة سافلة، ألا وهي النميمة والكذب والتدليس والترويع، والاختلاق، للتهجم على حرمة جلالة مولانا الملك، وعلى عائلته المقدسة، بل وعلى حرمة الشعب المغربي بأسره.

وهذه الأساليب كلها ـ كما يقولون ـ سلاح العاجز، لجأ إليها أعداء المغرب للانتقام من باعث النهضة المغربية، وأبى التقدم الحقيقي، سيدنا محمد ابن مولانا يوسف بن مولانا الحسن، ذلك الملك الذي أجمعت الأمة على نزاهته واستقامته، وتشبثه بطاعة الله ورسوله، وسارت الركبان بحديث زهده في رفاهية الملك، ليتفرغ إلى خدمة شعبه، والسعي في رقيه، والدفاع عن حقوقه، والسهر على مستقبله.

وهيهات لمثل تلك الأراجيف أن تنال من رجل طبق الآفاق، وصار رمز تحرير أمة عريقة في المجد، وتطلعت إليه الأنظار، في الشرق والغرب.

هيهات هيهات ليست تلك الأباطيل كلها، إلا صيحة في واد، ونفخة في رماد.

كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعيل

كتاب عن جلالة محمد الخامس صدر في القاهرة :

بمقدار ما يتفاحش الطعن في جلالة محمد الخامس، بمقدار ما يعلو قدره، وتعلو مكانته، في نظر شعبه المتعلق بعرشه، وفي نظر العالم العربي، والعالم الإسلامي.

وحتى لا يبقى إخواننا الموجودون بالقاهرة، في ذلك الظرف، ومنهم طلبتنا الذين كان في طليعتهم إذ ذاك، الاخوة: عبد الكريم غلاب، والمرحوم عبد المجيد بن جلون، والمرحوم أحمد بن المليح، والمرحوم عبد الكريم بن ثابت، حتى لا يبقى هؤلاء الاخوة بعيدين عن المعركة، اغتنموا فرصة العيد العشريني لجلوس جلالة الملك، على عرش أسلافه المكرمين، فأصدروا كتيبا عن التعريف بجلالته، وعن عائلته الشريفة، وعن العرش العلوي الذي مرت عليه إذ ذاك أزيد من ثلاثة قرون، وعن الأعمال والنشاطات التي يقوم بها لصالح شعبه، وعن الحركات الاستقلالية وتوجهاتها في مختلف مجالات النهوض.

ولقد جاء في عناوين ذلك الكتيب القيم وفصوله ما يلي :

عيد العرش،
الدولة العلوية،
عرش مراكش، ودولة عربية،
مجد ثلاثة قرون،
ملك دولة، وقائد نهضة،
عرش وملك،
عاصفة ونهضة،
سياسة ومقاومة،
عسكريون يحكمون،
الحرب،
الحركات الاستقلالية،
اتجاه جديد،
أماني الشعب،
زيارة طنجة،
التوجيه نحو الدستور.

ولقد جاء في الفصل الأخير لهذا الكتاب :

المطالبة بالدستور :

نظام الحكم في مراكش، نظام ملكي، يضع السلطة التشريعية والتنفيذية في يد جلالة الملك، وجلالته يحرص دائما على استشارة ممثلي الأمة في المسائل الخطيرة التي تعرض له.

هذا هو نظام الحكم عند العلويين، والشعب المراكشي قد اتجه إلى وضع دستور للبلاد قبل الحماية الفرنسية، فقد كانت هناك حركة دستورية، تسعى لتنظيم الحكومة المراكشية، على أساس دستوري، وقضت هذه الحركة نحبها على أثر دخول الفرنسيين إلى مراكش، ثم تجددت هذه الدعوة في سنة 1944، عندما قدم حزب الاستقلال، الوثيقة التاريخية، التي طالب فيها باستقلال البلاد أولا، وتنظيم الحكومة المراكشية، على أساس دستوري ثانيا.

وجلالة الملك، سيدي محمد، ديموقراطي النزعة، يحرص دائما على أن يشعر أمته بأنها مصدر السلطات جميعها، وحين يعبر عن أمانيها، ويعلن رغبتها، يحرص دائما، على أن ينوه بالحقوق الديموقراطية، التي يريدها لأمته. وقد قال جلالته في تصريحه للصحفيين بمدينة طنجة، (إننا سعينا منذ ألقيت إلينا مقاليد الملك، في تمكين جميع رعايانا من الحقوق الديموقراطية، وأملنا وطيد في أن يتحقق كل ما نصبو إليه) وفي حديثه مع رئيس الجمهورية الفرنسية، يقول جلالته : (لقد تشبعت أمم المغرب كلها، بالروح الديموقراطية، لذلك يجب على فرنسا أن تضع دائما هذه النظرية نصب عينيها) وفي شهر سبتمبر الماضي، ادعت جريدة فرنسية تصدر بمراكش، أن جلالة الملك، يمانع في إعطاء حقوق الانتخاب لأمته، فصدر بلاغ من ديوان جلالة الملك، (منعت الرقابة الفرنسية الصحف من نشره) جاء فيه ما يلي : (فجلالة الملك هو أبعد ما يكون عن التعرض لرعاياه المخلصين، في التمتع بحق الانتخاب، لم يزل يبين بدقة، أن هذا الحق يمنح لهم، طبقا للشروط القانونية العادية، وأن يكون هذا الانتخاب شبيها بالانتخاب الذي يقع عند الشعوب الحرة).

هذا هو رأي جلالة الملك في توجيه بلاده نحو الدستور، وهو لايزال يصرح بأن سلطة الحكومة، أمانة في يدي جلالته، ولن يسلمها إلا إلى برلمان منتخب انتخابا حرا، ولن يكون ذاك، وإدارة البلاد، في يد الفرنسيين، يعبثون بها كما يريدون. وعندما يعترف باستقلال البلاد، وتصبح حرة في إدارة شؤونها. فجلالة الملك مستعد أن يمنح بلاده دستورا ينظم الإدارة الحكومية على أساس ديموقراطي صحيح، ولكنه لا يسلم السلطة التي وضعتها الأمة أمانة في يده، إلى الفرنسيين، أو إلى حكومة يسيطر عليها الفرنسيون.

والذي لاشك فيه، أنهم يعملون على تجريد جلالته من هذه السلطة. ولذلك فهم يسعون لأن يغتصبوا من جلالته حق إصدار بعض التشريعات التي تتصل بالتعليم، كإعطاء رخص لفتح مدارس جديدة، والغرض الرئيسي من ذلك كله، هو الانفراد بالسلطة، والتهرب من المراقبة التي يفرضها جلالته ـ بمقتضى سلطته العليا ـ على كل ما تصدره الإدارة الفرنسية من قوانين.

هذه ملامح من سيرة الملك، الذي تربع على عرش مراكش، فكرس جهوده لإصلاح أحوالها، واسترجاع حقوقها الضائعة، وتحقيق أمانيها القومية، والسير بها في طريق الحضارة الحديثة، بأكثر ما يمكن من السرعة.

وهذه عشرون عاما تمر، منذ تولي جلالته الملك، وقد خطت البلاد فيه، خطوات سريعة، إلى المجد الذي ينتظرها، وذلك بفضل قيادة الملك الذي وهب نفسه لأمته، فوهبته أمته حبا وإخلاصا وولاء، ووضعت مقاليد أمورها بين يديه، فرأت من جلالته، تفانيا في أداء الرسالة الكبرى، رسالة الإحياء والإصلاح والتجديد.

عاش الملك ـ عاشت مراكش :

هذا ما عرفه المغاربة قاطبة من ملكهم محمد الخامس، وهذا ما كان يقف حجر عثرة في سبيله المقيم العام الفرنسي، الجنرال جوان ومن معه من رجال السلطة الفرنسية، ويختلقون الاختلاقات المنافية للحقيقة، عندما

يدعون أن الملك يقف حجر عثرة في سبيل الإصلاحات التي تعرضها عليه الدوائر الفرنسية، وأنه ينزع إلى الحكم الفردي، والواقع أنه كان يطمح إلى الإصلاح الحقيقي، الذي يبقي للمغرب سيادته وكرامته، لا الإصلاحات التي تهدف إلى التنازل عن الشرعية التي بويع من أجلها من طرف شعبه.

ولقد رد جلالته عن كل الدعاوى التي تدعيها وتخلقها السلطات الفرنسية، كما جاء في المذكرة التي بعثها جلالته إلى رئيس الجمهورية الفرنسية السيد فانسان أوريول بتاريخ 2 ديسمبر 1947 والتي جاء فيها : (إن الإصلاحات التي عرضت علينا، لا تشتمل دائما على هاته الديموقراطية التي نصبو إليها بالذات، إننا نطمح كما صرحنا في مناسبات شتى، إلى أن نخول رعايانا جميع الحقوق، وكافة الحريات، بشرط واحد، هو أن تكون حقيقية، وأن يستفيد منها شعبنا برمته، ويجني ثمراتها).

لقد كان محمد الخامس رحمه الله ورضي عنه، متشبثا بالفكر الديموقراطي الحقيقي، لا المزور، كما عبر عن ذلك بوضوح في مذكرته لرئيس الجمهورية، لأنه كملك ديمقراطي، كان يشعر بمسؤولياته نحو شعبه، ولأنه كان يقدر الأمانة التي يتحملها حق قدرها.

ففي خطاب العرش 18 نونبر 1951 ، أكد على ذلك بقوله : (ولا يخفى ما لهذه الأمانة التي في عنقنا، والولاية التي أنيطت بنا، من عظيم المسؤوليات، وجليل التبعات، أمام الله، وأمام العباد،وقد آلينا على أنفسنا، منذ قيضنا الله لذلك، أن نسعى غير وانين، ولا متهاونين، وندأب غير متخلفين ولا متقاعسين، حتى نعيد لها مجدها التالد، وعزمها الخالد، ونبوئها مقاما لائقا بتاريخها الجليل، قمينا بما كان لها من ماض حفيل، وبما تحتله من مركز ستراتيجي هام، بسبب موقعها الجغرافي الممتاز، رائدنا في ذلك، خدمة الصالح العام، ما استطعنا، وإرضاء مطامح شعبنا المشروعة، بكل ما في وسعنا، إلى أن يقول : هذا وقد سبق لنا أن أعلنا لكم في عدة مناسبات، أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها، وتمارس شؤونها بنفسها، لهو الحكم الديموقراطي الذي يوافق ديننا الحر الكريم، ويضمن

للأفراد والجماعات، حياة الطمأنينة والاستقرار، وإننا لازلنا على مبدئنا ثابتين، وفي تحقيقه جادين، إيمانا منا، بأن هذا النظام، هو الذي يكفل لرعايانا، أقصى ما يمكن من حرية وعدل وكرامة، وإننا لا نألوا جهدا في السعي وراء مصلحة الأمة، والذود عن كيانها، إلى أن تبلغ إن شاء الله، ما تصبوا إليه وتتمناه.

ولذلك قمنا خلال السنة الماضية، برحلة للديار الباريزية، كان مقصودُنا الأكيد منها، عرض القضية المغربية على رجال الحكومة الفرنسية، والسعي معهم في الوصول إلى حل، يرضي الرغائب، ويحقق المطامح. وكما صرحنا بذلك في خطاب السنة السالفة، عرضنا مطلبنا ذلك، في مذكرتين مؤرختين في ثالث أكتوبر وفاتح نونبر من سنة خمسين وتسعمائة وألف، وأضفينا عليها حلة الوضوح والبيان، بأن رغبنا في أن تبنى علاقات المغرب بفرنسا، على اتفاق، يضمن للمغرب كامل سيادته، ويجعل صلته معها، على أسس جديدة، في دائرة الود والصداقة، واحترام المصالح العليا للبلدين، وضمان مصالح العناصر القاطنة بمملكتنا الشريفة، ومنذ ذلك الحين، ونحن نأمل أن تجرى مفاوضات في ذلك الشأن، وما زلنا ننتظر لحد الآن، ثابتين على مبدئنا الأسمى، وغايتنا المثلى، إلى آخر الخطاب الملكي السامي.

نريد استقلالا، لا استعبادا دائما

هذا عنوان لإحدى النشرات التي كان ينشرها الحزب، لتلقى في الخلايا الحزبية، وهي مؤرخة بـ 22 يونيه سنة 1949 في عهد الجنرال جوان، قالت النشرة :

(لم يبق أدنى شك بعد تصريحات وزير المستعمرات الفرنسية، أن فرنسا قررت إدماج بلادنا في الاتحاد الفرنسي، وقد نصت على ذلك في دستورها بعبارات صريحة، لا التباس فيها، ففي الفصل الستين من هذا الدستور، ورد أن الاتحاد الفرنسي، يشتمل على المستعمرات الفرنسية، التي أصبحت أقطارا فرنسية، في ما وراء البحار، وكذلك على البلاد التي ترتبط

مع فرنسا، بمعاهدات حماية، أصبحت تعتبر دولا مشاركة. كما ينص الفصل الواحد والستون، على أن الأقطار المحمية، تدخل في الاتحاد الفرنسي، وأن وضعيتها في هذا الاتحاد، ناتجة عن المعاهدات التي بينها وبين فرنسا.

فيوخذ مما تقدم، أن فرنسا، نقضت بمفردها، ما التزمت به من محافظة على كيان المغرب وسيادته المستقلة، وخرقت سائر العقود الدولية، التي تعترف بذلك الكيان، وتلك السيادة، وتضمنهما، وذلك تمهيدا لضم المغرب إلى ترابها، وجعله جزءا منه، يعمه ما يعم باقي أحزاب التراب الفرنسي، و لم تبق معاهدة الحماية، حائلا دون وقوع هذا الإدماج، بل جعلها الدستور الفرنسي، هي أساس دخول المغرب، في الاتحاد الفرنسي، فحورها عن غايتها. وهكذا أصبح انخراطنا لا يتوقف على نقض تلك المعاهدة، وإبدالها بعقد جديد.

وتلك دسيسة دبرها الساسة الفرنسيون، وضمنوها في الدستور الثاني، الذي أقره الشعب الفرنسي، بعد أن كان الدستور الأول، الذي وقع رفضه، ينص على أن الأقطار المحمية، لا تنخرط في الاتحاد الفرنسي، إلا بمقتضى معاهدة جديدة، وباختيار تلك الأقطار.

والسبب في هذا التبديل ـ بدون شك ـ أن الفرنسيين، أدركوا طموح الشعوب الواقعة تحت سيطرتهم إلى الاستقلال، وتيقنوا بأنها ترفض الانخراط في الاتحاد الفرنسي، إن ترك لها الاختيار، فلجئوا إلى هذه الدسيسة، لتجعلها أمام الأمر الواقع.

و لم يزد البلاغ الذي أصدرته الإقامة العامة، والتصريح الذي فاه به رئيس الجمهورية الفرنسية، في مدينة تلمسان، عن التأكيد بأن الرابطة التي توجد بين المغرب، وفرنسا، هي معاهدة الحماية، وأن فرنسا تحترم هذه المعاهدة، والوضعية الناتجة عنها، وقد أكد المقيم العام، هذه العبارة في خطبة الافتتاح، لما يسمى بمجلس شورى الحكومة، وكل من التصريحات الرسمية التي أعقبت أقوال وزير المستعمرات الفرنسية، لا تنفي إدماج المغرب في

الاتحاد الفرنسي، مادام الفصل 61 موجودا في نص الدستور، و لم يرد لحد الآن، ما يكذب هذه الحقيقة تكذيبا باتا. على أنه ليس في مستطاع رئيس الجمهورية الفرنسية، أن يكذب ما جاء في نص الدستور، وهو المسؤول عن السهر عليه، وتطبيق نصوصه، فأحرى أن تكذبه الإقامة العامة.

وإذا محصنا الأساليب التي تسلكها الإدارة، والاتجاه الجديد، الذي اتخذته السياسة الفرنسية بالمغرب، تبين لنا، أنها ترمي إلى تحقيق ذلك الإدماج، فالإدارة تسعى لوضع أسس الوحدة الفرنسية، في كافة ميادين الحياة المغربية، وإنشاء المؤسسات التي ترتكز عليها، لتجعلنا أمام الأمر الواقع، فلا يبقى لنا مفر من الاستقلال عنها، ونذعن لمقتضيات هذه الوحدة، قهرا، وبحكم الواقع.

وقد هيأت الإدارة سلسلة من المشاريع، أطلقت عليها، لفظ إصلاحات، على سبيل المغالطة، وليست في الحقيقة سوى الأسس التي ينبني عليها إدماجنا في الاتحاد الفرنسي، وإذا كانت قد أخفقت لحد الآن، في تطبيق الكثير منها، فليس معنى هذا، أنها تراجعت عن خطتها، بل ماتزال حريصة أشد الحرص، على تنفيذها، بالطرق التي ترى فيها النفع.

فالواجب أن نبقى على حذر مما يراد بنا، وأن نزداد تنبها إلى الأساليب التي يستعملها الفرنسيون، في سائر الميادين، فلا نغتر بما في ظاهرها من تختل وتمويه. ولنعلم أن المغرب يجتاز اليوم ظروفا عصيبة في تاريخه القومي، ويتهدده خطر يوشك أن يقضي على وجوده، و لم يسبق للجشع الاستعماري، أن كشف اللثام عن وجهه، وكشر عن أنيابه، بمثل ما فعل في الوقت الراهن، ولنتيقن لما يضمره المستعمرون لبلادنا وأهلها، من خبث النية، وسوء الطوية، فإذا كانوا قد قرروا إدماجنا في اتحادهم، فلتكن الأخيرة لنا، ولنعمل على إحباط هذه المساعي بثبات وتضحية، فإننا نوثر أن نقطع إربا إربا، ونجود بأرواحنا في سبيل استقلال بلادنا، على أن نعيش في ظل الاتحاد الفرنسي، فالحماية التي هي استعباد موقت، يجب أن تنتهي بالاستقلال، لا باستعباد دائم.

جريدة النهضة التونسية، تشيد بموقف جلالة ملك المغرب ضد الإدماج في الوحدة الفرنسية

كما أشرت إلى ذلك من قبل، كان موقف جلالة محمد الخامس من إدماج المغرب في الوحدة الفرنسية، هو نفس الموقف الذي اتخذه حزب الاستقلال، ولقد أشادت كثير من الصحف التونسية بموقف جلالة الملك، ومن ذلك ما كتبته صحيفة (النهضة التونسية) التي كتبت تقول :

أتيحت الفرصة لجلالة سلطان المغرب، لأن يبين في صراحة وجلاء، موقف حكومته الشريفة، تلقاء التصريحات الأخيرة، التي فاه بها وزير أقطار ما وراء البحار، م.كوست فلوري، وكان التصريح السلطاني، صادرا في هذه المرة، في اجتماع رسمي، وبمحضر وزراء دولته، ومؤكدا في صراحة ليس فيها، ولا يمكن أن يأتي فيما بعد تكذيب في شأنها، أن المغرب لم ينفك متمتعا بمركزه وبسيادته، حسبما قررته المعاهدات الدولية، وفي ذلك ما يكفي للدلالة على أنه لا يمكن أن يفقد بين عشية وضحاها، مميزاته، ويندمج في وحدة سياسية جديدة، لا تقتضيها صبغة ووضعية المعاهدات القديمة، لاسيما وأن ما قيل عنه وفي حقه، من أعلى منبر مجلس نيابي فرنسي، إنما قيل من طرف واحد، وبدون التماس رضى وموافقة الطرف الآخر المعاقد.

وإذا كانت الاحتجاجات السابقة المنسوبة لجلالة سلطان المغرب، قد أمكن للدوائر المختصة، تجاهلها، أو تكذيب صدورها، فإن هذا التصريح الصادر في موكب رسمي، والمذاع لأطراف العالم، على ألسن الصحف السيارة، ليس من الممكن تجاهله أو تكذيبه. وهو إذا أضيف لتصريح جلالة عاهل تونس المعظم، في الموضوع نفسه، فإنما يتألف منهما معا، أبلغ رد على وجهة النظر التي أدلى بها وزير المستعمرات الفرنسية، وأفصح تفنيد لمن يزعم أنه من الهين، إدخال أمم عريقة في الحضارة، ومتشبثة بتقاليدها المسنونة، وبآدابها المتوارثة جيلا عن جيل، كالأمتين المغربية والتونسية، في وحدة سياسية غريبة عنهما، بدون سبق مفاهمة، وبدون التماس رضاهما بالطرق

المشروعة، بل بمجرد جرة قلم، تصدر من الطرف الراغب، فتنطبق عفوا وفورا على الطرف المرغوب فيه (انتهى ما جاء في صحيفة النهضة).

إن الاطلاع على ما جاء في نشرة حزب الاستقلال، وعلى ما جاء في التصريح السلطاني الرسمي، يكشفان التآمر السافر الذي كانت السياسة الفرنسية تتآمر به ضد المغرب وكيانه وحضارته، وأن المغرب ملكا وشعبا بلسان الحزب، كانا متيقظين كل اليقظة لما يدبر في الخفاء والعلن، من القضاء على شخصيته وذاتيته، وأنه لولا هذه اليقظة وهذا التنبه، لكان مصير المغرب مصير القطر الجزائري الشقيق، الذي كانت تعتبره فرنسا امتدادا لفرنسا ما وراء البحار، فلقد كانت فرنسا تحلم بامتداد سيطرتها المطلقة على الشمال الإفريقي جميعه، ليصبح جزءا من ترابها، وطرفا أساسيا في وحدتها الفرنسية، ومن هنا كان عمل المقيمين العامين وفي طليعتهم الجنرال جوان، يعملون على محو الوجود المغربي، ويعطون للجالية الفرنسية بالمغرب، حقوقا ومكتسبات لا تهم إلا المغاربة وحدهم، ومن هنا كان حقد جوان وأعوانه، يحقدون كل الحقد على جلالة محمد الخامس وعلى حزب الاستقلال، لأنهما يقفان بالمرصاد، ضد كل التآمرات على الشخصية المغربية والذاتية الوطنية.

لقد جاهد محمد الخامس وحزب الاستقلال في تلك الفترة العصيبة، ما أبقى المغرب محتفظا بشخصيته وذاتيته وحضارته وإنسيته، رغم تهديدات جوان لملك المغرب بعزله عن العرش، ورغم ما كابَده وقاساه الحزب من أنواع المكر، والسجن، والنفي، والإبعاد. ولكن الله سبحانه، لا يتخلى عن عباده الصادقين، وعن العاملين المخلصين، وهكذا كانت النتيجة الحتمية تحقيق استقلال المغرب، وتحريره من ربقة الاستعمار الفرنسي والإسباني والدولي، هذا الاستقلال الذي لم يأت عفوا دون ثمن، ولكنه تحقق بفضل الله أولا، ثم بفضل المقاومة الصلبة القوية في المجال السياسي أولا، ثم في المجال الفدائي ثانيا، والشيء الذي يجب أن أسجله بهذه المناسبة، أن الحفاظ على استقلال بلادنا وعزتها وكرامتها، يقتضي من الجيل الجديد أن يشمر عن ساعد الجد،

ليخدم بلاده خدمة الصادقين الأولين، ولا يستكين للراحة والاستسلام، ولا يتنكر لما قام به أسلافه السابقون الذين عاهدوا الله فوفوا بعهدهم، فكانت العاقبة محمودة والحمد لله.

التنكر للقيم والمقومات

ولكن الذي نراه اليوم من البعض، هو التنكر لبعض القيم والمقومات الأساسية، وعدم الاهتمام بها، ومنها قضية اللغة العربية، لغة القرآن والبلاد، فلقد أصبح أبناؤنا، وخصوصا أبناء بعض الطبقات الميسورة والمثقفة، معرضين عن لغتهم، وأصبح ما لم يستطع الاستعمار الفرنسي أن يحققه في عهد الحماية، يتحقق في عهد الاستقلال، وأصبحت بعض الأسر المغربية لا تتعامل مع أبنائها إلا باللغة الفرنسية، بل أصبح بعض الأبناء حتى في الطرقات، لا يتحدثون إلا بالفرنسية، ومن المعلوم أن الأمة إذا فقدت ذاكرتها، فقدت تاريخها وحضارتها. إن الدعوة إلى الاحتفاظ بلغة البلاد الرسمية، لغة القرآن، التي وحدت الشعب المغربي، منذ مجيء إدريس الأول مهاجرا إلى بلادنا، وتوحيدها تحت راية الإسلام، ولغة القرآن، ليس المقصود من ذلك التنكر للغتنا الأمازيغية القومية، ولا للغات الأجنبية الحضارية، سواء أكانت فرنسية أو إنجليزية أو إسبانية أو غيرها، ولكن الحفاظ على لغتنا القومية الثانية ضرورة من ضرورات حياتنا للتعامل مع جميع إخواننا الذين يتحدثون بها، وللحفاظ على ثراتنا الحضاري الذي أتت به، والذي نعتز به أيما اعتزاز، كما أن إقبالنا على تعلم اللغات الأجنبية الحية، سيفتح أمامنا آفاق المعرفة المتنوعة، التي لابد من إدراكها والتوسع في معرفتها، فلا يجوز الانكماش والانعزال والابتعاد عن التفتح المعرفي، على اختلاف أنواعه وأشكاله.

تفتح الحركة الوطنية على الأفكار التحررية والتعاون مع الأحرار الفرنسيين

الجالية الفرنسية في المغرب، والمسؤولون عن السياسة الفرنسية في المغرب، في الداخل والخارج، لا يمثلون كل الفرنسيين، فكثير من الفرنسيين الأحرار، كانوا يستنكرون السياسة المطبقة في المغرب، وكانوا يتعاطفون مع

الحركة الوطنية المغربية، وإن كان البعض من هؤلاء، كانوا يرمون إلى اجتذاب بعض المثقفين الثقافة الفرنسية إلى مبادئهم وعقيدتهم. ليسايروهم في تلك المبادئ التي لا يتلاءم بعضها مع التوجهات الوطنية المغربية الصميمة.

لقد كان التعرف إلى هؤلاء الأحرار، ابتدأ أوائل الثلاثينيات، فعندما أصدرت ما سيسمى بكتلة العمل الوطني، مجلة (مغرب) ببرايس سنة 1932، رعتها نخبة من الأحرار الفرنسيين، كان في طليعتهم، م. روبير جان لونكي (Robert - Jean Launguet) الذي تولى رئاسة تحريرها، لأن القانون الفرنسي لم يكن يسمح لأجنبي أن يصدر جريدة باسمه، ومنهم، م. بيرجوري Bergery وجان لونكي Robert - Jean Launguet وم. موني (Monnet) وبيير رونوديل Pierre Renaudel والنائب سيكت كينين (Sixt Equenin) وغيرهم.

وأثناء كفاح الشعب المغربي ضد سياسة جوان ومن معه، برز في ميدان الدفاع عن الحقوق المغربية رجال أحرار، صاروا يحررون المقالات المستنكرة لسياسة جوان، ومن معه في السابق واللاحق، (كقيوم) وفي طليعتهم: م. فرانسوا مورياك، والأستاذ ماسينيون، وفرانسوا ميتران، والجنرال كاترو الذي سيلعب دورا أثناء نفي محمد الخامس، وم. دوهاميل، وم. جان روس وم. بيير باران، الذي أشرت إلى بعض ما كتبه أثناء حوادث الدار البيضاء، والذي طال مقامه بالمغرب أزيد من ثلاثين سنة، والذي اعتقله المقيم (كيوم) أثناء توليه الإقامة العامة.

أسجل هذا حتى لا يقال إن الوطنيين يتنكرون للجميل، ولا يذكرون إلا القبيح.

وبمناسبة الحديث عن الأحرار الفرنسيين، والتعاون معهم، لصالح بلادنا، أؤكد أنه لم يكن هناك ضيق في الفكر، بالنسبة لرواد الحركة الوطنية المغربية، وإنما كان هناك تقارب كبير بين المثقفين ثقافة عربية أساسية، وبين المثقفين ثقافة عصرية (فرنسية).

لقد كانت الأفكار الإصلاحية التقدمية، ترد علينا من ذات اليمين، وذات اليسار ـ إن صح هذا التعبير ـ وكنا نأخذ من هذه وتلك، فلم تكن

حركتنا متزمتة، و لم تكن حركتنا متحجرة، فما كان يسمى باليمين واليسار، لم يكن واردا علينا، ومن هنا يمكن أن أقول: إن حركتنا الوطنية المغربية، كانت متميزة عن الحركات الوطنية الأخرى، لقد كنا متشبثين بالثوابت، وكنا منفتحين ربما أكثر من غيرنا على الأفكار التقدمية، ـ ولا أقول الثورية ـ سواء منها الواردة من الشرق العربي أو من البلاد الغربية، والشيء الذي أريد أن أشير إليه كدليل على ما أقول، هو إلقاء نظرة على الأفراد الأساسيين الذين تأسست على أيديهم الحركة الوطنية، حيث نجد، أسماء : أحمد بلافريج، ومحمد حسن الوزاني، والحاج عمر بن عبد الجليل، ومحمد الفاسي من المتخرجين من المدارس الفرنسية العليا، ونجد أسماء : علال الفاسي، والفقيه غازي وعبد العزيز بن ادريس، من المتخرجين من جامعة القرويين، ونجد بلافريج ومن معه بمقدار تشبعهم واطلاعهم الواسع على النهضة الأوروبية وما أتت به من أفكار ومذاهب وآراء، مطلعا تمام الاطلاع على الأفكار والمبادئ والتطورات التي أتى بها جمال الدين الأفغاني، والكواكبي، ومحمد عبده، هاضما لها، عاملا على تطبيقها وامتزاجها بالأفكار التي أتت بها الثورة الفرنسية، والتي دافع عنها ونشرها من أتى بعد الثورة من رجال الفكر الاشتراكي التقدمي، الذي تعاملت معه الحركة الوطنية منذ بدايتها، معاملة المستفيد العامل على النهوض ببلاده، لتعيش الحياة العصرية المنشودة. وأشير هنا إلى أننا كنا نميز بين الثوابت التي لا يصوغ الابتعاد عنها، كيفما كان الأمر. وبين الأفكار السياسية التي تتطور مع الزمان، ويجب الاستنارة بها في حياتنا الجديدة، لنساير غيرنا من البلدان التقدمية الأوروبية.

وأشير كذلك إلى ما كتبه المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، وهو من الرعيل الثاني، الذي تثقف ثقافة عصرية فرنسية ممتازة، أشير هنا إلى أنه قال في رثاء المرحوم علال، إن علال استطاع أن يأتي بأفكار تقدمية ممتازة، حيث جعل للسلفية التي انبتت عليها الحركة الوطنية، قواعد وأصولا أخرجتها من حيز النظر والفكر، إلى حيز التطبيق العملي المتحرك والمتقدم، ومن هنا كانت السلفية المغربية، تختلف بعض الاختلاف في مفاهيمها، على السلفية الشرقية التي أتى بها محمد عبده.

وجاءت مطالب الشعب المغربي، المقدمة إلى الدوائر الرسمية، لتوضح معالم الطريق أمام الشعب المغربي، ليعرف ما يريد، وما تقصده الحركة الوطنية من تقدم وتطور في مختلف المجالات، ليصبح أمة عصرية، تساير التطور الفكري العملي الذي تسير فيه التطورات العالمية.

إنني أعرف حق المعرفة، أن التكوين الثقافي الأولي، له كثير من التأثير على الذين انهالوا منه، وأنه قد يقع اختلاف في التوجه لدى انطلاقة الإصلاح، ولكن الرواد الأولين، استطاعوا التغلب على الاختلاف، بإقرارهم جميعا الحفاظ على الثوابت، والاستنارة والاستمداد من الأفكار الجديدة التي تدفع بعجلة التقدم إلى الأمام.

وإن الانحراف عن هذا التوجه الوحدوي الأصيل، والانسياق مع بعض التوجهات غير المدروسة، هو الذي جعل الحركة الوطنية تنقسم على بعضها، وتضيع الوقت في القيل والقال، والتحليلات غير المستقيمة، التي جعلت المغرب، يسير في الخط المعوج، ويتيه مع التائهين. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

مقولات بعض المؤرخين والباحثين

لقد صار بعض المؤرخين والباحثين يؤرخون للحركة الوطنية ولحزب الاستقلال بالخصوص، بأنه انقسم على نفسه بعد الاستقلال، فصار فيه ما دعوه بالتيار اليساري، وما دعوه بالتيار اليميني، وأريد أن أعرف من هؤلاء الباحثين، ما هي حدود التيار اليساري، وما حدود التيار اليميني في حزب الاستقلال ؟ إن التعريف لليسار واليمين، يقتضي تدقيقا وتوضيحا، هل لليسار مبادئ وقواعد وبرامج وأهداف وتوجهات، تختلف في نظرهم عن توجهات اليمين ؟ فما هي هذه المبادئ والقواعد والبرامج ؟ لقد عشت طول حياتي السياسية في حزب الاستقلال، وكنا نضع برامجنا في مختلف النواحي الإصلاحية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ابتداء من سنة 1946 إلى سنة 1956، و لم أشاهد أي اختلاف أساسي يقع بين ما يسمى بالجناح اليميني، أو الجناح اليساري، وبعد الاستقلال في مراحله الأولى، كنا نشارك

في الحكم ـ رغم بعض الأخطاء التي وقعت ـ ونحن موحدون في الاتجاهات التي ندافع عنها، سواء في الميدان السياسي، كالتوجه الديموقراطي أو الاقتصادي، أو الاجتماعي أو الثقافي، وإذا وقع اختلاف في الآراء أحيانا فإننا نتغلب عليها بالإقناع أو بالأغلبية، وكان المشاركون في الحكومة، منهم من صار يشار إليهم باليمينيين، كالحاج أحمد بلافريج، ومن يشار إليهم باليساريين كعبد الله ابراهيم، ومنهم ادريس المحمدي الذي لم يوصف الآن عند المؤرخين المذكورين، لا باليسار ولا باليمين.

كل هذا الذي أقول يرجع إلى المبادئ والبرامج، أما ما يتعلق بالتوجه السياسي في التسيير، فهو الذي كانت تقع بعض الاختلافات في الآراء، نظرا لسبب أساسي، لابد أن أذكره ، وهوأننا لسنا وحدنا في الميدان، حسبما كان يقال لنا، وما كنا لا نستطيع رفض وجهة نظره. وأزيد توضيحا فأقول : إن هناك ممثل السلطة الشرعية وهو جلالة الملك الذي يعتبر المرجعية الأساسية، مادام لم ينتخب برلمان تمثيلي صحيح، فالاتفاق معه على التوجهات الأساسية، كان واجبا حتميا، سواء من ناحية أخلاقية، أو من ناحية سياسية، أو من ناحية واقعية. فمن الناحية الأخلاقية، كان بيننا وبينه ميثاق وطني مقسم عليه، عندما قررنا المطالبة بالاستقلال، والعمل لتحقيق الاستقلال وبناء الاستقلال، وهذا يقتضي منا ومنه الوفاء للقسم، وأما من الناحية السياسية، فلقد استطعنا والحمد لله أن نسير جنبا لجنب معه في معركة الكفاح من أجل الاستقلال ودام هذا الوفاق معه في كل الظروف، وفي الشدة والرخاء، وبقي اتصالنا المحكم معه في الظروف الصعبة الشاقة إلى يوم 19 غشت 1953 أي لم يبق على إبعاده عن العرش سوى يوم واحد. فهل يجوز لنا بعد الاستقلال أن نبقى غير متفقين، ولا موحدي الرأي ؟ في الحقيقة أن الظروف تبدلت، والأوضاع اختلفت، وتدخلت أياد أجنبية، وعناصر حاقدة، وأخذت تلعب أدوارها الشيطانية، لتعكير الأجواء فيما بيننا وبينه، ولإدخال الشكوك، وفقدان الثقة، وصارت بعض الأحداث تقع، لإشعال الفتن التي كنا نعمل من جهتنا على إطفائها. وبالإضافة إلى ذلك. كانت بعض الوسائل الإعلامية المغرضة، تنسب بعض التصريحات المريبة لبعض

المسؤولين في الحزب التي جعلته مع الأيام والتكرار، يدخله بعض الارتياب في البعض، ولا أريد أن أزيد في التوضيح، حتى لا أمس أحدا بسوء.

كانت التلاعبات الفرنسية متتابعة لعرقلة بناء المغرب الجديد، وتكاثرت حين التحضير لاتصالات (إكس ليبان) وافتضحت عندما وقع الضغط على الجميع، للدخول في اللعبة السياسية التي ابتدأت بمشاركة الخونة المارقين في الاستشارات، وسارت لدى تأسيس الحكومة الأولى برئاسة البكاي، وسأتحدث عن استشارات (إكس ليبان) في حديث خاص.

عندما شارك الحزب في حكومة البكاي، لم يكن هناك يسار ولا يمين، بل شارك الطرفان، وعندما استقالت حكومة البكاي، وتأسست الحكومة الثانية برئاسته أيضا، شارك الطرفان، لقد كان المنظار السياسي موحدا، رغم بعض الاختلافات في وجهات النظر، فالتيار اليساري ـ حسب ما يقال ـ كان مسايرا لما سار فيه التيار اليميني، رغم أن بعض المنتمين لليسار كبعض المقاومين والنقابيين، كانوا يظهرون عدم رضاهم.

المهدي بن بركة حزب الاستقلال

لا أدعي أن أفكار عبد الرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة، كانت متفقة تمام الاتفاق، مع أفكار وتوجهات بلافريج واليزيدي، ولا أدعي أن أفكار بلافريج وعلال الفاسي كانت متفقة مائة في المائة، ولكني أؤكد أن منطق الواقعية، والاقتناع ونشدان المصلحة العليا كان يتغلب، ربما كانت تصورات بناء المجتمع المغربي الجديد، تختلف بين هؤلاء وأولئك، ولكن الذي أؤكد عليه، أننا لدى مسيرتنا النضالية الطويلة، كنا نجد القاسم المشترك، لإذابة بعض الخلافات التي كانت ستصل بنا إلى

عبد الرحيم بوعبيد

الطريق المسدود، ومن جهة أخرى، أثبت هنا وقد عاينت هذه الأحداث، أن صراع بعض الأفكار، كانت توقظ الوعي السياسي السليم، فكنت أستمع باهتمام للزعيم علال وهو يتحدث بطريقته الخاصة، وللمرحوم المهدي بن بركة بأسلوبه الثوري المتدفق، فأستفيد من هذا وذاك، وأمزج بين التحليلين اللذين ربما يظهر أنهما مختلفان، ولكني أرجع إلى مرجعية الحزب، وأساس عقيدته، وأهداف برامجه المثبوتة والمخطوطة، لأجد الوفاق المتقارب.

لقد كنت أومن بأن طريق البناء صعب، وأن أية عرقلة، ومنها عرقلة الخلاف، ستفسح المجال أمام المغرضين ـ وهم كثيرون ـ ستعوقنا عن التطور، وعن البناء، وعن تحقيق ما نهدف إليه، وقضايانا ليست قضايا شخصية، حتى نختلف عليها، ولكنها قضايا تدبير بناء وأولويات، ومسؤوليات، وهي تتطلب كثيراً من نكران للذات.

قد يقال : إن الظروف تغيرت، وفترة ما قبل الاستقلال تختلف عن فترة الاستقلال، وهذا صحيح، ولكن البناء للاستقلال، والتطور، والتجديد، يقتضي كثيرا من الصبر والأناة، والتبصر، والتفكير الشمولي، ومعرفة التاريخ، والاستفادة من تجاريب السابقين. والمغرب له أوضاعه الخاصة، ومميزاته المتعددة، والشعب المغربي له تقاليده، وقيمه، ومعتقداته، وتاريخه، لابد من معرفتها جميعا، حتى لا نتيه في الأحكام والتوجهات الخاطئة.

دواعي الخلاف وأسبابه هل كانت واحدة ؟

أسباب الخلاف هل كانت واحدة ؟ لا أظن ذلك، فإن أسباب الخلاف متعددة، منها بعض اختلافات الرأي، ومنها بعض التطلعات، من بعض رجال المقاومة، وفي طليعتهم الفقيه البصري، ومنهم بعض النقابيين وفي طليعتهم المحجوب بن الصديق، و منها بعض الأفراد من المسؤولين الأساسيين في الحزب، وهو المرحوم المهدي بن بركة.

فالمهدي بن بركة، كان له تحرك ديناميكي كبير، وله نظرات سياسية ثورية، وله تأثير مشهود على الشباب والطلبة، وله بالإضافة إلى ذلك كله

تدخل في الشؤون التسييرية للحزب، وفي الحكومة أيضا، ففي الحزب نراه يتصل بمختلف الجماعات والحركات الموازية، سواء اتصالات فردية أو جماعية، ففي مجلس المفتشين وكنت أرأسه كمفتش عام، كان يأخذ الكلمة ليعطي توجيهات، وتوضيحات، وانتقادات، وفي المجلس الوطني الاستشاري الذي كان رئيسا له، كان يسير المجلس بحزم وقوة، ولربما ببعض الاستبداد، وكان بجانبه المحجوب بن الصديق الذي كان عمليا يريد أن ينافسه ويختلف معه في توجيهاته، وأشير هنا بهذه المناسبة أن المحجوب بن الصديق لم يكن متفقا أصلا مع تحليلات المهدي، وإن كان يسايره عند الضرورة، بل كان ـ والله أعلم ـ يخشى أن يكون له التأثير على الطبقة العاملة في بعض توجهاتها، والمحجوب في هذه الناحية لا يقبل بحال من الأحوال أن يشاركه غيره مهما كان، في الاتصال بالعمال.

ومهما كان التوافق بينه وبين أصدقائه الأولين، أمثال عبد الرحيم بوعبيد، وعبد الله ابراهيم، فإن ذلك سيطير مع الأيام، ورغما من أن عبد الرحيم سانده وقواه، واعتبر أنه سنده القوي في بعض الظروف، فإن عدم الوفاق سيحصل بينهما لدرجة أن عبد الرحيم عندما قرر انتفاضته السلمية داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، استغنى عنه بالكلية، مع أن ـ عبد الرحيم ـ قال لي بعد انفصال المهدي، والمحجوب، والبصري، عن الحزب إنه إذا ما اختار الجانب الذي سينظم له، فإنه سيختار جانب الطبقة العاملة. بمعنى أنه متعاطف أكثر، وميال إلى الجانب الذي فيه المحجوب بن الصديق. أما الفقيه البصري، فقد عرفته كطالب بمراكش من مسيري طلبة ابن يوسف هو والمقاوم محمد الفكيكي، وذلك قبل نفي محمد الخامس رحمه الله، ولدى نشاطه في مجال المقاومة لم يقع لي أي اتصال به أو تعرف عليه، حتى بعد الاستقلال، حيث التقيت معه في بعض المناسبات، وأعترف بأني كنت أكن له كثيرا من التقدير، لما كنت أسمع عنه من نشاط ومهارة في مجال المقاومة، ولدى تأسيس اللجنة السياسية للحزب، التي ضمت زيادة على أعضاء اللجنة التنفيذية ممثلين عن المقاومة، وممثلين عن النقابة وممثلين عن الفلاحة والأطباء وغيرهم، كان الفقيه البصري من جملة الأعضاء الأساسيين في اللجنة، وكان

يبلغني تطلعه الكبير لتسيير الحزب من أعلى مركز، بل كان في بعض الظروف، لا يعترف باللجنة التنفيذية للحزب، كمسير أول، ومسؤول أعلى عن تسيير الحزب، واتخاذ القرارات الأساسية فيه، ومن انتقاداته وتطلعاته هو وبعض إخوانه المقاومين والنقابيين، زيادة على المهدي بن بركة وعبد الرحيم أنهم صاروا يطالبون بإزاحة اللجنة التنفيذية، وتنحيتها من المسؤولية، وإعطاء الشرعية العليا لهذه اللجنة التي قررت اللجنة التنفيذية اعتبار موافقتها على القرارات، ضرورة واجبة حتمية، بل صارت هي التي تقرر خطط الحزب وبرامجه.

لقد كان المقاومون ـ أو بعضهم ـ والاتحاد المغربي للشغل، يودون أن يرثوا الحزب إرثا كليا، دون اعتبار لمؤسسي الحزب الأولين، بل كانوا يدعون أن التسيير الحزبي في عهد الاستقلال، يجب أن يعطي لمن كانوا يقاومون المقاومة العملية، ولا يبقى للسياسيين القدماء الذين انتهت مهمتهم السياسية، ولقد كنت في اجتماع خاص للجنة التنفيذية، حين نطق أحد الاخوة قائلا مخاطبا أعضاء اللجنة التنفيذية : يجب أن تتخلوا عن مسؤولياتكم، وتعهدوا بها للمقاومين، ومن يسير في ركابهم من السياسيين التقدميين، وكانوا يملئون صدور أفكار الشباب الاستقلالي، بأن أعضاء اللجنة التنفيذية كبروا و لم يبقوا صالحين لتسيير شؤون الحزب في عهد الاستقلال، وهنا كانت تطرح قضية صراع الأجيال، وأن الجيل الذي ينبغي أن يسير، هو الجيل الجديد من أمثال المهدي بن بركة وبوعبيد والمحجوب والبصري، بالإضافة إلى عبد الله ابراهيم، وإن كان عبد الله ابراهيم ليس من جيل المهدي وبوعبيد بالقطع، وذكر بعض الذين تعرضوا لهذا الموضوع في كتاباتهم أن الطلبة كانوا متحمسين لهذه الأفكار، متعاطفين معها.

لقد كان الأخ عبد الله ابراهيم، متعاطفا بالفعل تعاطفا كبيرا مع الآراء الجديدة، وكان ميالا لرجال المقاومة، وللمحجوب بن الصديق الذي كنت أشاهده ونحن في السجن سنة 1953 و1954 كثير المذاكرة والمناقشة والاحتكاك بعبد الله ابراهيم، وأصبحا بعد خروجهما من السجن، من

الأصدقاء الحميمين العاملين يدا في يد، مع الفقيه البصري الذي كان من مريدي مولاي عبد الله ابراهيم، عندما كان المسؤول الأول للحزب في مراكش، وهكذا أصبح مولاي عبد الله، وكأنه ممثل لرجال النقابة، ولرجال المقاومة، يجتمعون حوله، وعن يمينه وعن شماله، سواء قبل أن يتولى رئاسة الحكومة بعد بلافريج أو بعدها.

وهنا يجب أن أرجع لموضوع صراع الأفكار الذي أشرت إليه من قبل، وإلى قضية السن، واختلاف الأجيال في التفكير، فأشير إلى أن رئيس الحزب مثلا، كان سنه لدى انفصال المنفصلين سنة 1959، كان سنه 49 سنة بالضبط، لأن ازدياده كان عام 1910، وسن أعضاء آخرين أمثال بلافريج والحاج عمر بن عبد الجليل ومحمد الفاسي لم يتجاوز الخمسين إلا قليلا، وسن القادري لم يتجاوز الأربعين إلا بما يقرب خمس سنوات حيث إنه ازداد سنة 1914 والعضوان الباقيان في اللجنة التنفيذية، وهما الفقيه غازي، ومحمد اليزيدي هما الوحيدان اللذان بلغ سنهما لدى الانفصال ما يقرب من الستين. فالفوارق السنية ، لم تكن حجة مقبولة من الذين كانوا يعتبرون قضية السن مبررا، لإزاحة المسؤولين من اللجنة التنفيذية، زيادة على مبادئ أخلاقية، لا نسمح لمن كان يطلب إزاحتهم من التسيير، فهل يعقل ومن الإنصاف أن يطلب من علال، وقد قضى عمره مكافحا مناضلا جادا مضحيا، طوافا في الشرق والغرب للتعريف بقضية بلاده والمطالبة باستقلالها، أن يقال له : كفى، لقد أديت مهمتك فانصرف، واترك التسيير لغيرك، من الشباب الطموح، والمقاومين والعمال، لقد كافح زعيم الحزب، في مجالات مختلفة، فزيادة على ما قام به من مقاومة صلبة أوائل الثلاثين، وخلال الأربعينيات، وما بعدهما في الخمسينيات، وما قاساه من نفي وإبعاد في مجاهل أفريقيا وزيادة على ما أداه من نشاط فكري، وتنظير إبداعي، ونقد اجتماعي، وسياسي، واقتصادي وتخطيط للمستقبل لم يسبق إليه أحد غيره بكتابه : (النقد الذاتي) يأتي من يقول له انصرف عن مسئوليتك، واترك المجال السياسي الوطني لغيرك.

لقد كان الكثيرون من هؤلاء الاخوة التقدميين، يقولون عن علال، إنه عالم القرويين، لم يطلع مثل ما اطلع عليه غيره من أفكار، ومستجدات، في مجال السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وأود أن أؤكد أن علالا وهو يحرر كتابه المذكور، لم يكن قصير الفكر، ولا بعيدا عن المستجدات الحديثة، والنظريات المختلفة التي أتت من الشرق والغرب، لقد قال في مقدمة كتابه : (قرأت لكل فصل منه ـ قبل أن أكتبه ـ عشرات المؤلفات العربية والمعربة، والفرنسية، والمنقولة للغة الفرنسية من لغات أروبا الشرقية والغربية وأمريكا وآسيا، ودرست الوجهات المتباينة، وقارنت بينها بقدر الاستطاعة، ثم عرضتها على تجاربي في الكفاح، وتقلباتي بين الكادحين في أقطار عديدة، طيلة خمسة وعشرين عاما) ثم يزيد فيقول : (وليس ما أعرضه في هذا الكتاب، أفكارا أفرضها على قرائي، أو ألزمهم بانتحالها، بل إنها ليست بأفكار نهائية حتى بالنسبة إلي) لقد اهتم علال بالنظرية، واطلع على الإيديولوجيات المختلفة، وكان ملما بالفلسفة الماركسية، وتوجهات الاشتراكية المختلفة، ولكنه عرف كيف يقتبس ما رآه مفيدا بالنسبة لبلاده، وما هو ضار لها، ولذلك رفض الشيوعية رفضا قطعيا، ورفض النظرية اللينينية، وكل النظريات التي ترفض الإسلام، وكل الأديان، لأن نظريته التقدمية تسير في الخط الإسلامي المتحرر من التقليد الأعمى، والداعي إلى الاجتهاد، والاستفادة من المستجدات.

لقد كان الكثيرون من الإخوان في الجناح المنفصل، لا يعرفون حقيقة أفكار علال ونظرياته، ولقد أتيح لي لدى تأسيس الكتلة الوطنية أوائل السبعينيات، إثر عقد الندوة الأولى للكتلة في الدار البيضاء، أن يرافقني في الرجوع من الدار البيضاء، المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، وأثناء حديثي معه وتعليقاتنا على الندوة، قال لي ما معناه: لقد فوجئت بالتطور الفكري الذي صار يتحدث به علال، فما كنت أعلم أنه بهذه الدرجات من التقدم، أو كلاما هذا معناه.

أكتب هذا وأنا متتبع ومستقصي جهد الإمكان، التطورات الفكرية التي وقعت في الحزب، ورجاله، واختلاف وجهات النظر في بعض القضايا،

فعبد الرحيم الذي تابعت تطوراته الفكرية والنضالية، منذ أوائل الأربعينيات، وبعد ذهابه لفرنسا بعد خروجنا من السجن سنة 1945، وكنت ألاحظ بكل صدق تقدمه الفكري والسياسي، واستفادته الكبيرة من وجوده في فرنسا، واختلاطه مع بعض مفكريها الأحرار من اشتراكيين وشيوعيين وغيرهم، وكنت أستشف كل هذا لدى أحاديثه وخطاباته وكتاباته بعد ذلك في جريدة (الاستقلال) بالفرنسية، والحق كنت معجبا به، ومقدرا تمام التقدير لأنظاره البعيدة، ووطنيته الصادقة، ورغم إيمانه بالفكر الاشتراكي، لم تكن تصدر عنه انزلاقات فكرية، تبعده عن مبادئ الحزب الأساسية، وبرامجه المقررة، وكان يزيد خطوة واعتبارا إذا ما تحدث بفكره الواضح، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي، إنه لم يكن متطرفا ولا متفلسفا أكثر من اللازم في عرضه للأفكار، ودفاعه عن التوجهات، قد تختلف معه في البعض منها، ولكنك تحترمه وتقدره معها، رغم قساوته أحيانا في التعبير، ولكن طويته المخلصة، كانت تشفع له، مهما أغلظ أو اغتاظ.

لم يكن عبد الرحيم حسب ما كنت أعرف، متفقا كل الاتفاق مع تفكير وتحليلات الأخ عبد الله ابراهيم، لدى وجودهما في فرنسا، ورغما من أنهما كانا يمثلان الحزب، لدى بعض القطاعات العمالية والطلابية بفرنسا، ويقومان في بعض المناسبات بتمثيل الحزب في بعض المؤتمرات، ومنها الاجتماعات الأولى لدى منظمة الأمم المتحدة، مختفين وراء بعض الدول العربية والإسلامية مثل العراق وباكستان، فإن وجهات نظرهما في التعبير كانت مختلفة، وأؤكد بهذه المناسبة أن عبد الرحيم، خالط كثيرا الاشتراكيين الفرنسيين وتشرب أفكارهم بقوة، ولكنه كان حسبما يظهر لي ـ يمعن في التفكير، ويريد أن يلبس أفكاره الاشتراكية لباسا مغربيا، قد يختلف مع اللباس المغربي، واهتماماته بقضية العمال، ابتدأت بفرنسا، ولما رجع إلى المغرب بعد إنهاء دراسته الحقوقية، كان من أول ما اشتغل به، وأثار اهتمامه، قضية الطبقة العاملة، فصار يصدر نشرات تعالج قضية العمال ومشاكلهم ومطالبهم، قبل أن يصدر باسم الحزب جريدة (الاستقلال) بالفرنسية. لقد كنا نتابع ما ينشره أو يكتبه في الجريدة

المذكورة، و لم تكن تثير منا أي اعتراض في الغالب، ومن الغريب، أن افتتاحياته في جريدة الاستقلال، كانت أحيانا تكاد تكون مسالمة في مخاطبة الفرنسيين، وكانت مخالطته المستمرة لبعض الاشتراكيين الفرنسيين، أكسبته معرفة قوية بتفكيرهم، وبضرورة مخاطبتهم حسب منطقهم الذي كان فيه كثير من الإقناع بصواب رأيه. وأسجل هنا أنه كان بلغني إذ ذاك أن ولي العهد المولى الحسن كان يتمنى أن يكون له قلم وأسلوب مثل قلم وأسلوب عبد الرحيم. أتيت بهذه التفاصيل الجزئية، لأثبت أننا في الحزب لم نكن بعيدين، ولا غافلين، ولا مستنكرين لبعض التطورات الفكرية اليسارية التي صارت تجلب إليها أفكار الشباب الوطني، بل كان الكثيرون منا يناصرونها ويتحمسون لها، وإن كان القليلون منا كانوا يتخوفون، وربما أكثر من اللازم من تأثيراتها في عقيدة الحزب وتوجهاته السياسية. أما الأخ عبد الله ابراهيم، فلقد عرفته في العقد الثالث من القرن العشرين، أي وسط الثلاثينيات، وهو من جيلي أنا، لا من جيل عبد الرحيم والمهدي، عرفت عبد الله ابراهيم شابا وطنيا متحمسا ملفتا للأنظار، بكتاباته الأدبية والتاريخية، وفكره الوطني الصميم. وتأثيره في الشباب الوطني المراكشي، وكان هو والمرحوم عبد القادر حسن فرسى رهان، وإن كان إشعاع عبد الله ابراهيم الوطني كان أقوى، بينما إشعاع عبد القادر حسن كان في المجال الأدبي والشعري بالخصوص، كان عبد الله ابراهيم دون منازع في ذلك الظرف كعبة قطيعة الشباب، وكانت كتاباته تلفت الأنظار، ورغما من أن دراسته كانت في كلية ابن يوسف، وتخرجه منها كعالم أدبي من علماء ابن يوسف، فإن إقباله على المطالعات المتنوعة، ثم سفره إلى فرنسا أواسط الأربعينيات، جعلته من المخضرمين، الذين استطاعوا أن يبرزوا في المجال الفكري المتنور، بروزا لم يصل إليه إلا القليلون، ومن هنا فإن عبد الله ابراهيم كان من خيرة شباب الحزب المثقف ثقافة مزدوجة، كان لها أثرها في التأثير على بعض الشبان في مراكش بصفة أولى، ثم في فرنسا لدى طائفة من الشباب الذين غلوا غلوا فاحشا في التطرف اليساري التحليلي النظري، وكان اسم عبد الله ابراهيم، هو الاسم اللامع بالدرجة الأولى في

مراكش، وكان له حواريوه ومريدون المعجبون، ولما رجع من فرنسا عهد إليه في بعض الظروف برئاسة تحرير جريدة (العلم) نظرا لثقافته الواسعة المتنوعة، وكتاباته الرصينة، ولكن بعض توجهاته الفكرية اليسارية، كانت في نظر المسؤولين الأساسيين في اللجنة التنفيذية، تختلف بعض الاختلاف عن توجهات الحزب المقررة، ولذلك فإنه لم يدم طويلا في رئاسة تحرير (العلم) ومن ذلك الوقت صار يلاحظ تباين في الأفكار والتوجهات بينه وبين المسؤولين الأساسيين في الحزب، ولما جاءت حركة الانفصال 25 يناير 1959 كان عبد الله ابراهيم من الزعماء الأساسيين فيه، وكان الثلاثة الأساسيون في الانفصال، وهم : المهدي بن بركة وعبد الرحمان اليوسفي والفقيه البصري بالإضافة إلى المحجوب بن الصديق من المؤيدين والملتفين حوله.

والحديث عن حركة الانفصال طويل وشائك، ولقد وضحت الكثير من الجوانب عنه في مذكراتي المنشورة، ولكن الذي أريد أن أشير إليه وأنا أتحدث عن عبد الله ابراهيم أن نظرته السياسية المستقبلية، كانت تختلف عن نظرة الإخوان المنفصلين، الذين لا أدعي أن نظرتي إليهم كانت نظرة موحدة، فمعرفتي بالمهدي بن بركة وعبد الله ابراهيم، كانت معرفة قوية وجيدة، ومعرفتي باليوسفي والبصري ربما كانت سمعية، أكثر منها واقعية، فاليوسفي كان يوصف عندي بأنه ذو فكر غامض غير واضح، وأنه جزويتي النظرات، أما الفقيه البصري فلم تتجاوز معرفتي به أنه مقا وم مناضل طموح، له تشوفات مستقبلية فيما يتعلق بدور المقاومة في التسيير السياسي بالإضافة إلى التسيير الفدائي، الذي كان انتهى دوره، أما عبد الرحيم، فلم يكن في نظري من المتحمسين الأساسيين الأولين للانفصال، لأنه ربما كان يفكر أكثر من غيره في عواقب الانفصال والتفريق، وإن كانت ميوله الفكرية مع المنفصلين، نظرا لأن الطبقة العاملة برئاسة المحجوب بن الصديق كانت بجانبهم، وهو قد تزعم من أول مرة بعد رجوعه من فرنسا عام 1950 تنظيم الطبقة العاملة والدفاع عنها، وأجدني أعتبر أن عبد الرحيم هو الذي زاد في تطلع المحجوب إلى الزعامة النقابية ثم السياسية.

لقد كنت أنظر إلى هذه التشكيلة من الاخوة المنفصلين نظرات مختلفة، وكنت أتعاطف أحيانا مع بعض أفكارهم، ولكني كنت أتخوف من الشطط، والاندفاع غير المتبصر، وكنت أرى بقاءهم داخل الحزب، وخصوصا المهدي وعبد الرحيم المسؤولين في اللجنة التنفيذية، فيه فائدة كبرى لتسيير الحزب وتقدمه وأداء رسالته، وأن انفصالهم سيضر بالحزب ونشاطه وقوته، وبالأحرى سيضر بمستقبل المغرب، عاجلا أو آجلا وأن ما يحلمون به من تقدم، متوقف إلى حد بعيد على وحدة العمل، حتى لا نضيع ما حصلنا عليه من قوة أمام الخصوم المتعددين الذين بدءوا يتطلعون إلى أن يسوقوا البلاد ويعوقوا الحزب عن أداء رسالته التي ابتدأها بالخصوص منذ المطالبة بالاستقلال، ومما يجب تسجيله بهذه المناسبة أن كلا من المهدي وعبد الرحيم، كانا مومنين أيضا بضرورة وحدة صفوف الحزب، فقبل الانفصال بثلاثة أشهر لا غير، أي في 22 أكتوبر 1958 ألقى عبد الرحيم خطابا بالدارالبيضاء في مهرجان عظيم بالمعرض الدولي جاء فيه بالحرف :

(فيجب إذن أن نعلم أن قوتنا هي وحدتنا، وأننا نستطيع أن نحقق برنامجنا في الداخل والخارج، وأن نبقى موحدين، ولا سبيل إلى تردد الشك في صفوفنا، مادمنا مومنين بمبادئنا، مخلصين لأهدافنا) ويقول قبل ذلك في نفس الخطاب : (إننا أقوياء، وقوتنا كامنة في وحدتنا، فعندما كان الحزب متحدا متعاضدا متكاثفا، دق معاقل الاستعمار، وهدم صروح الطغيان والجبروت، وشق طريقه وسط أنقاض قواته الطاغية، إلى تحقيق الأهداف الوطنية النبيلة، وعندما كان الحزب يدا واحدة، وقلبا واحدا، وفكرة واحدة، استطاع أن يتغلب على جميع قوة الشر، وأن يبث روح المقاومة في جميع المغاربة، والآن يجب أن ننتبه، فإذا كانت هناك دعاية تريد أن تشككنا في قيمنا، وتفرق صفوفنا، فيجب أن نحاربها) ويقول في آخر الخطاب : (يجب أن نخرج من مؤتمر 11 يناير المقبل، متحدين، وإذا استطعنا أن نحمي هذه الوحدة، فسنحقق جميع مشاريعنا المقبلة، ونحن جميعا إخوان، جمعتنا المحن والشدائد والكفاح المشترك، ولقنا المبدأ الواحد الذي كافحنا السنين الطوال من أجله. ونحن والمقاومة والنقابة، لا نكون سوى أبناء

لحزب الاستقلال، من هذه المجموعات، تتألف هذه الأسرة الكبيرة التي غايتها هي تحرير البلاد، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي).

هذا ما كتبه وألقاه عبد الرحيم قبل حركة الانفصال بثلاثة أشهر لا غير، فالدعايات التي كان تنشر بين الأفراد والجماعات، وفي بعض الصحف ومنها صحيفة (الطليعة) بالذات، تتنافى مع هذه التوجهات التي جاءت في خطاب عبد الرحيم، والتي كنت أستمع إليها وأنا جالس بجانبه أنا والمهدي ابن بركة، فكيف نسيت كل التوجهات يوم 25 يناير 1959 وكيف قام المهدي رحمه الله وعبد الرحمان اليوسفي يخطبان في هذا اليوم في الدار البيضاء والرباط يدعوان إلى الانفصال العلني، ويهيآن له بنشر أفكار مسمومة، داخل الطلبة والشباب، وداخل الطبقات العاملة، وداخل صفوف الحزب عموما. إنها المأساة الكبرى في تاريخ الحركة الوطنية بل في تاريخ المغرب عموما، لازلنا نجني عواقبها إلى اليوم.

ها نحن وقد مضى على الانفصال أزيد من أربعين سنة، نرى أن بلادنا وشبابنا على الخصوص، نالوا خلال هذه الفترة الزمانية كثيرا من الفتن والمحن والعذاب، نتيجة التفرقة التي حصلت، وللتشتت الذي وقع، ها نحن نرى بأعيننا، دعوات قد قامت، ورؤوسا برزت، وتجمعات قد حصلت، وكلها لا ترمي ولا تقصد إلا هدم حزب الاستقلال، والقضاء على مبادئ حزب الاستقلال، ها نحن نرى أن الاخوة الذين ظنوا أنهم قاموا بانتفاضاتهم ضد حزبهم، اختلفت آراؤهم، وتعددت مذهبيا تهم، وأضاعوا على بلادهم كثيرا من المكاسب التي كانت ستتحقق، لولا العوائق التي ساهموا فيها هم بدورهم، والتي أدت إلى ما أدت إليه من انحراف وتفكك وقضاء على الحماس العديم النظير الذي كان.

القضية ليست قضية تشفي، ولا قضية دعاوى غير مؤيدة بالواقع الذي نعيش فيه، والتاريخ الوطني يجب أن يكتب بمعرفة وصدق، والتحليلات النظرية غير الواقعية، وغير المطلعة ستجعل الدارسين المنصفين حيارى أمام ما يسمعون وما يقرأون.

ليست القضية قضية تحزب ولا قضية اعتداد بالرأي، ولكنها قضية الصالح العام، الذي يجب أن نعمل جميعا له. يجب أن نستفيد من الأحداث التي وقعت في تاريخنا الوطني وأن ننظر إليها نظرة المتبصرين المطلعين على حقائق الأشياء، من جميع جوانبها وأعراضها وأسبابها ومسبباتها. إنني أومن باختلاف الآراء والاستفادة من اختلافها، ولا أومن بالرأي الواحد، ولا بالحزب الواحد، ولكني أكره التفرقة والتطاحن والغرور والإعجاب. كما أومن بالتجديد، وبالتلقيح والاستفادة من تجارب الآخرين، وعدم رمي الغير بالسوء دون حجة، وأنصح قادة المستقبل من الشباب المتوثب، والعامل بإخلاص لمصلحة بلاده، أن لا يسير في التيه، وفي النظريات غير السليمة، وأن لا يقدم على أمر حتى يتحقق صلاحيته ، بعد المناقشة والمناظرة والإطلاع على ما جرى في الماضي القريب والبعيد، حتى يسير على هدى، ويتقي العثرات، والله يهدينا جميعا سواء السبيل.

(راجع تفاصيل إضافية عن حركة الانفصال، في القسم الثاني من الجزء الثالث لمذكراتي في الحركة الوطنية المغربية).

مشروع الجنرال جوان
لتطوير المغرب

أشرت فيما سبق، إلى أن الجنرال جوان منذ حل بالمغرب، سنة 1947، بعد الزيارة التي قام بها جلالة محمد الخامس إلى طنجة، ومطالبته بتحرير المغرب، وتوجهه نحو الجامعة العربية، والجامعة الإسلامية، ورفضه ضمنيا وعمليا الانضمام لما كان يسمى بالوحدة الفرنسية.

منذ أن جاء «جوان» إلى المغرب وهو يخطط ليزحزح جلالة الملك، وحزب الاستقلال، عن فكرة المطالبة بالاستقلال، ولما انسدت أمامه الطرق لموقف الملك والشعب، من مطالبتهما بتحرير المغرب واستقلاله، صار يبحث عن طرق أخرى جانبية، يزحزح بها المغرب عن مطالبته بالاستقلال، وكان منها اتصاله ببعض الوطنيين، لتمييلهم لمشروع أتى به، في ظاهره الإصلاح، وفي باطنه الاستعباد المقنن، والانصراف عن المطالبة بالاستقلال، ولقد أشرت في السابق إلى المفاوضات التي كانت تجرى بين بعض الوطنيين، وبين جوان والكلاوي، وإلى التبرى من هذه المفاوضات، وما ينشأ عنها من طرف الأستاذين: محمد بن عبد الله، ومحمد العلمي، بالإضافة إلى السيدة حبيبة جسوس، رئيسة جمعية أخوات الصفا.

لم يطلع حزب الاستقلال على مشروع الوطنيين المذكورين في حينه، ولكن صارت تبلغنا عنه معلومات مضبوطة، ولقد جاء في نشرة من منشورات الحزب، قبل الاطلاع عليه ما يلي :

(المشروع الذي يقال إنه نتج عن مفاوضات جرت بين الجنرال جوان، وبعض الوطنيين، لم يعلن عنها إلى الآن بصفة رسمية، ولم يعلن أحد من هؤلاء الوطنيين، أنه راض عما نشرته بعض الصحف عنه، وقد قضينا السنة

الماضية (سنة 1948) في مداولات جرت بيننا وبين الإقامة العامة، وانتهت باقتناعنا، بأن المشروعات، لا ترمي أبدا للاستقلال الذي ننشده، وإنما تريد الاستعاضة عن الحماية، بما هو أعمق في الاستعمار، وهو فقد الذاتية، وقد تعودنا من الفرنسيين أن يسموا الأشياء بغير أسمائها.

ويدعي المروجون لهذا المشروع، أنه اتفق عليه بين كل من جلالة الملك، والجنرال جوان، ولقد سار الجنرال جوان على نفس السياسة التي اتبعها المقيم «لابون» سلفه، على ما بينهما من فرق، وكان أسلوب «لابون» أن يعلن في فرنسا، وفي مختلف الجهات، أنه على كامل الاتفاق مع جلالة الملك، وهو يقصد من ذلك، إقناع الرأي العام الفرنسي والعالمي، بنجاحه في مهمته، وكان هدف الوفد الأول لحزب الاستقلال في فرنسا[1] هو فضح الحقيقة، وإظهار مدى الخلاف الموجود بين العرش والحزب من جهة، وبين دار الإقامة من جهة أخرى، وقد أدى ذلك إلى إقالة المسيو (لابون).

ومن الطبيعي أن الجنرال جوان، لا يمكن أن يدعي موافقة الملك، على ما يقوم به من اضطهادات، فكان لزاما أن يخلق لذلك جوا جديدا، يتصل فيه مع بعض الوطنيين، ثم يدعي موافقة جلالته على نتائج اتصالاته، والذي نعلمه بصفة أكيدة، هو أن الخلاف على أشده، بين جلالة الملك، والجنرال جوان، حتى أن جلالته، اضطر أخيرا إلى إرسال احتجاج، قوي اللهجة لرئيس الجمهورية الفرنسية على تصرفات جوان، التي لا تمثل إلا الجور والطغيان.

أما رأينا في المشروع نفسه، فإن ما نشر منه في الصحف، يكفي للحكم برفضه، إذ أنه يخرج بالقضية المغربية، فيما يسمونه بفترة الانتقال من الوضعية الدولية، إلى وضعية ثنائية، تجعلها في دائرة النفوذ الفرنسي شكلا وموضوعا، ووجود نوع من الحكم الذاتي في هذه الفترة لا قيمة له، مع استمرار الحجر على سيادتنا، إلى آخر ما جاء في المشروع الذي ضاعت لي بعض أوراقه.

(1) كان الوفد متركبا، من : الحاج عمر بن عبد الجليل وعبد الكريم بن جلون، وأحمد الحمياني.

آراء بعض المطلعين في المشروع

اهتم بالمشروع كثير من الوطنيين، ومنهم مراسل مكتب المغرب العربي بطنجة، الذي كتب تعليقا عليه فقال : بدأت الدعاية الفرنسية، تروج لمشروع معاهدة جديدة، يراد بها إرغام (مراكش) على أن تكون تابعة لفرنسا بشكل آخر، يختلف عن معاهدة الحماية المعقودة سنة 1912م، لأن هذه المعاهدة، مكنت جلالة ملك مراكش، من أن يعارض السياسة الفرنسية، معارضة قانونية، وفرنسا تريد الآن أن تسلب الوطني الأول في مراكش، من هذا الحق، لتعطيه لحكومة يمكن أن تتلاعب بها، وتعزلها متى اتجهت اتجاها وطنيا، وبذلك تتخلص من المعارضة التي تلقاها من جلالة الملك، تلك المعارضة التي شلت يد الفرنسيين في هذه البلاد، ومنعتهم من المضي في سياستهم الاستعمارية، وتنوي فرنسا من ذلك أيضا، استغلال فئة من الوطنيين المعتدلين، الذين لا يستطيعون أن يبرروا وجودهم، إلا بهذا الاعتدال، والمعتقد أن الجنرال جوان، قرر استغلال المعتدلين، لتحقيق هذه الأهداف من جهة، وليبرهن للرأي العام العالمي من ناحية أخرى، أن فرنسا قد غيرت سياستها في مراكش، وليتمكن في نفس الوقت من القضاء على الأحزاب الاستقلالية، التي استفحل أمرها في تونس والجزائر ومراكش، ولا يوجد أحد في المغرب، يستطيع أن يتخيل أن مثل هذه الخدعة المكشوفة التي يتندر بها رجل الشارع يمكن أن تظفر بتأييد.

والاعتقاد السائد الآن، هو أن الجنرال جوان، قد أخفق إخفاقا تاما في تنفيذ المشروعات التي تعهد بتنفيذها عند تعيينه في منصب المقيم العام، سواء بطريق العنف، أو بطريق الخديعة، وهو يحاول الآن، أن يلجأ إلى الأساليب الإنجليزية، في التلويح بالعروض، حتى يشتت صفوف الوطنيين، التي عجز عن تشتيتها بالقوة، ولكن الوطنيين في مراكش، وسائر المغرب العربي، يحفظون عن ظهر قلب، تاريخ هذه الأساليب الإنجليزية في الشرق، والآثار المروعة التي تركتها، وهم يعرفون جيدا، يد فرنسا الحديدية، ولذلك فليس من الممكن أن تخدعهم، وتخفي خديعتها تحت قفاز من حرير.

على أن الشيء الذي لا يتجاهله الوطنيون في هذه البلاد، هو أن السلطات الفرنسية، قد عبأت كل قواها، لتقوم بدعاية واسعة النطاق، وخاصة في الشر ق العربي، لهذا المشروع، حتى تخفف من حدة المعارضة المغربية التي استفحلت في الشرق العربي، وحتى تضلل بعض الساسة الأجانب، وخاصة في أمريكا وروسيا. ويعرف الوطنيون أن وراء هذه الدعاية، خزانة سوداء مفتوحة الأبواب، وأن الصحفيين الأجانب، هم الذين تلجأ إليهم الدعاية الفرنسية، لترويج مشروعاتهم، ولكنهم في نفس الوقت، يومنون بأن الزمن كفيل بكشف الحقيقة التي لم يشك فيها أحد منذ اللحظة الأولى في المغرب العربي.

واتصل مندوب الجريدة التي سألت مندوب مكتب المغرب العربي، مندوب حزب الإصلاح الشقيق في دار مكتب المغرب العربي وتحدث إليه في شأن المشروع المذكور فقال : (إن كلا حزبي الاستقلال والإصلاح، متفقان في المبادئ والخطط، وهما الحزبان اللذان يكونان الأكثرية الساحقة في المنطقتين : السلطانية والخليفية، فإذا كان حزب الاستقلال يرفض المشروع، فلاشك أن حزب الإصلاح، يرفضه كذلك)، ثم استطرد قائلا : (وإن المشروع الذي نشرته «البلاغ» لمندوبها في طنجة، لا يحقق استقلال المغرب، وإنما هو مناورة فرنسية، يراد بها : (1) إيهام الرأي العام العربي، أن فرنسا تنوي أن تعطي المراكشيين حقوقهم المسلوبة. (2) كسب الوقت، ومحاولة تخدير الأعصاب للشعب المغربي، وصرفه عن المكافحة من أجل حريته التامة، واستقلاله الناجز)، ثم قال : (أما المفاوضة وسيف الحماية مصلت على رؤوسنا، والحريات كلها مسلوبة في المغرب، والأحكام العسكرية مفروضة شاملة لأغلب المناطق، فأمر لا يمكن أن نقبله، إلا إذا سلبنا حاسة الإدراك السليم، لقيم الأشياء).

تعريف بمكتب المغرب العربي

أشرت فيما سبق إلى أنه كان للمكتب العربي مندوب بطنجة، فما هو مكتب المغرب العربي ؟ وما هي مهامه ؟ وكيف تكون ؟ لابد من التعريف

بهذا كله،لأنه ناتج عن نشاط الحركة الوطنية المغربية، التي خرجت من النشاط الداخلي وحده، إلى النشاط الخارجي، للتعريف بأهدافها، والمطالبة بتحرير المغرب من قبضة الاستعمارين : الفرنسي والإسباني، ولمقاومة التوجه الاستعماري الفرنسي الذي كان مصرا على دمج المغرب في الاتحاد الفرنسي الذي نشأ وتكون بعد الحرب العالمية الثانية. (حرب 1939 - 1945).

لقد انعقد مؤتمر للمغرب العربي الذين كان أعضاؤه يمثلون : المغرب، والجزائر وتونس، وذلك بتاريخ 15 فبراير سنة 1947، وهي السنة التي زار فيها محمد الخامس مدينة طنجة. مارا بالمنطقة الخليفية، ليعلن توجهات المغرب الوحدوية والسياسية، سواء على النطاق الداخلي أو الدولي، وليعلن في خطبه هو وولي عهده، أن اتجاه المغرب المستقبلي والمتحرر، ليس اتجاها للاندماج مع فرنسا، ولكنه اتجاه للعالم العربي وللعالم الإسلامي، باعتبار أن الحضارة المغربية، حضارة عربية إسلامية، منذ حلول المولى إدريس بالأراضي المغربية، وخلال القرون التي تلت ذلك، سواء في عهد الأدارسة أو المرابطين أو الموحدين أو المرينيين أو السعديين أو العلويين، فلا يجوز، وليس من المقبول أن يتزحزح المغرب عن توجهاته التاريخية، إلى توجهات بعيدة عنه، وعن قيمه وتقاليده وتاريخه وحضارته.

ولقد شارك في المؤتمر التأسيسي، كل من البلاد التونسية، بواسطة مكتب الحزب الحر الدستوري بالقاهرة ودمشق، ومن الجزائر بواسطة حزب الشعب الجزائري، الذي كان يرأسه مصالى الحاج، ومن المغرب بواسطة رابطة الدفاع عن مراكش في مصر، والتي كان من أهم أعضائها، الاخوة : عبد الكريم غلاب ـ عبد المجيد بن جلون ـ أحمد بن المليح ـ عبد الكريم بن ثابث، وكانت الجلسة الافتتاحية يرأسها الرئاسة الفخرية، معالي الأمين العام للجامعة العربية، عبد الرحمان عزام باشا.

وكانت الموضوعات التي سيعالجها المؤتمر، هي : سياسة فرنسا الاستعمارية ـ الحركات الوطنية في بلاد المغرب العربي، والجامعة العربية، وكيف ترفع القضية المغربية إلى الهيآت الدولية، ثم الوسائل التي من شأنها

أن تعزز وسائل الدعاية في الخارج، حتى تصبح قضية بلاد المغرب معروفة في كل مكان، وانتخب الأخ عبد الكريم غلاب، سكرتيرا عاما للمؤتمر، وألقى كلمة عن أغراض المؤتمر، والمسائل التي سيعرض لها بالبحث، والدوافع التي دفعت إلى عقده.

ولقد جاء في كلمته ما يلي : (لم يعد من الخفي، أن الحالة في بلاد المغرب، خطيرة وخطيرة جدا. فقد كانت فرنسا وإسبانيا، تتبعان سياسة استعمارية، تقوم على أساس القوة والاستغلال، والأنانية والاستئثار، وتيقظت بلاد المغرب، فحاربت هذه السياسة، بالسيف تارة، وبالمقاومة تارة أخرى، وجاءت الحرب الأخيرة، فانبعث أمل المغاربة مع المبادئ الجديدة، التي حملها إلى العالم ميثاق الأطلنطي، وإعلان الحريات الأربع، فطالبت بلاد المغرب باستقلالها، ولكن جاءها الرد، في صورة مأساة مراكش الدامية، التي حدثت في يناير وفبراير سنة 1944، وفي صورة المجزرة البشرية المخيفة، التي ذهب ضحيتها ثلاثون ألفاً من عرب الجزائر الوطنيين في سنة 1945.

وانتهت الحرب، فهل وصلت بلاد المغرب إلى ما كانت تصبو إليه، من حرية واستقلال، كلا، فليس من السهل أن ينحسم الخلاف القائم بين فرنسا وإسبانيا من جهة، وبلاد المغرب من جهة أخرى.بمثل هذه التضحيات، ولكن الذي حصل، هو تطور خطير، في السياسة الاستعمارية الداخلية، التي تتبعها كل من فرنسا وإسبانيا، فقد أصبحت بلاد المغرب، مهددة بطغيان هجرة الإسبانيين، حتى أصبح نصف سكان مدينة تطوان، عاصمة المنطقة الخليفية ـ من الأسبان. وأصبحنا أمام فكرة صهيونية جديدة، تنفذ بالقوة، في بلاد المغرب، ثم اتجهت الإدارة الفرنسية إلى الاستغلال الاقتصادي، فعبأت جهودها، لإنشاء الشركات الفرنسية، لاستغلال موارد الثروة الزراعية والمعدنية في بلاد المغرب، ثم توسعت في انتزاع الأراضي من الوطنيين وإهدائها إلى المستعمرين من الفلاحين الفرنسيين، الذين يستثمرون الأرض، ويستعبدون أهلها، ولا تقل مأساة الحرية وانهزامها في هذا الجزء من العالم العربي، عن كل ذلك، خطورة واستفحالا. ففي كل من تونس والجزائر

ومراكش، لا توجد وسيلة من وسائل التعبير عن الرأي، ولا تتمتع هذه البلاد التي تكون جزءا كبيرا من العالم العربي، بأي مظهر من مظاهر الحريات العامة، وتسعى الإدارة الفرنسية، إلى فصل بلاد المغرب العربي، عن الشرق العربي، حتى تدبر مؤامراتها النهائية في الظلام، وحتى يتم لها ما أرادت في الخفاء.

ذلك سبب من أسباب عدة، دعتنا إلى عقد هذا المؤتمر، لدراسة ناحية الخطورة في السياسة الاستعمارية، التي تطبقها كل من فرنسا وإسبانيا في بلادنا) إلى آخر الخطاب القيم الذي ألقاه الأستاذ عبد الكريم غلاب في افتتاح هذا المؤتمر.

لقد تحدث في الجلسة الافتتاحية زيادة على غلاب، كل من الأمين العام للجامعة العربية، معالي عبد الرحمان عزام، والأستاذ أحمد أمين، وحضرته شخصيات كبيرة، مثل الشيخ عبد القادر المغربي، والأستاذ منصور فهمي، والأستاذ نجيب برادة.

هذا النشاط الذي قامت به لجنة الدفاع عن مراكش، مع ممثلي أحزاب المغرب العربي هو الذي كان يغيظ السلطات الاستعمارية الفرنسية في الداخل والخارج، وهو الذي كان يقضي على الدعاية الفرنسية ضد جلالة محمد الخامس، وضد حزب الاستقلال، وهو الذي يعطي الدليل على أن إخواننا الطلبة في مصر وغيرها من البلدان، كانوا يشعرون بمسؤولياتهم في خدمة بلادهم، ومكافحة المخططات الاستعمارية المختلفة، ويفضحها، وهو الذي يدل على أن الحزب منذ تكوينه وهو مهتم بقضية الطلبة، مهيأ لهم لأداء رسالتهم، لتبقى المسيرة متلاحقة مع بعضها، فيسير الخلف طبقاً لما قام ويقوم به السلف، وهو الذي كنا حريصين على أن نسير فيه في عهد الاستقلال، مثل ما سرنا فيه في عهد الحماية، ولكن الله غالب على أمره.

تأليف جبهة مغربية موحدة، تحت رئاسة البطل المغربي الخالد الذكر، الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي :

مادمت تحدثت عن مؤتمر المغرب العربي المنعقد سنة 1947، فلأشر هنا إلى أن النشاط الوطني المغربي، تعزز وتقوى بنزول الزعيم المغربي الإسلامي

الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي بالقاهرة، سنة 1948، لدى مروره بقناة السويس، قاصدا فرنسا، عندما قررت الحكومة الفرنسية، نقله من جزيرة (رينيون) إلى فرنسا، للتشويش على ملك المغرب، حسبما كانت تتصور وتتوهم.

لقد خيب الله مسعى ونوايا السلطات الفرنسية، وشاءت القدرة الإلهية، أن يكون وقوف الباخرة التي تقله بقناة السويس، طريقا لسراحه، واستقبال الوطنيين الأحرار له في قناة السويس، في حكاية يطول شرحها، وإقناعه بضرورة نزوله من الباخرة، هو وأفراد عائلته، ومنهم شقيقه الزعيم سيدي امحمد الخطابي، ثم استضافة مصر له، حيث نزل ضيفا على ملك مصر إذ ذاك، الملك فاروق بن فؤاد.

كان وجود ابن عبد الكريم في القاهرة تقوية لنشاط الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، والتف حوله ومعه زعماء المغرب العربي، أمثال الزعيم علال الفاسي وعبد الخالق الطريس والحبيب بورقيبة، وكل الوطنيين الموجودين إذ ذاك بالقاهرة.

وبعد فترة وجيزة من استقرار ابن عبد الكريم في القاهرة، قرر مع إخوانه الزعماء، ومريديه المخلصين، تأليف جبهة مغربية موحدة، تحت رئاسته للدفاع عن استقلال المغرب، والجزائر وتونس.

الجبهة المغربية الموحدة :

لقد جاء في النشرة التي كان ينشرها حزب الاستقلال، مقال صدر بتاريخ 14 يناير 1948. تحت عنوان : «**قنبلة الأسبوع**» جاء فيه :

حادثان استرعيا أنظار محرري الصحف الفرنسية هذا الأسبوع، أولهما : خبر ورد من القاهرة، يعلن تأليف جبهة مغربية موحدة، تحت رئاسة الزعيم محمد بن عبد الكريم، للدفاع عن استقلال مراكش والجزائر وتونس، والحادثة الثانية، هي المذكرة التي رفعها صاحب الجلالة، ملكنا المفدى بالأرواح، إلى م. فانسان أوريول، رئيس الجمهورية الفرنسية.

والواقع أن النطق المولوي الكريم، المرفوع في شكل مذكرة إلى الحكومة الفرنسية، كان قنبلة الأسبوع في الرأي العام الفرنسي، وقد كتبت عنه «نيويورك هرالدتريبون» في طبعتها الأوربية قائلة : (ما انفك الجنرال جوان، يلاقي معارضة شديدة في كل مشاريعه، من جانب حضرة صاحب الجلالة، محمد الخامس، ومن جانب حزب الاستقلال، وما انفكت هذه المعارضة، تزداد يوما بعد يوم، حتى أصبح التعاون بين المغاربة والفرنسيين، أمرا غير ممكن، واليوم يعود جلالة محمد الخامس، بعد خطابه الرنان الشهير بطنجة، فيؤكد من جديد، أن الحل الوحيد لمشكلة بلاده، هو إلغاء الحماية الفرنسية، وإعلان الاستقلال).

وقد غلطت الصحيفة الأمريكية في تأويلها للحوادث، حيث زعمت أن المذكرة المولوية، كانت بمثابة رد فعلي شخصي، من جلالته، على إثر تولي الزعيم ابن عبد الكريم القيادة رسميا لأحزاب المغرب العربي بالقاهرة، على أنه لا يقل وطنية عن أي وطني من رعاياه، وإذا قطعنا النظر عن الغلط الذي يكتنف تأويلات «نيويورك هرالدتريبون» نجد أن قوة الرأي العام المغربي، أخذت تفرض نفسها على الدوائر الأجنبية، وأخذت تدخل في حساباتهم، وفي تعليلاتهم للحوادث.

وقد التزم «الكيدورسي» جانب الصمت التام، عن المذكرة المولوية التي يقال إنها تشغل سبع عشرة صفحة، والتي كلفت م. ليفي بروفانسال وقتا كبيرا لترجمتها إلى الفرنسية، ولكن عندما أعلنت الصحافة الفرنسية الخبر، مصحوبا بتعاليق مسهبة، اضطر «الكيدورسي» أن يصرح أخيرا، بأن رئاسة الجمهورية الفرنسية، استلمت حقا رسالة من جلالته، وأن هذه الرسالة لا تحتوي إلا على شكايات فقط، ولا تتعرض مطلقا لقضية الاستقلال، ولكن الدوائر الصحفية، لم تعر لتأكيدات «الكيدورسي» أي اهتمام، فليست هذه المرة الأولى، التي يحاول فيها الساسة الفرنسيون، إخفاء الحقيقة المغربية، وتقليل أهميتها في تقديرات الرأي العام الفرنسي.

أما عن تأليف جبهة الدفاع الموحدة بالقاهرة، من الأحزاب الاستقلالية بالمغرب العربي، فقد كان من الأهمية في نظر المعلقين الفرنسيين، لدرجة أن الصحافة الرجعية، لم تستطع أن تشير لخبره، إلا مصحوبا بخبر خلاف مزعوم، بين حزب الاستقلال، وبين الزعيم الأكبر ابن عبد الكريم، وهذا الخلاف المزعوم الذي اختلقته الصحافة الرجعية، لتستطيع أن تدرج خلاله خبر اتحاد حقيقي، يبين بوضوح الارتباك الذي وقع فيه المعلقون الرجعيون في باريس، من جراء الخطوة المهمة التي خطتها الأحزاب المغربية، في سبيل توحيد جهودها وخططها، تحت قيادة بطل لا يشك شخص واحد على الكرة الأرضية، في مقدرته بميدان العمل.

فمن الغريب حقا، أن يعلن الرجعيون المسيطرون على الصحافة في فرنسا، خبر خلاف مختلق، في الوقت الذي يريدون أن يطلعوا من قرائهم، بخبر يقلق راحتهم، هو خبر اتحاد واقعي، مسجل في وثيقة، وموقع عليه من مسئولي الأحزاب المغربية، والقراء المغاربة يجدون في هذا «التفكيك» مظهرا للوسائل التي يلجأ إليها المعلقون على الأخبار في فرنسا، لصناعة الرأي العام، وتوجيه الأفكار، توجيها مزورا، لا صلة له بالحقيقة في نفسها، وبالواقع الذي لا تغير نتائجه «التأويلات».

وقد علقت الصحافة اليسارية هي أيضا على هذه الأخبار، بأحرف ضخمة، وفي الواجهات الأولى، ولكن اهتمامها كان منصرفا بالخصوص، إلى انتقاد الجنرال جوان، وإلى انتقاد سياسته الإستعمارية الرأسمالية، طالبة إبداله بشخص آخر، لا يظهر من الليونة والاستسلام، مثل ما أظهره الجنرال جوان، للرأسماليين الأمريكيين.

أما محطة الإذاعة الفرنسية، فقد أمطرت مستمعيها، بتعليقات مسهبة، ومقتطفات، ولكنها بالطبع كانت تستوفي كل ما تذيعه من بلاغ «الكيدورسي» ومن تصريحات موظفيه في الموضوع.

وهذه المرة الثانية، بعد الرحلة المولوية إلى طنجة، التي تأخذ فيها القضية المغربية، الواجهات الأولى في الصحافة الفرنسية، وتحتكر الافتتاحيات.

وهذه الظاهرة إن دلت على شيء، فإنها تدل على أن الرأي العام الفرنسي والدولي، لا يتأثر إلا من المفاجآت الصاخبة العنيفة، التي يتأثر منها كل واحد، ولا ينتظرها أحد، وإلا فالقضية المغربية، خارج كل مفاجئة صاخبة موضوعة على أحد ما توضع قضية، والموقف المولوي الكريم، واضح لا غبار عليه، وقد قابل الرأي العام الفرنسي بدهشة، المحاولة الجديدة، لصاحب الجلالة في سبيل الدفاع عن استقلال البلاد، لأن هذا الرأي العام الفرنسي (صنع) بعد طنجة، صناعة جديدة، وأفرغ في قالب أهله للاعتقاد بأن المشكلة المغربية، قد حلت في مصلحة الاستعمار المسلح، ضد الحق الأعزل، ولكن المذكرة الأخيرة، كانت تصحيحا لموقف الفرنسيين الذين لا يفهمون إلا من خلال صحفهم.

بلاغ من الأمانة العامة لحزب الاستقلال :

بمناسبة تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي، أصدر حزب الاستقلال البلاغ الآتي :

في هذا اليوم الأغر، تأسست بالقاهرة، «لجنة تحرير المغرب العربي» تحت رئاسة المجاهد الكبير، فخر العروبة والمغرب، البطل الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي، وهي تضم سائر الأحزاب الاستقلالية، بالأقطار الثلاثة، المغرب الأقصى، الجزائر، وتونس.

وينص ميثاق اللجنة، على أن :

(1) غايتها، هي تحرير بلاد المغرب العربي : تونس والجزائر ومراكش، من السيطرة والاحتلال الأجنبيين، بتحقيق جلاء الجيوش المحتلة، وحصولها على الاستقلال التام، والسيادة القومية الكاملة.

(2) المبادئ التي تسير على ضوئها هي :

أ ـ المغرب العربي، بالإسلام كان، وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلة.

ب ـ المغرب العربي، جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية، على قدم المساواة، مع بقية الأقطار العربية، أمر طبيعي ولازم.

ج ـ الاستقلال المؤمل للمغرب العربي، هو الاستقلال التام، لكافة أقطاره الثلاثة : تونس، الجزائر، مراكش.

د ـ لا غاية يسعى لها قبل الاستقلال.

هـ ـ لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات، ضمن نطاق النظام الحاضر.

و ـ لا مفاوضة مع المستعمر إلا بعد إعلان الاستقلال.

ز ـ للأحزاب الأعضاء في لجنة تحرير المغرب العربي، أن تدخل في مخابرات، مع ممثلي الحكومة الفرنسية والإسبانية، على شرط أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات، أولا بأول.

ح ـ حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام، لا يسقط على اللجنة واجبها، في مواصلة الكفاح، لتحرير البقية.

وأن حزب الاستقلال، إذ يفتخر بمساهمته في تأسيس هذه اللجنة، يعبر عن أمله الوطيد، في أنها بفضل قيادة رئيسها الهمام، ستخطو بالقضية المغربية، خطوات موفقة، لتحقيق مطامح الجناح الأيسر للعروبة، في الحرية والسيادة والاستقلال.

في يوم الاثنين 5 يناير 1948، الأمين العام : الحاج أحمد بلافريج.

بيان من بطل المغرب الكبير، حول لجنة تحرير المغرب العربي

أصدر بطل المغرب الكبير، الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي، رئيس لجنة تحرير المغرب العربي، بيانا بمناسبة تأسيس اللجنة، أوضح فيه الظروف المغربية والعالمية التي تألفت فيها هذه اللجنة المباركة، والأهداف

التي تعمل لها، والمبادئ التي ستسير عليها، وبعد أن استعرض الحركات الاستقلالية المؤسسة للجنة، قال :

(منذ الآن، ستدخل قضيتنا في طور حاسم من تاريخها، وسنواجه المغتصبين، ونحن قوة متكتلة، تتكون من خمسة وعشرين مليونا، كلها مجمعة على كلمة واحدة، وتسعى لغاية واحدة، هي الاستقلال التام، لكافة أقطار المغرب العربي.

وسنعمل على تحقيق هذه الغاية، بكل الوسائل الممكنة، في الداخل وفي الخارج، كلما استطعنا لذلك سبيلا، ولن يجد المستعمر بعد اليوم، منفذا لتثبيط عزائمنا، وإيقاع الفتنة بيننا، واستغلال تعدد الأحزاب، وتفرق الكلمة، لاستعبادنا وتثبيت أقدامه في بلادنا. فنحن في أقطارنا الثلاثة، نعتبر قضيتنا، قضية واحدة، ونواجه الاستعمار متحدين متساندين، ولن يرضينا أي حل، لا يحقق استقلالنا الناجز، وسيادتنا التامة.

وإنني إذ أعلن عن تكوين لجنة تحرير المغرب العربي، أتوجه إلى الشعوب المغربية، بتحيتي، راجيا من الله تعالى القدير، أن يوفقها في كفاحها، ويقوي ثباتها، ويديم اتحاد كلمتها.

كما أتوجه إلى الدول والشعوب العربية، بالتحية والشكر، على مناصرتها لقضية المغرب العربي، ولا يخالجني شك، في أنها ستستقبل تكوين هذه اللجنة، بالمؤازرة والترحيب.

ويسرني في الختام، أن أحيي إخواننا مجاهدي فلسطين الشقيقة، داعيا لهم بالفوز والنصر، ومؤكدا لهم، تضامن الأقطار المغربية معهم، وعزمها على اتخاذ جميع الوسائل الممكنة، للاشتراك في إنقاذ بلادهم، والمحافظة على عروبتها ووحدتها).

وكان يمثل الحزب في هذه اللجنة الزعيم علال الفاسي، والأخوين : أحمد ابن المليح وعبد الكريم غلاب، وكان مكتب اللجنة الموقت، يتركب من :

الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، رئيسا دائما.

الأمير امحمد بن عبد الكريم الخطابي، وكيلا دائما.

الأستاذ الحبيب بورقيبة، أمينا عاما.

الأستاذ محمد بن عبود، أمينا للصندوق.

تصريح للزعيم محمد بن عبد الكريم الخطّابي

بعد تركيب اللجنة الموقتة لتحرير المغرب العربي، صرح رئيسها محمد ابن عبد الكريم الخطابي لمندوب جريدة الأهرام بما يلي :

(يخطئ الذين يظنون أننا ـ نحن المغاربة ـ إنما نجاهد الفرنسيين لمجرد الجهاد والحرب، فالواقع أننا لا ندافع إلا عن كرامتنا وحريتنا واستقلالنا، وغير هذا وذاك من المبادئ والحقوق، التي ثار الفرنسيون أنفسهم من أجلها، حتى عدت بعد انتصارهم، مبادئ إنسانية عامة لِلنَّاسِ جميعا، يحاربون ويجاهدون في سبيلها)، ثم مضى يقول : (فإذا ظل الفرنسيون عند الروح التي يريدوننا على استمرار قبولها، وهي أن يظل الوضع بيننا، وضع سادة ومسودين، دون مراعاة لحقوقنا المشروعة، فلاشك في أنهم سيكونون هم الخاسرين، لأنهم يعلمون علم اليقين، أن شعبنا، قد صمم على الفوز باسترداد حقوقه كاملة، ومن الخطأ، الظن بأنه إذا أعطي المغاربة حقوقهم، كانوا بعد ذلك خصوما لفرنسا، فالواقع أنه مادام الجانبان يسيران على هذه الروح الديموقراطية الصحيحة، أي أنه مادام هناك اتفاق على الأهداف، والغايات العامة، فلا نحسب أن تقوم هناك، أية خصومة بين الجانبين، بل أحسب أن فرنسا تكون هي الكاسبة، وأن اتفاقها معنا، يكون أجدى وأنفع لها، وأكثر ضمانا لحفظ مصالحها وصيانتها في بلادنا. والفرنسيون لا يجهلون مدى المساعدات القيمة التي زودهم بها المغاربة في الحربين العالميتين الماضيتين معا، وفي الحرب الثانية، خرجت من أرض المغرب، الجيوش التي قضت على العدوان، في مصادره بالقارة الأوروبية، ويمكنني أن أؤكد، أن فرنسا نفسها

تستطيع أن تساهم باتخاذ خطوة حكيمة من جانبها، إذا هي دعت جانبا تلك السياسة التي تسير عليها الآن، وهي سياسة العنف والشدة، وكبت الحريات، والتحكم في جميع مرافق الحياة في البلاد، بحيث لا تدع لأهليها سبيلا ولو بسيطا، إلى الاستمتاع بحقوقهم الطبيعية، فلاشك في أن استمرار هذه الحالة، يساعد على شدة الضغط، الذي لابد أن يولد الانفجار. ولا ريب في أن الفرصة الآن مواتية، للوصول إلى حل، يسجل لبلادنا حقوقها، ويصون لفرنسا مصالحها التي كسبت بعضها بحكم الزمن، ولعل أوضح دليل على هذه الروح الطيبة المسالمة من جانبنا، أن أؤكد أننا بحاجة إلى معونة الفنيين الفرنسيين، فإذا سلمت لنا فرنسا بحقوقنا المشروعة، فلاشك في أننا نقبل مساعدة هؤلاء الفنيين لنا الآن، وفي العهد الجديد أيضا، لنفيد من خبرتهم، والثابت الآن، أن جميع الأعمال في أيديهم، ومن الصعب العسير بغير شك، أن ينتقل كل شيء إلى المغاربة الذين لا يكادون يشتركون في الإدارة الفعلية لحكم البلاد.

وهكذا ترون مدى شعورنا نحو الفرنسيين الذين يستطيعون الاطمئنان على حياة جاليتهم ومصالحها، الآن وفي المستقبل، بشرط أن يكون للمغربي في وطنه، الإشراف الأعلى في التوحيد والإدارة، وما نحسب أحدا، حتى الفرنسيين أنفسهم، إذا تجردوا من عواطفهم، وحكموا عقولهم، لا يقرونا على مثل هذه السياسة السخينة الحسنة، المشبعة بروح الود والمسالمة الشريفة.

وإذن، فمن الخير لفرنسا ـ ولمصالح الفرنسيين أيضا ـ أن تأتي خطوة المسالمة من جانبهم هم، فنحن مستعدون للتفاهم، لكن على أساس الاعتراف الكامل بحريتنا واستقلالنا، إلى أن يقول :

وإني على يقين وثقة، بأن في بلادي اليوم، هيآت وطنية حرة، توجه سياسة الوطن، توجيها صحيحا، مسترشدة في كل خطواتها برعاية ملك وطني، لا يصدر عنه أي شيء، إلا عما فيه خير بلاده ومصلحتها، دون اكتراث، إلا لما يحقق هذه المصلحة، مهما تكن العراقيل التي توضع في

سبيله، كما ثبت ذلك في جميع الظروف والأحوال التي كثيرا ما اصطدمت فيها فرنسا بالحركات الوطنية، فكان جلالته دائما، على رأس المناصرين لحركة الحرية والاستقلال (ثم قال الأمن :

إن العمل على تحقيق استقلال البلاد، لا يصون لفرنسا فقط، علاقاتها ومصالحها المعروفة، بل إن ذلك يكون من غير شك، ظهيرا جديدا يسند الجامعة العربية، وفي ذلك قوة لا يستهان بها، كما أن في تأييد الجامعة لفرنسا، نتيجة لهذا الشعور منها، ما يعينها على القيام من كبوتها التي خرجت بها، منهوكة القوى من الحرب، ونحن من أنصار الانضمام إلى الجامعة العربية، بعد أن نؤدي مهمتنا في استخلاص حقوق بلادنا. ثم ختم حديثه قائلا :

لقد جاهدنا بقوة السلاح، ورأى خصومنا كيف نستصيت في الدفاع عن بلادنا، لا ترهبنا قوة، ولا يخيفنا تهديد أو وعيد، على أن هذا لا يمنعنا من أن نصافح اليد التي تمتد إلينا، مصافحة مسالمة، لتقدم إلينا اعترافا شريفا باستقلالنا، وأرجو أن تخطو فرنسا هذه الخطوة الحكيمة، المسالمة من جانبها، لتبرهن بذلك على أنها حقا تدرك مقتضيات الظروف الحاضرة، وما قد يبدو عليه المستقبل من احتمالات ومفاجآت، لا بد أنها ستحتاج فيها إلينا، وما يحسب أنها تطلب ذلك منا، أو تطمع فيه، وهي تقف منا موقف الشدة والعنف) انتهى.

لقد تعمدت أن أثبت هذا الاستجواب الصريح والمفيد لبطلنا العظيم في مذكراتي، ليعلم ويتعرف الباحثون الجدد، والطليعة المستقبلية، على تفكير الوطنيين الأوائل، والزعماء المخلصين الصادقين وعلى آراء وأفكار البطل الخالد الذكر محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي حمل السلاح في وجه دولتين كبيرتين : فرنسا وإسبانيا أزيد من خمس سنوات، دفاعا عن استقلال بلاده وحريتها وانعتاقها من قبضة الاستعمار، وليتعرف الجميع أن البطل العظيم ابن عبد الكريم، لم يكن زعيما حربيا فحسب، ولكنه زعيم سياسي حكيم، عرف كيف يهزم خصومه ومحاربيه بقوة الإيمان والسلاح،

وقوة الكلمة والإقناع. فهذا الحوار الذي أجراه مع الصحيفة التي أخذناه عنها، يؤكد أن ابن عبد الكريم، كان له برنامجه العملي الواضح في السلم، مثل ما كان له توجهه العملي في الحرب. لقد نصح الفرنسيين أن يرجعوا إلى صوابهم، ويتعرفوا إلى مصالحهم، ويدركوا أن تعاونهم مع المغرب، وإعطاء حقوق المغاربة في الحرية والاستقلال، سيجلبان لهم النفع، وأن مساعدتهم الفنية للمغاربة، ستحقق للطرفين : المغربي والفرنسي، ما يطمحون إليه، كل من ناحيته، فهو لم يكن يرفض التعاون مع من يسعى إليه، وهو لم يكن رافضا الاستفادة من خبرتهم لتحقيق ما يصبو إليه المغرب من تقدم ورخاء، ولكن الشرط الوحيد والضروري لذلك هو الحرية والكرامة والاستقلال.

إن مقارنة بسيطة، بين خطاب الأمير ابن عبد الكريم للفرنسيين، وخطاب الجنرال جوان وخلفه الجنرال كيوم للمغاربة وملكها، توضح الفرق بين رجل ينشد السلم والعدالة والحرية، ورجل يمثل العنجهية والبغضاء وحب السيطرة، وليسا سواء فيما سيصلان إليه.

وحقيقة أخرى تستفاد من تصريحات الزعيم ابن عبد الكريم، تفند ما كان يروجه المغرضون القاصدون لتشتيت الوحدة المغربية الصامدة، فحين تحدث عن الحركة الوطنية المغربية التي كان بعيدا عنها طوال عشرين سنة في المنفى السحيق، تحدث عنها بالتقدير والثقة والاطمئنان، وحين جاء الحديث عن جلالة الملك محمد الخامس وصفه بالملك الوطني الذي لا يصدر عنه أي شيء، إلا لما فيه خير بلاده ومصلحتها، دون اكتراث، إلا لما يحقق هذه المصلحة، مهما تكن العراقيل التي توضع في سبيله، وأنه نور الله ضريحه على رأس المناصرين لحركة الحرية والاستقلال.

إن البطل ابن عبد الكريم صار إلى عفو الله، بعدما أدى واجبه كاملا، وأن المعترفين له بالفضل والمقدرين لما بذله من جهد في سبيل تحرير بلاده، يجب عليهم أن يتمعنوا فيما كان يريده ويسعى إليه، من حرية بلاده وعزتها وكرامتها ووحدتها تحت العرش المغربي الشريف، وأن فكرة التفرقة والتشتيت والنعرات لم تكن تخطر بباله، لأنها تخالف وتصادم عقيدته

وإخلاصه وتشبثه بالوحدة، فالمغرب موحد، وسيبقى إن شاء الله موحدا في ترابه وعقيدته ووطنيته ولغته، وسيبقى أبناء ابن عبد الكريم ومقدروه والمعتزون به، مهتدين بهدى مثل هذه التصريحات التي أفضى فيها وهو بالقاهرة، والتي أتمنى أن تتهيأ الظروف لنقل رفاته إلى بلاده، ليبقى إن شاء الله اسمه خالدا، ونضاله مضرب الأمثال، والقدوة الصالحة لمن أتى بعده.

لقد أتيح لي والحمد لله أن أزور بطل المغرب في بيته، عندما كان مقيما بالقاهرة، وأتناول معه طعام الغداء، وأجري معه حديثا طويلا، بمفردي، حول القضية المغربية، ومستقبل المغرب. وذلك في سنة 1357، وأعترف أنني وجدت في الرجل، الرجل المومن الصادق، المتمسك بإسلامه قبل كل شيء، وأن همه الوحيد والأساسي في حياته بعد تحرير بلاده وانعتاقها، هو الحفاظ على الوحدة، والتمسك بالإسلام، والسير على النهج الذي أتت به تعاليمه وتشريعاته، فرحم الله زعيمنا الخالد، وبوأه مقام صدق عند مليك مقتدر.

حول مذكرة حزب الشورى والاستقلال

جاء في نشرة الحزب الصادرة بتاريخ 4 فبراير سنة 1948 ما يلي بالحرف :

كنا كتبنا لكم بتاريخ 15 دجنبر سنة 1947 بشأن مذكرة حزب الشورى والاستقلال، التي كان قدمها في ذلك التاريخ، ونبهناكم :

1 - إلى ما بلغ علمنا عن مضمونها وفصولها.

2 - إلى رأي الحزب فيها.

3 - إلى موقفه منها.

وكنا وعدناكم، بأننا عندما تصلنا تفاصيل أخرى عنها، نخبركم بها.

والآن وقد نشروا نتفا منها، في جرائد الشرق، وفي جريدتهم نفسها، وأقاموا حول ذلك، دعاية واسعة النطاق. وجب أن نعود إلى الموضوع مرة ثانية، بقصد التذكير والتنبيه.

فأما موقف الحزب منها، فهو موقفه السابق، الذي كان قرره المجلس الأعلى، وهو عدم الدخول مع أصحابها في جدال صحفي، وأن لا ندخل معهم في السباب والشتائم بحال. ولكن عند ما ينشرون مذكرتهم، يضطر الحزب إلى إعلان موقفه منها رسميا.

وحيث أن المذكرة لم تنشر لحد الآن، فالحزب لايزال في قراره الأول، ولا يرى موجبا اتخاذ موقف، لأن ما نشر إنما هو نتف أو منتخبات من هنا وهناك، ولا يدرى هل ما لم ينشر ، أسوأ ما نشر، أو أحسن حالا، والحزب كما تعلمون، من عادته عدم التسرع في الأحكام، واتخاذ المواقف.

وأما ما بلغنا عن مضمون المذكرة، فإن ما نشر الآن عنها، يؤيد ذلك ويؤكده، على خلاف قليل، بين ما سمعناه، وما نشر. وكلامنا الآن، مع ما نشر منها، فإنه ولاشك أصح، وإن كان في المنشور منها أيضا خلاف واضح، بين ما جاء في جريدة «الرأي العام» وجريدة «البلاغ» المصرية، وأما رأي الحزب فيها، فسنبين عند كل فصل منشور من فصولها رأينا فيه.

وملخص ذلك، أنهم يقترحون. **أولا** : خلق جو سالم من التوتر، بأن يعلن رسميا حق الشعب المغربي، في تدبير شؤونه بنفسه، واعتبار مصالح المغاربة، ذات أسبقية في بلادهم، والصيانة التامة، لسيادة البلاد واستقلالها. الخ..

ورأينا في هذه النقطة، هو أن إعلان حق الشعب المغربي في تدبير شؤونه. الخ .. ليس له كبير جدوى، في تهيئ الجو، وتبديل السياسة بالمغرب، كما أنه ليس جديدا ما تقترحه المذكرة على فرنسا، أو تلزمها به، وذلك (1) لأن هذا الإعلان، منصوص عليه في ميثاق جمعية الأمم، التي وافقت عليه فرنسا، والتزمت العمل به (2) وقد صرح به، وأعلن عنه المقيم العام، في خطبه وتصريحاته غير مرة، وخصوصا في القنيطرة، ولكن أين هي نتائج هذا الإعلان الذي يمكن أن يستفيد منها : إن الحالة لاتزال هي هي، أو أشد، رغم هذا التصريح المكرر. (3) إن إعلان حق الشعب في الاستقلال، ليس هو الاعتراف بالاستقلال المنشود، والبون بينهما شاسع.

ثانيا : يقترحون فتح مرحلة انتقالية، تمكن المغرب من الخروج من طور الحماية، إلى طور الاستقلال، وذلك يكون : (1) بتأليف حكومة وطنية مغربية، تكون ذات صفة مؤقتة ومسؤولية مقررة، وتكون مالكة لكل حرية التصرف، بحيث تستطيع أن تؤدي مهمتها عن طريق الدستور. الخ..

ورأينا أن بقاء السلطة التشريعية، بيد جلالة الملك، ضمانٌ لحقوق المغرب، فلا يستطيع أحد أن يعبث بها، وهو حفظه الله، يدافع ما أمكن الدفاع، أما استلام السلطة من يد جلالته، ففيه خطر عظيم على البلاد، لأن شأن السلطان عظيم، ومقامه مكين، لا يمكن التهجم عليه، ولا يسهل الوصول إليه بأذى، بخلاف الحكومة، فلو بلغت من الوطنية والإخلاص ما بلغت، فمن السهل على الإدارة الفرنسية استبدالها في كل حين بحكومة غيرها، وقد تكون هذه الحكومة الثانية، ضعيفة أو خائنة.

ولا فرق بين هذا الفصل، وبين ما كان أشيع، من أن الجنرال جوان، يطلب من جلالة الملك، التنازل عن حق التشريع، لدولة الصدر الأعظم، إلا أن المقيم يطلبه للحكومة الحالية وهؤلاء يطلبونه لحكومتهم الوطنية. (2) الاستعاضة عن معاهدة الحماية، باتفاق موقت، محدود الأجل. ريثما يتم إبرام معاهدة نهائية، تقوم عل التحالف والمودة.

وبعد أن يؤكد فشل معاهدة الحماية، وعجزها عن تطوير المغرب وإنهاضه والسير به في طريق الرشد والخير، وبعد أن نعلن مرة أخرى، عما أصاب المغرب ـ بسببها ـ من ويلات ومحن، بسط الحزب القول عنها في كل مناسبة، فنظرنا أن معاهدة الحماية على علاّتها، مبنية على أساس الاعتراف والتسليم بالمعاهدات الدولية، بين المغرب والخارج، وخصوصا معاهدة الجزيرة، التي تعترف للمغرب بكيانه واستقلاله وسيادته ووحدة ترابه. فهي وإن حدت من استقلاله، وحجرت عليه بعض التصرفات، ولكنها تعترف بكيانه وسيادته واستقلاله الداخلي، ولها صبغة دولية أيضا، أما المعاهدة الموقتة التي يقترحونها، فإنما تخرج بالقضية المغربية، من تلك الوضعية الدولية، إلى وضعية ثنائية بينه وبين فرنسا، فيصير في دائرة النفوذ الفرنسي،

شكلا وموضوعا، ووجود نوع من الحكم الذاتي في هذه الفترة الانتقالية، لا قيمة له، مع استمرار الحجر على سيادتنا الخارجية، ومع منح فرنسا، المقام الأول، في شؤوننا الداخلية، وهذا علاوة على أنه لن يكون هناك ضمان لاستقلالنا بصفة دولية، لأن الوقت وقت انتقال واقع، برضى منا، واتفاق بيننا وبين فرنسا، ومعنى هذا أن الفرنسيين، يريدون أن يتحرروا مما تفرضه عليهم وضعية مراكش الدولية، فيخرجوا بالبلاد من حظيرة الاتفاقات الدولية، إلى حظيرة العلاقات الإقليمية.

ولذلك يعتبر الحزب أن كل فترة انتقال، لا يسبقها إعلان الاستقلال وضمانه، لا يمكن أن تعتبر إلا أسوأ من نظام الحماية الحاضر.

أما إبرام معاهدة التحالف النهائية، التي يشيدون بها، وأنها تكون خاتمة هذه المرحلة الانتقالية، فإن مذكرتهم، تقوم بالحرف في شأنها : (ويتم إبرام هذه المعاهدة، بتوفر الشروط السالفة الذكر، التي تمكن المغرب من إعداد وتنصيب الهيآت الشرعية المشرفة على تدبير الشؤون العامة) ومعنى ذلك أنه لا تبرم هذه المعاهدة النهائية، والتي بها فقط يعترف باستقلال المغرب، إلا بعد توفر الشروط السالفة الذكر، وما هي هذه الشروط السالفة؟ لم يسبق «للرأي العام» بيانها، بل أغفلها، ولكنها ذكرت في جريدة «البلاغ» المصرية، عند الكلام على تأسيس الحكومة الوطنية، فذكر في مهمتها، (العناية بإصلاح الكيان الاجتماعي، وتنظيم التعليم، وتعميم نظام التعاون العصري، بين العمال والفلاحين، كما تعنى بإعداد الرجال الفنيين المغاربة، للاضطلاع بمرافق البلاد العليا في المستقبل).

لاشك أن هذه هي الشروط المشار إلهيا، إذ لم يتقدم غيرها. ولكن هل هذه الشروط فقط، هي المذكورة في المذكرة ؟ أو هناك شروط أخرى، أغفلت حتى في جريدة «البلاغ» ويفهم مما يأتي، أن هذه الشروط، ستنفذ تدريجيا، ولا يخفى أن هذه المهمة، ستضطلع بها هذه الحكومة الوطنية في هذه المرحلة الانتقالية بالمعاهدة الموقتة، هي المهمة التي قصدت أول الأمر، من وضع معاهدة الحماية بالضبط، ومعاهدة الحماية لم تنفذ، ولم تحقق

للمغرب في ظرف 36 سنة كاملة، شيئا من أهدافها، فمن يضمن لنا أنها في هذه المرحلة الثانية، وفي هذه المعاهدة الموقتة، ستنفذ شيئا مما تحدثت عنه المذكرة، ونشره أصحابها. الحق أن هذا توريط، ومجازفة بمصير البلاد، في غير مقابل، فعلى المغرب الغرم، ولفرنسا الغنم.

(3) «العهد إلى مجلس وطني بوضع الدستور» وتشرح المذكرة، أو «الرأي العام» بعض المسائل الأساسية، التي يكفلها الدستور، وقد غفلت هذه المسائل جريدة «البلاغ» المصرية، لذلك لم ندر هل هي من صلب المذكرة، أو من تعليق «الرأي العام».

وعلى كل، فرأي الحزب في الدستور، واضح بين.

أما الدستور في حد ذاته، فهو من مطامح حزب الاستقلال، ومطالبه الأساسية، التي تقدم بها إلى جلالة الملك، في وثيقته التاريخية في 11 يناير 1944. ولكن الدستور في نظر الحزب، تابع للاستقلال، يأتي بعده لا قبله، لأن الدستور مظهر من مظاهر سلطة الأمة، ورقابتها على حكومتها، وهذا يتنافى مع الاحتلال الأجنبي، ولا يتفق مع طبيعته. ومن المعلوم أن هذه المرحلة الانتقالية، التي يفصلون برنامج العمل فيها، بما ذكر، تكون في دائرة الاحتلال الفرنسي، وتحت سلطته. ومن جهة أخرى، فإن عماد الدستور، هو الانتخاب والحرية، ويكفي ما شهده الجميع، في هذه الانتخابات التجارية والفلاحية، من تلاعب الإدارة، وضغطها وتدليسها، وخروجها أخيرا عن كل قانون، وفي كل جهة من جهات المغرب، مثال أو أمثله من ذلك، لا ينبغي أن تنسى، أما الحرية، فلا نكتفي في هذا الباب، بما يراه ويعرفه كل أحد منا، من إرهاق الشعب، وضغط على حرياته. ولكننا نذكر حديثا للجنرال جوان، مع مندوب جريدة «باريس ـ بريس» الباريسية، بتاريخ 13 يناير 1948، مما جاء فيه من كلام المقيم العام : (حيث إن اجتماعات بريئة، كالحفلات المدرسية، كانت تستغل لإقامة مهرجانات وطنية، بمجرد مشاركة أحد أعضاء عائلة السلطان، توجهت إلى هذا الأخير، لأطلب منه وضع حد لهذه المظاهرات العدائية لفرنسا، فكان جواب سيدي محمد بن يوسف : أنه

لا يستطيع منع المغاربة، من التعبير عن آرائهم، ولذلك قررت حذف الباعث لهذه الاضطرابات، وإيقاف ظهور العائلة الشريفة للجمهور، وعلى هذا القرار،احتج الملك في رسالته لرئيس الدولة الفرنسية، مبينا أنه يمس بحرمته، وهو يطالب بإلغاء هذا القرار، في أقرب وقت).

وقد سبقتنا حركات تحريرية في بلاد العالم، فما كان همها الأول، إلا الاستقلال، أما الدستور، فكان في نظرهم عملا داخليا، يأتي من بعد الاستقلال.

وهذه مصر في مراحل جهادها، كانت تطالب بالاستقلال فقط، فمصطفى كامل، هو صاحب فكرة لا مفاوضة إلاّ بعد الجلاء، وكان يطالب لمصر بالدستور، ولكن من بعد الاستقلال، وسعد زغلول ورفقاؤه، طالبوا بالاستقلال فقط، وعندما أرادت إنكلترا، أن تصرفهم عن فكرة الاستقلال، إلى فكرة الدستور والإصلاحات، وأرسلت إلى مصر، لجنة ملنر المشهورة، قاطعها المصريون، ورجعت على أعقابها بخفي حنين، فاضطرت إنكلترا، إزاء إجماع المصريين على المطالبة بالاستقلال ومقاطعة كل إصلاح مهما كان، إلا في دائرته إلى الاعتراف بهذا الاستقلال، وتأسست بعده الحكومة التي عهد إليها بتأسيس الجمعية الوطنية، لوضع الدستور، وقانون الانتخاب، وبعد سنة ونيف، أعلن الدستور.

على أن طلب الدستور في هذه المذكرة، قضاء على فكرة الاستقلال، إذ كيف نطلب من الدولة المحتلة، وضع دستور، نطبقه نحن في زمن الاستقلال.

هذا منطق لا يستقيم.

وتتكلم المذكرة في النقطة الرابعة، على وضع تشريع لمغربة إدارة البلاد بالتدريج، ونقل المسؤوليات من يد الفرنسيين إلى المغاربة، كلما تهيأ الفنيون، والأكفاء المغاربة، وكم هي المدة التي سيقطعها المغرب في هذه المرحلة، على هذه الصورة، ليصل إلى الاستقلال، يكفي أن نعرف أن مصر، قضت

في قطع هذه المرحلة، زهاء ثلاثين سنة، وهي معترف باستقلالها، فكيف بالمغرب الذي يريدون له أن يقطعها وهو غير مستقل ؟.

أما النقطة الخامسة، وهي تقترح إلغاء المناطق العسكرية، فلا عيب فيها، غير أنها كتبت بروح لا تؤمن بالاستقلال، لأنها تطالب بذلك في هذه المرحلة الانتقالية، مع أن الواجب كان يقضي باقتراحها في باب الجو السياسي، فهي به أنسب، وقد طالبت كتلة العمل الوطني بذلك في دفتر المطالب، منذ ثلاث عشرة سنة خلت، وكان ذلك في دائرة الحماية، لا في دائرة الاستقلال.

والنقطة السادسة، تشير إلى تنظيم الجيش الوطني، والشرطة الوطنية (والبوليس) بمساعدة الخبراء الفرنسيين، في شكل بعثات خاصة، يكون من اختصاصها أيضا تنسيق الدفاع المشترك، ويخشى أن يكون أصحاب المذكرة، قد غفلوا عما ينطوي عليه تنسيق الدفاع المشترك، من خطر على بلادهم، كما أغفلوا عن نشره في جريدة «البلاغ المصرية» إذ سيضطر المغرب بسببه للدخول بجانب فرنسا في الحرب، كما دخلت هي فيها، وقد تكون هذه الحرب، مع إحدى الدول العربية، أو الإسلامية، مع أن معاهدة الحماية، لا تلزم المغرب بالدخول في الحرب إلى جانب فرنسا.

ومن الغريب، أن تتبرع المذكرة بقبول الدفاع المشترك، وتغفل التعرض لتنظيم الاقتصاد المغربي، ولوضعيته الدولية، والتمثيل الخارجي، وكل هذا وذاك، ربما يشعر بقبول الدخول في الوحدة الفرنسية.

هذا ما نشر عن المذكرة في الجرائد، وأكثره معلول، أو غير مقبول. أما ما لم ينشر، فيخاف أن يكون شرا مما نشر، خصوصا وقد رأينا فيما نشر، تصرفا غريبا، إذ ينشر في مصر في بعض النقط، ما يغفل نشره في المغرب، وينشر في المغرب، ما يغفل عنه في مصر،وذلك فيما يظهر لأسباب، لا مجرد اتفاق.

ونختم بملاحظات عامة، حول المذكرة، وظروف تقديمها، وما أحاط بها من دعاية وتبشير. والحزب كما رأيتم، لا يؤيد هذه المذكرة، لا شكلا ولا

موضوعا، فأما من ناحية موضوعاتها، فقد عرفتم وجهة النظر، وأسباب الخطر، في نقطها الرئيسية التي نشرت، حتى لم يسلم منها من الطعن، إلا أقل القليل، وأما من ناحية الشكل، فالوقت الذي قدمت فيه، والشخص الذي قدمت له، والأشخاص الذين يتذاكر معهم في شأنها، كل أولئك غير مناسب، ولا ملائم لمصلحة البلاد. فموقف فرنسا من المغرب الآن، أسوأ ما كان في أي وقت مضى، فالرقابة على الصحف، وخنق الحريات، والتضييق على الوطنيين أشد وأقوى، مما كان عليه في زمن الحرب (2) إن هذه المذكرة على علاتها من عمل الشوريين، ورأيهم في حل المشكلة، ولكن ما رأي الجانب الفرنسي ؟ وما موقفه منها ؟ أنهم يقولون في دعايتهم، بأن المقيم العام الجنرال جوان، موافق على ما جاء في هذه المذكرة جملة وتفصيلا. ويقولون أيضا : (إن المبادئ الأساسية في المذكرة، لا تلقى في دوائر الحكومة الفرنسية في باريس معارضة ذات شأن) واستمع الآن إلى مندوب جريدة «باريس بريس» في حديث له مع الجنرال جوان، جاء فيه : أما عمل فرنسا ضد اكتساح الوطنية الذي لا مناص منه، فهو يتجلى في ثلاثة ميادين : (1) القمع، ويقتضي اتقاء الثورات، ورقابة الصحف الوطنية، واعتقال المسيرين. (2) الاقتصاد، وهو يرمي لتحسين نظام الحياة الاشتراكية، والزيادة في تصدير الفوسفاط، والفواكه والحبوب. (3) السياسة، وتشتمل على إصلاحات علمية وإدارية، تمكن المغاربة من مشاركة أوسع، في تدبير شؤون بلادهم.

فهذا هو البرنامج الذي وضعته الإدارة الفرنسية، للسير بالمغرب إلى هدفه، كما يقول الجنرال جوان في هذا الحديث (إننا عازمون على جعل المغرب، قادرا على تدبير شؤونه بنفسه، وإن آراءنا في هذا الباب، تذهب أبعد من آراء الوطنيين) وقد رأينا تصرفه ينطبق تمام المطابقة على هذا البرنامج، لا على مذكرة الشوريين، فالجو يزداد توترا، والحالة ضغطا وشدة، ليس مع الشعب فقط، بل مع جلالة الملك، والمخزن السعيد، وإلى يوم الناس هذا، يوقف الموظفون، افتياتا على المخزن، وبغير موافقته، ويولى آخرون في الوظائف بغير إرادته.

والحكم المباشر قد بلغ الآن عنفوانه، وأوح كماله. (3) يذكرون شفاهيا وفي الصحافة الخارجية، تأييد السلطان لهم. ولكن عند نشرهم في «الرأي العام» لمقال جريدة «البلاغ» الذي هو طبعا من صنيعهم، لم يجرءوا على نشر ما يتعلق بتأييد جلالته لهم، بل حذفوه، وانتقلوا منه إلى أشياء أخرى. ولو كان جلالته مؤيدا لهم، لنشروا ذلك في الداخل أيضا.

وهذا يؤكد ما كنا استنتجناه من عدم تأييد جلالته لمذكرتهم، لأنه عمل حزبي، وجلالته فوق الأحزاب. وإذا كان هناك مفاوضات أو مخابرات، تحظى بتأييده، فلا تكون إلا على يد مسؤولين، وبصفة رسمية. ومن الفكاهة في هذا الباب، أن جريدة «الأهرام» نشرت عن الجنرال جوان، في المؤتمر الصحفي الذي عقده بباريز، وقال عن حزب الوزاني : (إن هذا وضع مشروعا لدستور البلاد، وقدمه إلي، فنصحته بأن يقدمه للسلطان، لأنه رئيس الدولة، ولأن استشارته واجبة، وهو يقول : أريد هذا أو ذاك، فأنقل إرادته إلى الحكومة الفرنسية). (4) يجب التنبه إلى نقطتين اثنتين، ومعرفة نظر الحزب فيهما. الأولى : المرحلة الانتقالية، والحزب أول من ذكر بهذه النقطة، ولكنه يراها بعد إعلان الاستقلال والاعتراف به، ينبغي أن يقع فورا، ولكن استلام شؤون البلاد من يد الفرنسيين، يمكن أن يكون شيئا فشيئا في مرحلة انتقالية، يتفق على تحديدها في مفاوضات تقع بين دولتين متساويتين في السيادة، كما أن الحماية أعلنت فورا، وأخذت تنتزع من يدنا أصول السيادة المغربية، شيئا فشيئا، (2) يقول الحزب : لا مفاوضة إلا بعد الاستقلال، وقد جاءت هذه العبارة في قانون لجنة التحرير التي يرأسها بطلنا العظيم، الزعيم محمد بن عبد الكريم. ومعنى هذه العبارة في نظر الحزب، لأنها ذكرت في موضوع معين، ولا تكون إلا رسمية مع حكومة البلاد، أو مع وفدها الرسمي، لا مع حزب من الأحزاب، أن المفاوضة في تنظيم العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية والحربية، إن كانت مع فرنسا، لا تكون إلا بعد الاستقلال، ليكون المغرب حرا في اختيار الطريق التي يختارها، والحلول التي يرتضيها، أما إذا كان محجورا عليه، وفي ظروف الحماية، أو بشبهها، فهو لا يملك حق التعبير عن رأيه الصحيح، وسيكون مضغوطا عليه، ليعطي

أكثر مما يأخذ، وليقبل ما يعرض عليه صاغرا ذليلا، وأي اتفاق يكون بين حر وعبد، وسيد ومسود، أما مجرد المخابرات والمحادثات، وتبيين وجهة النظر، وإسماع الصوت وسماعه من الغير، فذلك عمل الحزب الذي ما انفك يوالي السعي له إلى الآن. وما الوفد الرسمي الذي تعاقب على باريز في سنة 1936، وما مندوبه الدائم إلى اليوم في باريز، إلا لهذه الغاية، ولكن هذا شيء، وما ينكره شيء آخر، وقد اتصل الحزب، ولا يزال يتصل ، بشخصيات ذات بال، ويبادلهم الرأي، ولكنه ما زعم ولا ادعى أنه دخل بذلك في مفاوضات. انتهى ما جاء في نشرة الحزب المؤرخة ب 1948/2/4 والمتعلقة بشأن مذكرة حزب الشورى والاستقلال التي قدمها إلى المسؤولين في ذلك التاريخ. ولقد أتيت بنص النشرة كاملا رغم طولها، لأعطي فكرة صائبة واضحة عن الجو السياسي الذي كنا نعيش فيه، ونحن نكافح المخطط السياسي الذي أتى به الجنرال جوان، والذي كان يرمي أساسا إلى زعزعة الملك والشعب عن فكرة المطالبة بالاستقلال، وقبول الدخول في الوحدة الفرنسية، وعقد اتفاق جديد بين المغرب وفرنسا، يعوض معاهدة الحماية التي كان يجد فيها معوقا أساسيا لما يطمح إليه، نظرا لجانبها الدولي الذي لا يمكن أن يغض عليه الطرف.

(2) لا أود أن أناقش ما جاء في مذكرة حزب الشورى والاستقلال زيادة على ما جاء في النشرة، إذ فيها جوانب متعددة، منها جوانب إيجابية، وأخرى سلبية، وقد تكون خطيرة، لأن الفرنسيين وسياستهم في ذلك الوقت، كانت ترمي كما ذكرت إلى محو كلمة الاستقلال، وإبدالها بكلمة الإصلاحات التي قدمها جوان لجلالة الملك في البروتوكولات التي أشرت إليها سابقا، وحتى فكرة الدستور كان يقبلها ما دامت تعوض كلمة الاستقلال، وأشير وأؤكد إلى أن حزبنا كان حذرا كل الحذر من الخروج عن فكرة الاستقلال التي طالب بها الملك والشعب، ولذلك كان رافضا كل مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال.

(3) إن نشرة الحزب التي أثبت نصها، تؤكد أن حزب الاستقلال رغم عدم موافقته على مضمون مذكرة حزب الشورى والاستقلال، ناقشها نقاشا

إيجابيا حسب ما كان يرى، و لم يستعمل في نقاشه الكلمات النابية والقاسية المنفرة، وإن دل هذا على شيء، فهو يدل على أن فكرة الحوار والمناقشة بالتي هي أحسن، كانت من توجهاته للوصول إلى الهدف المنشود، الذي هو تحرير البلاد واستقلالها قبل كل شيء، وأن هذا الاقتناع بضرورة الاعتراف بالاستقلال أولا وقبل كل شيء، جاء بعد التجارب المتعددة والمتكررة مع الفرنسيين، فلقد كانت كتلة العمل الوطني، طالبت بالإصلاحات التي أطلق عليها مطالب الشعب المغربي، وبقي الشعب المغربي يطالب بتحقيقها طوال عشر سنوات من 1934 إلى 1944 فلم يتحقق منها أي مطلب، لا في الناحية السياسية ولا غيرها، وقدم الشعب عدة تضحيات، كانت فيها السجون والمعتقلات، والمنافي ابتداء من 1935 إلى 1937 ثم في ظروف الحرب العالمية الثانية، حيث شارك المغاربة في الدفاع عن حرية الشعوب بدمائهم وما يملكون، فكانت النتيجة تحرير كثير من الشعوب، بعد انتهاء الحرب، وكان جزاء المغاربة تشديد الخناق على الحريات، والضغط على الشعب بجميع أنواع المكر، ثم كانت الخاتمة رمي آلاف المؤلفة من الوطنيين في السجون والمنافي، وخلع جلالة الملك عن عرشه، ونفيه وإبعاده إلى المنفى.

هذا المكر الاستعماري جعل الحزب يقتنع اقتناعا لا راد له، أن طريق التحرير، هي طريق الاستقلال، وأنه لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال.

التفاهم مع السلطات الاستعمارية الفرنسية، لإعطاء بعض الحقوق، لم يؤد إلى نتيجة حسب ما عشته طوال حياتي، لم يؤد إلى نتيجة مرضية أصلا، ففي عهد المقيم العام «بونصو» في الثلاثينيات ـ وكان هذا المقيم يريد أن يتفتح بعض الشيء ـ قام المعمرون الفرنسيون ضده، وليبرهنوا على احتجاجهم، ورفضهم التعاون معه، قاموا بحلق رؤوسهم إظهارا للغضب عليه ومطالبين بتغييره، فجاء المقيم المسمى «بيرتون» وكان مقيما عاما بتونس، ليعلن أمامنا وبوقاحة ونحن معه في جلسة خاصة، جاء ليعلن أن ما نطلبه من حريات، مستحيل التطبيق، وفي آخر عهده، تولى الحكم في فرنسا : الجبهة الاشتراكية الشعبية برئاسة «ليون بلوم» فظننا أن بعض الانفراج سيقع،

وتعطى لنا بعض الحقوق، ومنها الحريات العامة، وهكذا عندما عينت حكومته الجنرال «نوغيس» مقيما عاما بالمغرب، تقدمنا له بمطالبنا المستعجلة، وهي المطالب المختصرة من مطالب الشعب المغربي التي قدمت للسلطات سنة 1934، وهذه المطالب المستعجلة، كانت نتيجة عقد اجتماعات موسعة في دائرة كتلة العمل الوطني، وتهم بالذات : قضية الحريات العامة، وإصلاح القضاء والتعليم، وتمتيع الفلاحين بأراضيهم وحقوقهم، وإعطاء الحقوق للطبقة العاملة المغربية، مثل ما كانت للفرنسيين، إلى بعض المطالب الأخرى، في المجال الاجتماعي والصحي، فكانت النتيجة الواقعية بعد هذه المطالب هي الأحداث التي وقعت في أكتوبر سنة 1937 والتي قاسى فيها الوطنيون الصادقون من أعضاء الحزب الوطني والحركة القومية، المتاعب والأهوال، والسجون والمعتقلات، والتي نفي فيها زعيم الحزب علال الفاسي إلى مجاهل إفريقيا، حيث بقي سجينا أزيد من تسع سنوات، والتي نفي فيها كذلك داخل المغرب، الزعيم محمد بن الحسن الوزاني، تسع سنوات أيضا.

ولما أعلنت الحرب العالمية سنة 1939، اجتمعنا في الطائفة، وهي الجناح السري في الحزب، وتدارسنا الموقف من جميع جوانبه، وأؤكد أننا كنا عمليين في تحليلاتنا للوضع السياسي العالمي، فأدركنا خطر النازية التي تهدد السلام العالمي، ورأينا أن الواجب الوطني، يفرض علينا أن تكون مواقفنا كوطنيين تنشد الخير لبلادنا ولمستقبلنا، وتساءلنا هل مصلحتنا المستقبلية أن نختار الطريق الأسلم لبلادنا، بغض الطرف عن كل اعتبار، غير اعتبار صالح بلادنا المنسجم مع مبادئنا الأساسية، هل نحن مع ألمانيا التي تحارب فرنسا وحلفاءها ؟ نحن كنا في صفوف العاملين لتحرير بلادهم من سيطرة الاستعمار الفرنسي ؟ لقد اختارت بعض من الشعوب الانحياز إلى ألمانيا، ومنها فرنسا «بيتان» فهل نحن مع توجهات (بيتان) الذي أعطى تعاليمه للجنرال «نوغيس» مقيم فرنسا العام بالمغرب إذ ذاك، ليقاوم نزول الحلفاء الأمريكيين في الشواطئ المغربية ؟ أو نحن مع الذين تجمعوا في الحلف الأطلسي الذي التزم بضمان حريات الشعوب ؟ لقد انضم جناح كبير من

الفرنسيين للحلف الأطلسي، وقاوموا الاحتلال الألماني لبلادهم، وعلى رأسهم الجنرال «دوكول» فهل تسير سياستنا وتوجهاتنا مع هذا الجناح الفرنسي الدوكولي، رغم أنه لم يظهر لنا أي بصيص من الأمل جاء أو سيجيء به هذا الجناح الفرنسي المتضامن مع الحلفاء، والعامل معهم، إننا مضطهدون في العهدين: العهد البيتاني، والعهد الديكولي، فما هو الاختيار ؟ القضية ليست قضية العاطفة، ولا قضية عدم التفكير في المصير المستقبلي، ما هو مستقبل الإنسانية بعد هذه الحرب المدمرة ؟ وجاء الجواب عن تفكيرنا بعد المذاكرة والمناقشة، إن كان هناك اختيار، فليكن مع الذين تعهدوا بحرية الشعوب، وهم الحلفاء، وهم الجانب الذي فيه فرنسا (دوكول) وهكذا أعددنا تصريحا، قرأه أخونا المرحوم محمد غازي، أمام المقيم العام الفرنسي (نوغيس) بأننا في صفوف الحلفاء ومع فرنسا الحرة، وأننا مستعدون كل الاستعداد للمشاركة في ظروف الحرب، وإحقاق السلام العالمي، وتحرير الإنسانية المعذبة من ربقة الطغيان. وجاء هذا التصريح بعد اجتماع اللجنة التنفيذية الموقتة للطائفة.

محضر اللجنة التنفيذية الموقتة بالتوقيعات عليه :

وأثبت هنا نص محضر جلسة اللجنة التنفيذية الموقتة الذي اتخذ فيه قرار الانضمام إلى جانب فرنسا والحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وهو موقع من طرف أعضاء اللجنة التنفيذية المذكورة وهم بتوقيعاتهم الطائفية غير المعروفة : (1) يعقوب المنصور (وهو أحمد الشرقاو) (2) (وأبو عنان) (وهو سعيد حجي) (3) و(الحسن الأول بن محمد) وهو (أبو بكر القادري) ويوسف بن تاشفين وهو (الفقيه محمد غازي).

الحمد لله،

اجتمعت اللجنة التنفيذية الموقتة، المخول لها من الهيأة العليا، المتركبة من الأربعة والخمسة والمنفرد، حق النظر في الموقف، وتقرير الخطة المناسبة له، ولقد غابت عني بعض أسماء هؤلاء الذين أتذكر منهم : الاخوة :

(المرحومون (المعطي أباخاي، والحفيان الشرقاوي، وعبد اللطيف العتابي، ومسعود الشيكر)، وعبد الجليل القباج، وعبد الله الركراكي، ومحمد الفاسي).

وبعد أن درست الموقف الحالي من جميع جوانبه، سواء من ناحية الموقف الداخلي للحزب، أو من ناحية موقف الحكومتين، المغربية والفرنسية، أو من ناحية الحالة الدولية العامة، أصدرت البيان التالي : نظرا لكون الخطة العامة للحزب مبنية على طلب الحكومة بما فيه مصلحة البلاد، والتفاهم معها على ذلك، والتعاون النزيه، كلما أظهرت استعدادها، ونظرا لكون خطة الميثاق المؤرخ في 13 أكتوبر 1937[2] المبينة في فصله السابع، إنما كانت خاصة بالظروف المبينة في نص الميثاق المذكور. ونظرا لكون الظروف الدولية العالمية متحرجة، وقد يستهدف المغرب معها لأخطار جسيمة لا قبل له بها، وحيث أن ذلك يوجب إعادة النظر في الخطة التي تلائم الظروف الحالية الحرجة، قررت الرجوع إلى الخطة العامة للحزب التي جرى عمله عليها قبل صدور الميثاق المذكور، وهي : مطالبة الحكومة بما فيه مصلحة البلاد، والتفاهم معها على ذلك، والتعاون النزيه معها، كلما أظهرت استعدادها، وكتب بتاريخ 14 يوليه 1939 : يعقوب المنصور ـ أبو عنان ـ الحسن ابن محمد وفقه الله، يوسف ابن تاشفين.

لقد فوجئ الجميع بهذا التصريح، واعتبره النابهون حكيما، وزاد في قيمته الموقف الذي وقفه جلالة الملك محمد الخامس، عندما وجه خطابا تلي في المساجد بأن المغرب مع فرنسا ومع الحلفاء في هذه الحرب[3].

رغم هذه المواقف التي وقفها المغرب، ملكا وشعبا، فإن السياسة العامة في المغرب لم تتغير، ولم ينل المغاربة أي حق من الحقوق، وبقي المتعنتون

(2) الميثاق المذكور هو القرار الذي كان اتخذه الحزب الوطني في الاجتماع الموسع الذي انعقد بمنزل سيدي أحمد الشرقاوي، بالرباط، والذي اتخذ قرار مقاطعة الإدارة الفرنسية، نظرا للاضطهادات التي كان يلاقيها المواطنون، والذي نتج عنه نفي الزعيم علال الفاسي إلى الكَابون وذلك أواخر شهر أكتوبر 1937.

(3) لم أرد أن أناقش ما كان كتبه الأستاذ عبد الهادي بوطالب في الموضوع، وأكتفي بما وضحته وشرحته، والله وحده هو الموفق، وسيجازى كل واحد بما قدمت وكتبت يداه.

المتغطرسون من رجال الإدارة الفرنسية في مواقفهم من الشعب ومن حقوقه، وكان من أكبر المتغطرسين الجنرال (ميليي) مسؤول الإدارة الأهلية، وأعوانه ومساعدوه من رؤساء النواحي والمراقبين المدنيين والعسكريين، وأؤكد أن دار لقمان بقيت على حالها، الأمر الذي أدى بنا إلى اليأس من أي تعاون أو شبه تعاون مع السلطات الفرنسية لتحقيق مطالبنا كلا أو جزءا.

هذه الصورة القاتمة زادت قتامة، عندما علمنا بعد ذلك أن الزعيم علال، وهو منفي في الكابون، كان تقدم بمذكرة إلى الجنرال دوكول بمناسبة عقد اجتماع أو مؤتمر برازافيل، الذي قيل إنه يدرس الأوضاع الفرنسية في فرنسا وخارجها، لإنعاش فرنسا من كبوتها التي مرت بها في محنة الاحتلال النازي، لقد قدم الزعيم علال مذكرته مطالبا بتحرير المغرب، وتحقيق استقلاله، فدعى أولا إلى المذاكرة في برازفيل، ولكنه لم يحصل على أي وعد، بل استمع إليه، وأرجع إلى منفاه إلى أن انتهت الحرب، فأطلق سراحه سنة 1946 بتدخل من جلالة محمد الخامس نور الله ضريحه مع الجنرال دوكول.

وفي موضوع مؤتمر برازافيل، وحرص الفرنسيين على أن يبقى المغرب تابعا لهم، ومدمجا في سياسته صاروا يفكرون في إدماجه في نظام دفاع الحلف الأطلسي، وذلك في المؤتمر الوزاري الذي عقدته الحكومة الفرنسية يوم 12 غشت 1950.

ولقد عارض حزب الاستقلال هذا الإدماج بكل قوة. فأصدر بيانا موقعا من طرف الأمين العام بالنيابة المرحوم محمد اليزيدي، جاء فيه:

(لقد تحملت الأمة المغربية عبء حربين ، بجانب فرنسا والحلفاء، وها هي اليوم بعد مرور ست سنوات على تحرير فرنسا، تشعر شعورا قويا بأنها خدعت في ثقتها، وخاب ظنها. وقد كانت الحرب العالمية الثانية حربا تحريرية بالنسبة لسوريا ولبنان والهند وباكستان والفلبين وأندنيسيا والحبشة، ولكثير غيرها من الشعوب ، و لم يكن لهذه الانقلابات الهامة، أي أثر على

اتجاه السياسية الاستعمارية الفرنسية، التي بقيت متشبثة تشبثا أعمى، بنظريات القرن التاسع عشر، التي حكمت عليها الأمم المتحدة).

وإن هذه السياسة تحاول اليوم، الاستفادة من الظروف الدولية الحاضرة، لتمد في أجل الاستعمار، بدعوى مراعاة الضروريات الستراتيجية، من دون أن تحسب لمطامع الشعوب أدنى حساب.

لهذا كله، فإن حزب الاستقلال، الذي يعبر عن موقف الشعب المغربي، إزاء ما قرره المؤتمر الوزاري الذي عقدته الحكومة الفرنسية يوم 12 غشت 1952 من إدماج المغرب في نظام دفاع الحلف الأطلسي، وإبقاء الوضع السياسي بالشمال الإفريقي على ما هو عليه، يصرح بما يلي :

أولا ـ يذكر الحزب بأن الشعب المغربي لا يعتبر نفسه مقيدا بأي التزام تلتزمه الحكومة الفرنسية باسمه.

ثانيا ـ يؤكد بأن الشعب المغربي، متشبث بوثيقة 11 يناير 1944، وأن همه الأول هو حريته واستقلاله قبل كل شيء.

ثالثا ـ يعرب عن اقتناعه التام، بأن الاعتبارات الستراتيجية، لا تقدم على الاعتبارات السياسية، إذ الوضعية الستراتيجية لقطر من الأقطار، متوقفة على حالته السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

رابعا ـ يعلن بأن الشعب المغربي لا يمكنه أبدا، أن يعتبر نفسه حليفا لمن ينكر حقه في الحرية والاستقلال.

الرباط في 11 شتنبر 1950 . عن الأمين العام : **محمد اليزيدي**

وفي موضوع محاولة إدماج المغرب في الحلف الأطلسي، رفع حزب الاستقلال مذكرة إلى جلالة الملك وإلى مقيم فرنسا العام بالمغرب، لتوضيح موقفه من مقررات المؤتمر الوزاري، الذي عقدته الحكومة الفرنسية بباريس يوم 12 غشت 1950 وقد دفعت نسخ منها إلى مختلف القنصليات الأجنبية بالمغرب، وهذا نص المذكرة :

(تهتم الدول الغربية، بإدخال إفريقيا الشمالية، في نظام الدفاع المشترك لدول الحلف الأطلسي، وقد انعقد بفرنسا يوم 12 غشت 1950، اجتماع وزاري، حضره ممثلو فرنسا بالمغرب والجزائر وتونس ووزير الدفاع الفرنسي، وتقرر أثناءه، الكيفية التي تشارك بها إفريقيا الشمالية عند الضرورة، في نظام الدفاع الأطلسي. وتؤكد الأوساط السياسية الشبيهة بالرسمية، أن هذا المؤتمر الوزاري، قد اتخذ قرارات ثلاثة :

أولا ـ إدماج أقطار الشمال الإفريقي، في نظام الدفاع المشترك، لدول الحلف الأطلسي، بل ربما يتخذ الشمال الإفريقي، كقاعدة حربية، لتحرير البلاد الأوروبية، إذا ما وقع احتلالها.

ثانيا ـ إنشاء معامل لصنع السلاح في شمال إفريقيا، من أجل إمداد الجيوش المرابطة، وذلك تنفيذا لبرنامج التسليح الذي تضعه الحكومة الفرنسية.

ثالثا ـ وفيما يرجع للمشاكل السياسية والاقتصادية التي لها ارتباط وثيق بالشؤون الاستراتيجية تقرر فيها إبقاء ما كان على ما كان، رغبة في الاحتفاظ بالنظام والاستقراء.

ومن الواضح، أن هذه المقررات التي اتخذها المؤتمر الوزاري في شأن شمال إفريقيا، لها خطورة كبرى،في الظروف الدولية الحاضرة، لأنها بالنسبة للمغرب، تعتبر خرقا للمعاهدات الدولية التي تضمن السيادة المغربية، إذ لا حق للحكومة الفرنسية من الوجهة القانونية، أن تدخل المغرب بدون رضاه في أي حلف. وقد سبق لحزب الاستقلال، أن أوضح ذلك قي غير ما مناسبة، وخاصة في مذكرته المؤرخة بـ 27 فبراير 1949، أثناء المفاوضات المتعلقة بالحلف الأطلسي.

على أن ناحية الخطورة في الحالة الراهنة، ترجع على موضوع المقررات نفسه.

ذلك أن الشعب المغربي، الذي يكافح الاستعمار الفرنسي، كفاحا شديدا، يتساءل اليوم، عن حظه من الحرية والديمقراطية اللتين طلب منه أن يناضل من أجلهما في الحربين الأخيرتين.

لقد كان المغرب عند نشوب الحرب العالمية الأولى، مايزال في أول عهده، بنظام فرض عليه بالقوة، أثناء ظروف دولية خاصة، وتلبية لنداء جلالة ملك المغرب إذ ذاك المولى يوسف رحمه الله، توجهت فيها فيالق مغربية، إلى خطوط القتال، للمساهمة في تحرير (بلجيكا) و(لامارن والصوم) و(فركبان) وكان المغاربة يفهمون من هذه المساهمة، أن سينشأ عنها، بعد انتهاء الحرب، تعاون منتج، أساسه احترام السيادة، والنظم المغربية.

غير أنه بمجرد ما تم النصر، أخذت سلطات الحماية الفرنسية، تعامل الشعب المغربي معاملة الغزاة، فلم يعد المغرب، يعتبر كحليف وصديق، بل كقطر محتل مغلوب على أمره.

وهكذا سلبت الحكومة المغربية تدريجيا وبكيفية محكمة، سائر اختصاصاتها، وحلت محلها في سائر المراتب، إدارة فرنسية، تباشر الحكم بنفسها، بدون أدنى اعتبار للمعاهدات.

وأصبح هم الإدارة الفرنسية الأول، هو الاستيلاء على الأراضي، بحيث لم تمض سنوات قليلة، حتى كان أكثر من ميلون هكتار، من أجود الأراضي، قد سلب بطرق مختلفة من يد الفلاحين المغاربة، وأعطي لبضعة آلاف من المعمرين الفرنسيين.

كما وجهت إدارة الحماية جهودها، لتقويض دعائم وحدة البلاد المعنوية، سواء من الوجهة السياسية والإدارية، أو من الوجهة الثقافية والقضائية، رامية من وراء هذا الهدم، القضاء على الوحدة المغربية، التي بناها التاريخ، والدين الإسلامي.

إن هذه المواقف المتعنتة، والمتغطرسة، أكدت لنا في الحزب أنه لا أمل في أي مفاوضة، أو اتصال أو إصلاح، مع الوجود الفرنسي في بلادنا، وأن المطلب الأساسي، الذي يجب أن نعمل له، هو الاستقلال، فلا إصلاح ولا دستور، في ظل الاحتلال.

ومن الغريب العجيب الدال على تحجر الفرنسيين وغطرستهم، وتشبثهم بفرنسا ما وراء البحار، التي من جملة أقطارها في مبتغاهم البلاد المغربية، ما قابل به الجنرال دوكول الذي وقف صامدا عنيدا لتحرير فرنسا، ما قابل به جلالة محمد الخامس سنة 1945 عند ما دعاه لزيارة فرنسا بعد انتهاء الحرب، واستقبله الشعب الفرنسي استقبال رؤساء الدول الكبار، وقلده وسام التحرير الذي لم يظفر به أحد، غير «الجنرال دوكول» نفسه، الجنرال دوكول أثناء استقباله لجلالة الملك، تحادث معه جلالته في قضية مستقبل المغرب، وضرورة تمتيعه بحريته واستقلاله، فلم يستسغ «دوكول» هذا الطلب، ووعده بأن المغرب، ستتحقق فيه الإصلاحات، دون أن يظهر رضاه عن طلب الاستقلال.

و لم يقبل بهذا الاستقلال ويرتضيه، إلا بعد استقالته من رئاسة فرنسا.

كل هذا الذي ذكرت من معوقات في طلب الاستقلال، وعدم التسليم به، يدل من جهة على تحجر المسؤولين الفرنسيين فيما يتعلق باستقلال المغرب، لأنهم كانوا يريدون أن يبقى تابعا لهم، وجزءا تابعا لوحدتهم ونفوذهم، وهذا ما لم يدركه إخواننا في حزب الشورى والاستقلال، عندما اغتروا بما وصل إليهم عن الجنرال جوان، بأنه ربما يساعد على إعطاء الدستور، كمرحلة من مراحل تحقيق الاستقلال، وهذا ما جعلنا في تلك الفترة غير موافقين ولا راضين عن المذكرة التي تقدموا بها، ونشروا عنها في «الرأي العام» وفي جريدة «البلاغ» المصرية، ما كانوا على يقين من أنه يوصل إلى الاستقلال، وهو مطلب الدستور، الذي سيمحو لدى الفرنسيين فكرة الاستقلال ويمحوها من الوجود.

إن اقتناعنا بفكرة الاستقلال قبل أي شيء، وتشبثنا بأنه لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال، جاء منسجما ومتجاوبا مع ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي، والذي جاء فيه بالحرف: لا غاية يسعى لها قبل الاستقلال، ولا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات، ضمن نطاق النظام الحاضر، والذي أكد الزعيم الأكبر محمد بن عبد الكريم الخطابي في تصريحاته المتوالية، بأن

التفاهم مع الفرنسيين لا يكون إلا على أساس الاعتراف الكامل بحرية المغرب واستقلاله، والذي سيؤكده فيما بعد، البيان الذي صدر من أحزاب المغرب التي عقدت اجتماعا في طنجة في أبريل 1951 وهذا نص البيان :

(بيان موجه من أحزاب المغرب إلى الرأي العام المغربي والرأي العام العربي).

يسر أحزاب «الاستقلال» و«الشورى والاستقلال» و«الإصلاح» و«الوحدة المغربية» أن تعلن للشعب المغربي خاصة، وللأمم المتحدة عامة، أنها رأت، وقد بدأت قضية حرية المغرب، تأخذ مكانتها من الاهتمام الدولي، وسيرها إلى الأمم المتحدة، ضرورة توحيد الصفوف وجمع الكلمة، فاجتمع لهذه الغاية السادات : علال الفاسي، وعبد الخالق الطريس، والمكي الناصري، وأحمد بن سودة، نائبا عن السيد محمد بن الحسن الوزاني، لعدم تمكنه من الحضور، عند الشيخ المحترم محمود بك أبو الفتح، ووقعوا ميثاقا وطنيا قوميا، بحضور بعثة نقابة الصحافة المصرية، ومبعوث الجامعة العربية[4] ولقد بني هذا الميثاق على ما يأتي :

أولا ـ أن تعمل الأحزاب جميعها، لاستقلال المغرب، استقلالا تاما، فلا يقبل أي حزب مبدأ الانخراط في الوحدة الفرنسية، إنما تقوم العلاقات بين المغرب المستقل، وبين فرنسا، على أساس معاهدة جديدة.

ثانيا ـ إنه لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.

ثالثا ـ لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال.

رابعا ـ لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

خامسا ـ كل عمل يؤيد توجيهات الإقامة العامة، ضد جلالة الملك محمد الخامس، يعتبر خرقا لمبدأ الميثاق.

(4) هو المرحوم الأستاذ صالح أبو رقيق وكان عضوا أساسيا عاملا في جماعة الإخوان المسلمين، وقضى سبعة عشر عاما في السجن في عهد جمال عبد الناصر.

سادسا ـ تعاون مراكش مع الجامعة العربية وفي دائرتها، قبل الاستقلال وبعده، واجب قومي.

سابعا ـ يلتزم الموقعون، أن لا يقبلوا تركيب جبهة مع الحزب الشيوعي المغربي.

ثامنا ـ تؤسس الأحزاب الموقعة، لجنة اتصال وتشاور، مع الاحتفاظ لكل حزب بحريته ضمن هذا الاتفاق.

والأحزاب الموقعة على هذا الميثاق، تنتهز هذه الفرصة السعيدة، لتعبر لسعادة الشيخ محمود أبو الفتح بك، على شكرها وامتنانها للمجهودات التي بذلها، لتقريب وجهات النظر، والمساعدة والوصول لهذه الغاية المنشودة، كما تشكر حضرات أعضاء بعثة نقابة الصحافة المصرية، الأساتذة : محمد عبد القادر حمزة، ومحمد زكي عبد القادر، وحبيب جاماتي، وزكريا لطفي جمعة، وحضرة مندوب الجامعة العربية، الأستاذ صالح أبورقيق، والله في عون العبد،مادام العبد في عون أخيه.

طنجة في تاسع أبريل 1951.

كتاب حول التعريف بالمغرب :

كنا مع الاستعمار الفرنسي، بين كروفر، فهو قائم بحملة دعائية واسعة في الداخل والخارج، يشوه سمعة المغرب وملكه، ويتهم الملك بأنه يرفض الإصلاحات المقدمة إليه من طرف الإقامة العامة، ويريد أن يستأثر بالحكم الفردي، وأن حزب الاستقلال، لا يهدف إلا التشويش والهدم، وغرضه من ذلك كله، أن يضم المغرب إلى وحدته الفرنسية، ويعطي للجالية الفرنسية حق التمثيل وشبه المواطنة، لتصبح تلك الجالية الفرنسية تتحكم في المغرب ومقدراته وإمكانياته الاقتصادية، ويصبح الاقتصاد المغربي تابعاً قانونيا وعمليا للاقتصاد الفرنسي، كل ذلك لتحقيق ما كانوا يطمحون إليه بعد الحرب العظمى الثانية من إقامة ما كانوا سموه بفرنسا ما وراء البحار، وجعلوا لها وزيرا خاصا في حكومتهم، سموه بوزير ما وراء البحار، لم يكن

هذا الإلحاق الذي يريدونه ويعملون له، خاصا بالمغرب، ولكنه كان في نظرهم يعم «تونس» أيضا، أما الجزائر ، فكانت في نظرهم جزءا من التراب الفرنسي، فلم يبق إذا إلا المغرب لتكتمل الحلقة، ويصبح الشمال الإفريقي كله جزءا مكملا لفرنسا الأم، التي عاصمتها باريس، ويفقد المغرب ذاتيه الإسلامية، وكيانه الوطني، وحضارته العربية، وإنسيته الوطنية القومية، وتاريخه الحضاري القديم.

لقد قامت حركتنا الوطنية أول ما قامت على أساس تحرير المغرب من قبضة الاستعمار، وتقوية عقيدته الإسلامية، ووحدته الترابية والعقيدية والسلالية واللغوية، وتطويره في دائرة حفاظه على جميع مقوماته وقيمه المثلى، واعتزازه بثراته الحضاري العربي الأمازيغي، وعدم تبعيته لأي دولة أو حضارة غريبة عنه وعن ثراته، كنا ننشد التطور الرشيد الذي يرمي إلى أن يصبح المغرب دولة عصرية متقدمة في مجال الحضارة والتقدم والعمران، كباقي الدول المعاصرة الراقية، وكنا متفتحي الآفاق، نرفض الرفض القاطع الانكماش والجمود، ونعمل لفتح باب التعاون مع كل من يتعاون معنا لإسداء الخير لبلدنا ولغيرنا على السواء ولما حاول الفرنسيون التفريق بيننا، بخلق ما سموه : بالعنصرين البربري والعربي، نادينا بملء أفواهنا : أننا شعب واحد، لا فرق بين من يتكلم العربية، ومن يتكلم الأمازيغية، وكان شعارنا ونحن في معركة الدفاع عن الذات : (اللهم يا لطيف، نسألك اللطف فيما جرت به المقادير، ولا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر) ونادى إخواننا وأبناؤنا في الجبال الأطلسية وغيرها من النواحي البربرية، أننا جزء من كل، وفرع من أصل، نرفض التفرقة، و نعتز بتراثنا الحضاري اللغوي والديني والثقافي، وقام شباب الأطلس المتعلم في مدرسة آزرو والتي أسسها الفرنسيون لخلق التفرقة والعنصرية والتبعية لهم، قاموا بدورهم التاريخي في المطالبة بالاستقلال والحرية، ورفض الاندماج مع الاستعمار وأبناء المستعمرين.

وفي معاركنا ضد الإدماج مع الفرنسيين والتبعية لهم، والدفاع عن استقلال بلادنا قمنا بدورنا بما نستطيعه من دعايات، سواء في البلدان

العربية، أو البلدان الأجنبية وفي فرنسا نفسها، للتعريف بقضيتنا وببلادنا وبطموحاتنا، ولدى هيأة الأمم المتحدة وهكذا كانت لنا مراكز مفتوحة للدعاية والاستخبار في فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومصر وغيرها من الأقطار، وكنا نقدم لهذه المراكز التقارير المستفيضة عن الحالة في المغرب، والضيق الذي نعيش فيه، والاضطهاد الذي نعاني منه، وفقدان الحرية بكل أنواعها وأشكالها وتعددها.

وفي سنة 1951م الموافق 1371هـ وضع الحزب تقريرا ضافيا عن المغرب ككتاب جعل اسمه (المغرب) معرفا فيه (1) بالمغرب قبل الحماية (2) المغرب على عهد الحماية (3) إفلاس الحماية الفرنسية ففي الموضوع الأول، جاء تعريف بالمغرب : ماضيه ومساهمته في الحضارة الإنسانية (2) نظرة ديبلوماسية عن المغرب (3) نظام المغرب قبل الحماية.

وفي الموضوع الثاني، كان الكتاب حول المغرب على عهد الحماية الفرنسية : (1) مبدأ الحماية في القانون (2) معاهدة 1912 (3) خرق فرنسا لمعاهدة 1912 (4) تحريف مبدأ الحماية (5) السيطرة السياسية والإدارية (6) السيطرة القضائية (7) السيطرة الاقتصادية (8) السيطرة الاجتماعية (9) السيطرة الثقافية (10) خرق حقوق الإنسان.

وفي الموضوع الثالث والأخير، وهو إفلاس الحماية الفرنسية جاء ما يلي : (1) المقاومة الوطنية : المسلحة والسياسية (2) الأزمة المغربية (3) وجهة الاستعمار، في الظروف الراهنة (4) المطامح الوطنية.

ولقد جاء في تصدير الكتاب ما يلي :

في 30 مارس 1912م بعد سلسلة من الدسائس والتدخلات الأجنبية، فقد المغرب استقلاله ومقامه الذي كان يحتله في صف الدول المتمتعة بسيادتها الكاملة، ومنذ ذلك التاريخ، والشعب المغربي المغلوب على أمره، ما انفك يكافح للدفاع عن كيانه، واسترجاع حريته، تارة علانية، وتارة في طي الخفاء، وقد بقي هذا الكفاح، مجهولا في الخارج، من جراء حالة الحصار

الشديد، المستمر المضروب على المغرب، وإن عشرات الآلاف من المغاربة في الجبال والسهول، استشهدوا في سبيل انتصار المطامح الوطنية.

وهذه الوثائق، ترمي إلى إعطاء نظرة عامة، عن مختلف مراحل النضال القائم الذي لم ينقطع بعد، كما ترمي إلى تحليل مختلف النظام الاستعماري، الناتج عن معاهدة 1912 م وإلى إلقاء ضوء عن الأزمة المغربية الفرنسية الراهنة. (محرم 1371هـ أكتوبر 1951م).

وجاء في ختام التقرير أو هذا الكتاب، العنوان الآتي :

«المطامح الوطنية».

إن ما قاساه الشعب المغربي، من المحن والنكبات، جعله يومن بأن ازدهار مؤسساته وأنظمته الوطنية، وانتشار الحريات الديموقراطية فيه، وتطبيق الأوفاق الدولية التي وضعتها هيأة الأمم المتحدة، لفائدة الإنسانية، كل ذلك يتنافى مع الاحتفاظ بنظام الحماية الراهن.

لقد قاوم الشعب المغربي، بجميع ضروب المقاومة، الغزو الاستعماري، المتستر خلف مظاهر الحماية، وانتهت به مقاومته :

أ ـ بيان 11 يناير 1944 الذي تجلت فيه إرادته وتصميمه على إلغاء الحماية، واستقلال البلاد، وإقامة نظام ملكي دستوري.

ب ـ إلى ميثاق طنجة المبرم في تاريخ 9 أبريل من سنة 1951، بين الأحزاب الوطنية الآتية :

(1) حزب الاستقلال (2) حزب الشورى والاستقلال (3) حزب الإصلاح الوطني (4) حزب الوحدة والاستقلال.

وتتعهد الأحزاب الوطنية، في هذا الميثاق، بأن توحد جهودها، وتعمل جميعا في دائرة المبادئ التي قررتها، واتفقت عليها، كأساس لبرنامجها ونشاطها في الحاضر والمستقبل.

وتنحصر هذه المبادئ فيما يأتي :

أولا ـ أن تعمل الأحزاب جميعها، لاستقلال المغرب، استقلالا تاما، فلا يقبل أي حزب، مبدأ الانخراط في الوحدة الفرنسية، إنما تقوم العلاقات بين المغرب المستقل، وبين فرنسا، على أساس معاهدة جديدة.

ثانيا ـ إنه لا غاية يسعى إليها، قبل الاستقلال.

ثالثا ـ لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال.

رابعا ـ لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات، ضمن النظام الحاضر.

خامسا ـ كل عمل يؤيد توجيهات الإقامة العامة، ضد جلالة الملك محمد الخامس، يعتبر خرقا لمبدأ الميثاق.

سادسا ـ تعاون مراكش، مع الجامعة العربية، وفي دائرتها، قبل الاستقلال وبعده، واجب وطني.

سابعا ـ يلتزم الموقعون، أن لا يقبلوا تركيب جبهة مع الشيوعيين المغاربة.

ثامنا ـ تؤسس الأحزاب الموقعة، لجنة اتصال وتشاور، مع الاحتفاظ لكل حزب، بحريته ضمن هذا الميثاق.

أما موقف الحكومة المغربية، من نظام الحماية، فهو يتجلى لا من خلال التصريحات الرسمية التي أدلى بها صاحب الجلالة، في مناسبات مختلفة فقط، بل أيضا من المحادثات التي أجراها جلالته رسميا، مع الحكومة الفرنسية، أثناء زيارته لباريس في أكتوبر سنة 1950م.

بعض التصريحات الرسمية لجلالة محمد الخامس:

أدلى صاحب الجلالة في طنجة، بتاريخ 12 أبريل 1947 أمام السلك الديبلوماسي، الذي جاء يحيي جلالته، بالتصريح الآتي :

(لقد شارك المغرب في الحرب الأخيرة ـ كما تعلمون ـ بأبنائه، وبجميع ما لديه من وسائل، إلى أن تم النصر النهائي، وقد أخذت الشعوب اليوم تطالب بحقوق متلائمة مع العصر الحاضر، فمن العدل، أن ينال الشعب المغربي حقوقه المشروعة، وأن تتحقق مطامحنا ومطامحه التي هي مطامح جميع الشعوب).

كما صرح جلالته أمام الصحافيين بنفس التاريخ في طنجة :

(إن المغرب حريص على أن تكون له في المستقبل، علاقات ودية، مع جميع البلاد التي دافعت عن الحرية، وماتزال تدافع عن قضيتها، كما يود من صحيح فؤاده، أن ينال حقوقه كاملة، فمن البديهي أن المغرب، وبينه وبين بلاد الشرق العربي روابط متينة، يود أن تزداد تلك الروابط توثقا وتماسكا، لاسيما وإن الجامعة العربية، أصبحت أداة مهمة تقوم بدور عظيم، في السياسة العالمية).

وجاء في خطاب جلالته للشعب في طنجة أيضا :

(إن حق الأمة المغربية، لا يضيع، ولن يضيع).

وفي بلاغ أصدرته الكتابة الخاصة لصاحب الجلالة، بتاريخ شتنبر 1947 نجد ما يأتي :

(إن صاحب الجلالة، لا يعارض مطلقا، في منح رعاياه الأوفياء، حق الانتخاب، بل إنه يبين بأن هذا الحق، يجب أن يمنحوه بالشروط المعروفة، طبق قانون عادل.

فجلالته يعلق أهمية عظمى، على أن يكون حق الانتخاب على درجة واحدة، وأن يكون مماثلا في كل شيء، لنظام الانتخاب عند الشعوب الحرة).

وفي خطاب العرش، لسنة 1947 قال جلالته :

(إننا لم نحد عن الخطة التي سطرناها لأنفسنا في خدمة بلادنا، والسعي وراء مصلحة شعبنا، والإخلاص كل الإخلاص لمبدأ الإسلام

الديموقراطي، وبذل كل مواهبنا، حتى ينال رعايانا المخلصون، ما يحق لهم جميعا، من أن يكونوا أمة حرة، تتمتع بكل حقوقها الشرعية، وتحظى كأمة مسلمة، بوحدتها وسيادتها) وتتربع مكانها الذي تستحقه بين كل الدول الحرة، المتمتعة بكل ما يجب لها من الحقوق :

وفي خطاب العرش، لسنة 1949 :

(نحن متيقنون أن لا شيء يضمن المصالح العامة، مثل النظام الديمقراطي الذي سن الإسلام مبادئه الأساسية، قبل أن يأخذ شكله الحديث).

وفي خطاب العرش، لسنة 1950 :

(و لم يغب عنا لحظة واحدة، أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله، بلاد تتمتع بسيادتها وتمارس شؤونها بنفسها، هو الحكم الديمقراطي، الذي تقوم عليه الدول المعاصرة، انتهى.

هذا بعض ما جاء في التقرير الضافي الذي عرض فيه المشكل المغربي مع الحماية الفرنسية، والذي أكد أنه لا حل للمشكل إلا بالاعتراف باستقلال المغرب، وتحريره من ربقة الاستعمار).

ومن خلال هذا التقرير وغيره من المذكرات والبيانات التي أصدرها حزب الاستقلال في الأربعينيات والخمسينيات، ومن خلال الخطابات والمذكرات التي ألقاها جلالة محمد الخامس، أو رفعها للسلطات الفرنسية، يتضح للباحثين الدارسين، أن الأفكار والمبادئ الوطنية، كانت واضحة كل الوضوح، في اتجاهات جلالة الملك، وفي توجهات حزب الاستقلال، وأنها تنم عن وحدة في الرأي، وتنسيق في العمل لصالح المغرب، سواء في عهد الاحتلال، أو أوائل عهد الاستقلال، وأن هذا التنسيق المحكم بين العرش والوطنيين الأحرار، هو الذي مهد الطريق لتحقيق الاستقلال، وأن الجميع كان يرمي إلى تنظيم مستقبل المغرب في عهد الاستقلال، على أساس تقدمي

عصري ديمقراطي، يعطي المثال، بأن النظام المغربي الملكي، قادر على تطوير البلاد، وتسييرها حسب ما تتطلع إليه الشعوب التي كافحت المدد الطويلة من أجل التحرير والتطوير والتقدم والرخاء.

والواقع أن التضامن بين العرش والشعب الذي صارت عليه حركتنا الوطنية، قفل الطريق أمام المتآمرين من الأجانب والمتعاونين معهم من بعض المغاربة، حتى حققنا استقلال بلادنا، وكان أملنا أن يبقى هذا التعاون الوثيق الصادق بين الملك والحركة الوطنية الصادقة، لبناء الاستقلال والتقدم ببلادنا في طريق النمو والرخاء والهناء، ولكن ما لا يُدْرَك كله، لا يُتْرَك بعضه أو جُلُّه.

ويجب أن أسجل هنا حقيقة لا لبس فيها، أن الكفاح من أجل الحرية والاستقلال خلال الأربعينيات والخمسينيات، لم يكن من جانب واحد، ولكنه كان من الجانبين؛ جانب العرش، وجانب الشعب، فكل جانب أدى واجبه بصدق وإخلاص،وبذلك تحقق المرغوب. كما أسجل أن معركة الاستقلال والتهييء لتحقيقه، لم يبتدئ بعد نفي محمد الخامس، وبعد بروز حركة المقاومة الفدائية، ولكنه ابتدأ قبل ذلك بكثير في الأربعينيات والخمسينيات، وإذا كانت المقاومة المسلحة قامت بدورها لتحقيق الاستقلال، وإرجاع محمد الخامس من منفاه إلى عرشه فإن المقاومة السياسية خلقت الوعي، وربت وكونت الوطنيين المقاومين، وعرفت بالمشكل المغربي في الداخل والخارج، ودافعت وحمت الذاتية المغربية، والشخصية الوطنية لأمة المغرب، وقدمت التضحيات اللازمة في كل الظروف، وفي كل الأوقات، شادة عضد العرش المغربي، رمز العزة والكرامة والوحدة والالتئام، بالإضافة إلى أن المقاومة المغربية الرشيدة، انبثقت من خلايا وطنية، تربت في أحضان الحزب، وتشربت بمبادئه.

فبعض الدعاوى والأقاويل التي تريد أن تتناسى أو تتغافل عما قامت به الحركة السياسية الوطنية المغربية، دعاوى مغرضة وخاطئة، تريد أن تغير تاريخ المغرب الوطني وتشوشه، وتلقى عليه كثيرا من الضباب.

والجيل الجديد في أشد الحاجة إلى أن يتعرف التعرف الحقيقي، على ماضي بلاده الوطني، وعلى ما قدم المخلصون الصادقون من أعمال وتضحيات، يجب أن تبقى الحقائق واضحة المعالم أمامه، ليستنير بضوئها، ويهتدي بمعالمها ويفخر برجالها.

وإغفال التعريف بالرجال الذين خدموا المغرب، ودافعوا عن قدسيته وحريته، أمثال محمد ابن عبد الكريم الخطابي وموحى وحموالزياني وعلال الفاسي وعلال بن عبد الله ومحمد الزرقطوني والحاج أحمد بلافريج والحاج عمر بن عبد الجليل ومحمد بن حسن الوزاني وعبد العزيز بن ادريس والفقيه غازي والمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد والفطواكي وغيرهم من الرجالات الأفذاذ، إغفال التعريف بهؤلاء الرجال الأفذاذ، يعتبر من الجرائم التي لا يجوز السكوت عنها بحال من الأحوال، فالأمة التي تنسى تاريخ رجالها تفقد ذاكرتها وحقيقتها. فاستقلال المغرب، تحقق على يد هؤلاء الرجال ـ وفي طليعتهم محمد الخامس ـ رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فكان النصر المبين، وبقيت العزة لله ولرسوله وللمؤمنين.

تعرُّفي على محمد الخامس
وصفحات من جِهادِه

قلت في الحلقة السابقة، أن تحقيق الاستقلال، جاء على يد رجال صادقين، وفي طليعتهم جلالة محمد الخامس رضي الله عنه وأرضاه. فمن يكون محمد الخامس ؟ ما هي شخصيته ؟ ما هي الأدوار التي قام بها في معركة الاستقلال ؟.

محمد الخامس يستقبل وفد حزب الاستقلال بقصر آن لي بضاحية باريس بعد رجوعه من المنفى، ويظهر في الصورة مع جلالته من اليمين المرحوم الأستاذ محمد الفاسي فامحمد بوستة وأبو بكر القادري والمرحوم الفقيه محمد غازي.

لقد سبق لي أن أصدرت كتابا عن محمد الخامس، في سنة 1415هـ 1995م، عرفت به فيه جهد الإمكان، ولكن الحديث عن هذا الملك العظيم لابد أن يتكرر، ولابد أن يعرف بجميع جوانب حياته ونضالاته في معركة الاستقلال، لأن شخصيته تختلف كثيرا عن شخصية كثير من الملوك، سواء منهم المغاربة، أو غير المغاربة.

لقد ازداد محمد الخامس يوم 23 رجب عام 1327هـ الموافق عاشر غشت 1909م وبويع على عرش المغرب يوم 18 نونبر عام 1927، وكان سنه لدى مبايعته 18 سنة، وكان له أخوان أكبر منه سنا، كان أكبرهما، هو الذي سيتولى بعد والده، وشاءت الأقدار الإلهية، أن تتوجه الأنظار إلى سيدي محمد الخامس بعد وفاة والده المولى يوسف، وهكذا نودي عليه ملكا على عرش المغرب.

لدى توليه عرش المغرب، ألقى خطابا على الشعب المغربي قال فيه : (إن الشعب المغربي ينتظر منا من بين ما ينتظره، مجهودا مستمرا، لا من أجل تنمية سعادته المادية وحدها، ولكن لنكفل له أيضا، الانتفاع من تطور فكري، يكون متلائما مع احترام عقيدته، ويستمد منه الوسائل التي تجعله يرتقي درجة عليا في الحضارة، بأكثر ما يكون من السرعة).

إن قراءة لهذه الفقرات التي قالها محمد بن يوسف غداة مبايعته على عرش أسلافه، تشعرنا بالتوجه الذي كان يراود فكره، وهو يتحمل مسؤولية تسيير شعبه، وهي الأمانة التي تحملها لدى مبايعته.

ثلاث توجهات أساسية وردت في الخطاب، لابد من الإشارة إليها والتعرف عليها، **أول هذه** التوجهات، هو بذل المجهود المستمر، لتنمية بلاده في مختلف مجالات الحياة المادية، التي بدونها سيبقى المغرب واقفا عن أي تطور في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصناعية وغيرها.

ثانيا : العمل على تطوير المغرب في المجالات الفكرية والثقافية والعلمية التي تخرجه من التخلف الفكري والحضاري، الذي بدونهما يبقى معدودا

في صفوف الدول المتخلفة. **ثالثا** : الحفاظ على عقيدته الإسلامية التي بدونها يكون فقَد هويته الحقيقية وإنسيته وحضارته.

إن هذه الأعمدة الثلاثة التي أشار إليها وأكد عليها الخطاب، توضح لنا أن محمد الخامس رحمه الله، وهو لازال في مقتبل شبابه، ولدى مبايعته، التزم التزاما لا رجعة فيه، بأنه مسؤول أمام شعبه بالعمل على تطبيق هذه الالتزامات، وصيانتها، والدفاع عنها، في كل الظروف وكل الأوقات، فإذا ما تتبعنا الخطوات التي خطاها، والمواقف التي وقفها أثناء توليه الملك، وإمارة المومنين، للدفاع عن السيادة المغربية أمام الغزاة الاستعماريين، فإننا ندرك أن الحصانة الإيمانية، والشعور بالمسؤولية الثقيلة التي كان يتحملها، وهو يكافح المخططات الاستعمارية، كانت ملازمة له طوال وجوده على عرش أسلافه، كما ندرك الدوافع الشعبية التلقائية التي جعلت الشعب المغربي، يتعلق به التعلق النادر في التاريخ، والذي جعله هو يضع يده في يد خلص الوطنيين من أبناء شعبه، ليسير وإياهم في مكافحة الاستعمار، حتى تحقق الاستقلال.

والشيء الذي أريد أن أسجله بهذه المناسبة، أنه في الوقت الذي ألقى فيه خطابه المذكور، كانت جماعات من شباب شعبه، آمنت بضرورة توحيد فكرها، والعمل على جمع شتاتها، لأداء واجبها الوطني والعقيدي في التحرير والإيقاظ، والتطور، والتغيير.

لقد بويع محمد الخامس عام 1927، وقبل هذا التاريخ بسنة واحدة أي في شهر غشت 1926 كان تجمع صغير لشباب وطني بمدينة الرباط، في حديقة تسمى عرصة جسوس، وكان الداعي لهذا التجمع، هو المرحوم الحاج أحمد بلافريج الذي عمل على تكوين خلية وطنية، ألقى فيها خطابا وطنيا حماسيا، من جملة ما جاء فيه (بدون الحرية والاستقلال ، فإن ظلام القبر، أروح إلى النفس من نور الشمس) وقد سميت هذه الخلية التي ترأسها بلافريج : (أنصار الحق) ومن هذه الخلية ابتدأت أشعة الفكر الوطني تنتشر في الرباط، ثم تتصل بعد ذلك بغيرها من المدن.

وفي هذا الظرف بالذات، تأسست خلية ثانية بمدينة فاس، كان مؤسسها وعميدها الزعيم الخالد الذكر، محمد علال الفاسي، وكان أصغر بسنة أو سنتين من بلافريج، وعرف منذ مطلع شبابه بشاعر الشباب، حيث تغنى بشعره وهو صغير، وحيث نظم قصيدته المتداولة.

(أبعد مرور الخمس عشرة ألعب ... وألهو بلذات الحياة وأطرب)
وعندي آمال أريد بلوغها ... تضيع إذا لاعبت دهري وتذهب
ولي أمة منكودة الحظ لم تجد ... سبيلا إلى العيش الذي تتطلب
قضيت عليها زهرة عمري تحسرا ... فما ساغ لي طعم ولا لذ مشرب
بلوت يبني أمي سنين عديدة ... فألفيت أن النشء للخير أوب

كان علال يتقد ذكاء في جامعة القرويين، وكان محط الأنظار من طليعتها وأساتذتها، فعمد إلى تأسيس خليتين اثنتين : إحداهما ثقافية سلفية، والأخرى وطنية سياسية. ولقد ألقى علال خطابا في هذا الاجتماع جاء فيه (قبل أن نصلح الآخرين، يجب أن نصلح أنفسنا، إن إيماننا بالله، ليس من القوة كما يجب أن يكون، فإذا طهرنا أنفسنا، وإذا بشرنا بالإسلام الصحيح، فإنه بإمكاننا أن نقود هذه البلاد، إلى مستقبل باهر، فلنحرر نفوسنا، كي نحرر أجسادنا) ولقد نشأ عن هذا الاجتماع تكوين خليتين كما ذكرت : سياسية وإصلاحية الأولى : ترأسها علال الفاسي والأخرى ترأسها المختار السوسي، وكل من هاتين الخليتين،صارتا تعملان على النهوض بالمغرب، عن طريق توضيح الإسلام الصحيح الداعي إلى النهوض الفكري، والعمل الجمعوي لتحرير المغرب من ربقة الاستعمار، وتطهير العقيدة من الخرافات.

وفي (سلا) تأسست جمعية نحو سنة 1927 أسمت نفسها (الجمعية الودادية) ويقول مؤسسوها : إن معناها في اسمها، فهي عبارة عن جماعة من الشباب المغربي، أخذ على نفسه الاستقامة الدينية الأدبية والتخلق بالدين الإسلامي، وحفظ كيانه الوطني، وعمل لنصرة الحق ونشر الدين والفضيلة والعلم، ووقف حياته لخدمة بلاده وفداء نفسه في كل ما يجعلها في تقدم نحو العلا. وتجري نحو مقاصدها الصالحة بكل نشاط، وترمي إلى أشواط

بعيدة، بفضل أعضائها وتضحيتهم الصادقة، ومقصدها الأسمى أن تكون الأمة المغربية، تتمتع بكل قوتها، وتؤدي مهمات العمران الطبيعي المدني والشرعي الإسلامي، وأن يكون لها فروع في أنحاء المغرب، إلى آخر ما جاء في كلمة ألقاها أحد مؤسسيها.

وكانت تصدر جريدة خطية صارت أسبوعية، واسمها (الوداد) وكان يرأس تحريرها : سعيد حجي وتتجاوز الأعداد التي صدرت منها، أزيد من مائة عدد. والمعلومات التي في هذه الكلمة منقولة منها، عدد 52 الصادر بتاريخ 8 يناير 1929 ـ رجب 1347. وفي تطوان تأسست خلايا وطنية مخلصة أواخر العشرينيات كان في طليعة مؤسسيها الحاج عبد السلام بنونة والفقيه محمد داود، وبعدهما الزعيم عبد الخالق الطريس.

وفي مدن أخرى قليلة، كانت حركات أدبية وثقافية وتمثيلية في سلا وآسفي والدار البيضاء وطنجة وغيرها، تحدثت عنها في الجزء الأول من مذكراتي.

ومن الملاحظ الذي يجب أخذه في الاعتبار، أن المتولين لهذه الحركات الثقافية والسياسية، كانوا مختلفين بعض الاختلافات في تكوينهم الثقافي، فمنهم المثقفون ثقافة إسلامية عربية محضة، ومنهم الذين استقوا معلوماتهم وثقافتهم عن طريق الدراسات واللغة الفرنسية، ولكن الذي كان يجمعهم، هو ارتباطهم الارتباط الوثيق بالفكر الإسلامي السلفي الطاهر، والتزامهم الاستمساك بالثوابت الإسلامية.

أتيت بهذه البيانات، لأشير إلى أن الأقدار الإلهية التي جعلت محمد الخامس يتولى الملك في أواخر العشرينيات، هي التي هيأت وقدرت أن تبرز في الوقت نفسه جماعات من الشباب، يدعون لما دعا إليه محمد الخامس في خطاب تنصيبه على العرش من ضرورة تطوير المغرب وإصلاحه والنهوض به في دائرة العقيدة الإسلامية، والاستمساك بهويته، وارتباطه بحضارته، وهكذا بدأت الحركة الوطنية نشاطها وتوجهها العلني، لدى صدور الظهير البربري الاستعماري سنة 1930 والذي سأتحدث عنه في فصل آت.

التعرف على محمد الخامس، والاتصال به تدريجيا :

تعرفي شخصيا على محمد الخامس رحمه الله يرجع إلى سنة 1933، ذلك أنه في السنة نفسها كنا نظمنا نحن فئة من شباب سلا، شبه جمعية غير رسمية، أسميناها بعد ذلك بسنة (جمعية المحافظة على القرآن الكريم) وكان أعضاؤها من تلامذة المدارس، يجتمعون بعد صلاة المغرب بالمسجد الأعظم لتلاوة القرآن وترتيله كل يوم، ثم تطور فأعقبه اجتماع آخر كل يوم جمعة بعد صلاة العصر، تلقى فيه أحاديث ثقافية ووطنية وأخلاقية، وتنشد فيه أناشيد وطنية حماسية، وإسلامية نهضوية، وكان من جملة هذه الأناشيد : نشيد للمرحوم البليغ الأديب مصطفى صادق الرافعي الكاتب المعروف، نظمه (لجمعية الشبان المسلمين) وهذا نصه الذي كنت حفظته لتلامذتي في مدرسة النهضة :

«نشيد جمعية الشبان المسلمين»

ربنا إياك ندعو ربنا ... آتنا النصر الذي وعدتنا
إننا نبغي رضاك إننا ... ما ارتضينا غير ما ترضى لنا
أنفسنا طاهرة طهر الحرم ... تملأ التاريخ مجدا وكرم
وافيات بالعهود والذمم ... راقيات للمعالي والهمم
العلا إنَّ العلا ... واجبات المسلم
خير عالم خلا ... كان فينا ينتمي
للعلا فإننا ... أمة التقدم
للعلا وها أنا ... بحياتي ودمي
يا شباب العالم المحمدي ... ينقص الكون شباب مهتدي
فأروه دينكم ليقتدي ... دين عقل وضمير ويد
يا شباب العزمات المبرمة ... عرفوا الكون العلا والمكرمة
عرفوا الكون الهدى والمرحمة ... عرفوا الكون النفوس المسلمة
العلا إن العلا.....
إننا الطهر الأماجيد الألى ... نزلت لنا السما مُذ أُنزلا
ذلك القرآن أخلاقا علَى ... كوكب الأرض محمد العلا

ليس كالمسلم في الخلق أحد ليس خلق اليوم بل خلق الأبد
إنما الإسلام في الصحرا امتهد ليجيء كل مسلم أسد
العلا إن العلا.....
في ضميري دائما صوت النبي آمرا جاهد وكابد واتعب
صائحا غالب وطالب وادأب صارخا : كن أبدا حرا أبى
كن سواء ما اختفى وما علن كن قويا بالضمير والبدن
كن عزيزا بالعشير والوطن كن عظيما في الشعوب والزمن
العلا إن العلا.....
رب بالإسلام قد هديتني رب من نورك قد آتيتني
فعلي العهد ما أحييتني أحرس الكنز الذي وهبتني
أو أموت دونه موت البطل ثابتا أحيا بقلب من جبل
نيرا أحيا بروح من شعل جاهدا أحيا بجسم من عمل
العلا إن العلا واجبات المسلم
خير عالم خلا كان فينا ينتمي
للعلا فإننا أمة التقدم للعلا وها أنا
بحياتي ودمي

مثل هذه الأناشيد، هي التي كنا نحفّظها لتلامذتنا وشبابنا عموما، وفي ضوئها كانوا يربون على التعلق بدينهم، والدفاع عن وطنهم، والتغني بأمجادهم، والتخلق بالأخلاق التي جاء بها القرآن، ورسول الإسلام محمد عليه السلام، والتعريف بحقائق الدين الحنيف، الداعي إلى تنمية الملكات العقلية، والوجدان الروحي، والضمير الحي اليقظ، والشجاعة في الحق، والتعريف بسيرة الرسول الأعظم، محمد ﷺ، الذي هو القدوة الأولى والأسوة الحسنة للمسلم الصادق في إيمانه، والفخر بالإسلام الذي أتم الله به الدين، وجعل من يبتغي غيره من الأديان والعقائد والمذاهب والأيديولوجيات، خارجا عن الصراط المستقيم، وكانت هذه التعاليم وغيرها من التعاليم القرآنية، والأحاديث النبوية، هي روح الوطنية التي كنا ندعو إليها، ونعمل أن تسير نهضتنا على نهجها. وهكذا بارك الله في

دعوتنا، فالتف الشعب المومن حول الأفكار الوطنية السامية، وحمدنا الله تعالى أن جعل على رأس عرشنا الملك المومن الصالح سيدي محمد الخامس الذي جعل الإسلام، المنار الذي يهتدي بهديه، والدين الذي يتعلق ويفخر به، ومن أصدق من الله قيلا ؟ والله يهدي جيلنا الجديد، للسير على ما سار عليه سلفه الصالح، حتى لا يتيه في الضلال، وحتى يتشبث بما دعاه إليه رسوله عليه السلام الذي قال وقوله الصدق والحق (تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك).

كان محمد الخامس يتتبع هذه النهضة القرآنية التي انبعثت في سلا وغيرها من المدن وكان يبلغنا حينه، أنه كان يأتي متنكرا دون جلبة للمسجد الأعظم بسلا، ينصت لتلاوة القرآن، ويتعرض لرحمات الله الذي قال : ﴿وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون﴾.

وفي سنة 1933، قرر جلالته إدخال ابنه الحسن، إلى الكتاب القرآني الموجود داخل القصر الملكي، فاستدعى بعض أعضائه وبعض العلماء للمشاركة في الحفل الذي أقامه بالقصر الملكي بهذه المناسبة، واستدعى طائفة منا نحن أعضاء جمعية المحافظة على القرآن للمشاركة في هذا الحفل الأول من نوعه، وكانت أصوات التالين للقرآن الكريم ترفع إلى عنان السماء، وكان محمد الخامس مرتاحا كل الارتياح، وابنه الصغير بين يديه، والحاجب الملكي بجانبه، وبعد انتهاء القراءة أخذتنا سيارة كبيرة من القصر إلى سلا.

وفي سنة 1934، زار محمد الخامس مدينة فاس، وقبل الدخول إلى فاس، استقبلته في الطريق جماعة من إخواننا، كان من ضمنهم الزعيم علال الفاسي وبعض رفقائه، ورحبوا به، فكان أول لقاء بينه وبينهم، حيث تعرف إليهم بأسمائهم، فشكرهم على ترحيبهم، وكان من المقرر أن يؤدي صلاة الجمعة بالقرويين، فقامت فاس بمختلف طبقاتها، واصطفت في الطرقات المؤدية إلى القرويين، وارتفعت الأصوات هاتفة بحياة الملك والمغرب، منشدة الأناشيد الحماسية، فلما رأى الفرنسيون ذلك، استاءوا، وحصل ما لم يكونوا توقعوه من كثرة الهتافات، والترحيب بملكهم المحبوب، فأشاعوا أن

المستقبلين كانوا يهتفون بسقوط فرنسا، وطلبوا من محمد الخامس أن لا يؤدي الصلاة في القرويين، بل في مسجد آخر قريب من القصر، حتى لا تتكرر الهتافات المعادية لفرنسا، ولكن الملك لم يلب طلبهم، وقرر الرجوع إلى الرباط، في أسرع وقت، محتجا على عرقلة أدائه الصلاة في القرويين والترحيب به من طرف شعبه.

وفي الغد مباشرة وقع استدعاء من طرف الصدر الأعظم لإخواننا الذين سلموا عليه في طريق دخوله إلى فاس، فشكرهم باسم جلالته على حسن استقبالهم وحفاوتهم، وتحدثت صحيفة (عمل الشعب) التي كانت تصدر بفاس باللغة الفرنسية، عن حادثة منع الشعب من استقبال ملكه، وأصدرت عددا خاصا عن هذه الزيارة الميمونة.

لقد كان هذا الاستقبال الذي استقبل به محمد الخامس بفاس، واستدعاء بعض رجال الحركة الوطنية من قبل الصدر الأعظم، للتعبير عن رضى صاحب الجلالة بما قام به الوطنيون المخلصون بفاس، من ترحيب، فاتحة عهد جديد بين جلالته ورجال الحركة الوطنية، ثم صارت الاتصالات تتوالى بشكل غير مباشر، بواسطة أشخاص كانت لهم علاقات بمحمد الخامس، كان من جملتهم أوائل الأربعينيات: محمد الاغزاوي، ومحمد الفاسي، مدير جامعة القرويين. وفي الثلاثينيات التي تحدثت عنها وبالضبط في سنة 1933، أتيح لي شخصيا، لقاء حميمي مع محمد الخامس ضمن جماعة من إخواني الشبان في سلا، ذلك أننا كنا نلاحظ وبامتعاض، ضغط الفرنسيين على محمد الخامس من وراء ستار. حتى لا يتصل به الشباب الوطني الذي بدأ يتحرك، وكانت التقاليد المغربية تفرض استدعاء بعض الأعيان، بمناسبة الأعياد الثلاثة الرسمية، وهي : عيد الفطر وعيد الأضحى وعيد المولد النبوي، للسلام على جلالته والتبريك له بالعيد السعيد. فكان يتركب وفد من الأعيان تحت رئاسة باشا المدينة، للذهاب إلى القصر الملكي، ليهنئ جلالته بالعيد، وكان باشا المدينة يختار من الأعيان أشخاصا لا يتسمون بأي روح وطنية، ويتجنب استدعاء أي شاب وطني، فقررنا نحن شباب سلا الوطنيين، أن نغتنم فرصة

العيد، ونصعد إلى القصر الملكي، ولو بدون استدعاء من السلطة، وهكذا صعدنا ودخلنا القصر مع الداخلين من الأعيان، واختلطنا معهم، حتى لا ينكشف أمرنا، ولما نودي على أعيان (سلا) للدخول للسلام على جلالته، والتبريك له بالعيد، بقينا واقفين، و لم ندخل معهم ومع الباشا، ولما لاحظ قائد المشور السعيد، أننا لم ندخل مع جماعة الأعيان، ساءلنا من أنتم ؟ فقلنا: شباب سلا الوطني المسلم، وحين خروج جماعة الأعيان السلويين، نادى قائد المشور طبق العادة المتبعة : (شبان سلا الوطنيون الله يبارك في عمر سيدنا) فقصدنا قاعة الاستقبال التي كان جلالة الملك جالسا فيها للاستقبال، وسلمنا على جلالته مهنئين بالعيد، ثم وقفت أمامه، وألقيت كلمة ارتجالية، تهلل لها وجهه الشريف، وكان أول خطاب لي أمامه، كان هذا اللقاء في سنة 1933 وفي آخر سنة (34) كان لقاء معه، بواسطة الصدر الأعظم، حيث قدمنا له مطالب الشعب المغربي، وكان الوفد متركبا من : الفقيه محمد غازي والمرحوم عبد العزيز بن إدريس والحاج أحمد الشرقاوي، وأبي بكر القادري.

وفي هذه السنة أيضا صدر قرار من الصدارة العظمى، بجعل يوم 18 نوفمبر من كل سنة، عيدا وطنيا بمناسبة ذكرى جلوس جلالته على عرش أسلافه المكرمين.

الاحتفال بذكرى عيد العرش :

الاحتفال بذكرى جلوس الملك على العرش، لم يكن معمولا به قبل سنة 1934، ولقد تحدث الكثيرون عن فكرة الاحتفال بعيد العرش من أين جاءت، ومن هو المقترح الأول لها، ولقد كتب الزعيم محمد بن الحسن الوزاني في مذكراته أن الصحافي الجزائري محمد الصالح ميسة الذي كان يصدر مجلة اسمها : (مجلة المغرب) وهي مجلة ثقافية أدبية شهرية، شارك في الكتابة فيها جمهرة من الأدباء في ذلك الوقت، مثل: عبد الكبير بن حفيظ الفاسي ومحمد الفاسي وعبد الكبير بن عبد الحي الكتاني ومحمد بن العباس القباج ومحمد حصار وغيرهم من الأدباء والشعراء، ومن الذين كتبوا فيها الحاج عمر بن عبد الجليل، والمؤرخ عبد الرحمان بن زيدان، قال الوزاني أن الصحافي

الجزائري المذكور هو الذي اقترح أولا فكرة الاحتفال بعيد العرش، والواقع الذي عشناه في ذلك الظرف بالذات، أن الذي اقترح الفكرة هو الشاب اللامع الوطني المرحوم محمد حصار الذي كتب مقالا بتوقيع مستعار، تحت عنوان : (الأعياد الإسلامية) نعى فيه على الإدارة الاستعمارية، عدم اهتمامها بالأعياد الإسلامية : عيد الفطر، وعيد الأضحى، وعيد المولد النبوي، بينما تحتفل بالأعياد الفرنسية ومنها عيد 14 جوي. وفي آخر هذا المقال، دعا إلى ضرورة الاحتفال بجلوس صاحب الجلالة محمد الخامس على عرش أسلافه، ولقد علق صاحب المجلة (ميسة) على هذا الاقتراح، محبذا له ومؤيدا، فمحمد الصالح مِّيسَه كان مؤيد و لم يكن مقترحا.

أثبتت هذه التوضيحات، لأصحح حقيقة تاريخية، لا يصح إغفالها، والسكوت عنها، لقد انتشرت فكرة الاحتفال بعيد العرش أوائل سنة 1933 و لم يأت نوفمبر من السنة نفسها، حتى وقعت احتفالات شعبية بسيطة ولكنها معبرة، في كل من (سلا) و(الرباط) و(فاس) وربما بعض المدن الأخرى، وكذلك في باريس، حيث وجهت جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، برقيات تهنئة إلى جلالة الملك بهذه المناسبة، كما وجهت برقيات وركبت وفود للاحتفال في المدن المذكورة، ولقد كنت بدوري وجهت برقية تهنئة إلى جلالة الملك، باسم شباب سلا الوطني، نشرتها إذ ذاك (مجلة المغرب) كما نشرت غيرها، فليراجعها من شاء في العدد الصادر من (مجلة المغرب) بعد شهر نوفمبر سنة 1933، وفي الجزء الأول من مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، نشرتها بنصها الذي وردت به.

وأسجل هنا أنني لما بعثت برقيتي إلى جلالته بهذه المناسبة السعيدة، استدعاني بعد يوم أو يومين باشا المدينة، الحاج محمد الصبيحي لمنزله، فبلغني أنه تلقى أمرا من القصر الملكي، كي يبلغني شكر جلالة الملك ورضاه ودعاءه بهذه المناسبة السعيدة.

وفي العام التالي أي سنة 1934، صدر قرار الاحتفال الرسمي كما أشرت لذلك من قبل :

فالاحتفال بعيد العرش، لم يكن مفروضا من أحد، ولكنه كان مفروضا شعبيا تحقق به الارتباط الوثيق بين الشعب والعرش، ومع مرور الأيام زاد هذا الارتباط وتقوى، فكان الاتصال الوثيق والارتباط المتين، والتعاون والتضامن بين محمد الخامس، والرجال الوطنيين الأحرار، حتى تحقق الاستقلال، وتحرر المغرب، فكيف كان ذلك ؟

لقد بدأ التجاوب كما ذكرت في الثلاثينيات، وكانت إرهاصات تدل على هذا التجاوب العاطفي في كثير من المناسبات. ففي سنة 1938 ونحن في السجن أصيب جلالة الملك بوعكة صحية دخل إثرها إلى مصحة الطبيب (ديبواروكبير) ولما بلغ إخواننا في سجن على ومومن، خبر مرضه. أبرقوا له داعين له بالشفاء، وما أن بلغه الخبر، حتى أمر الصدر الأعظم أن يكتب لهم شاكرا راضيا، ولقد كانت الرسالة المرسلة من الصدر الأعظم موجهة في اسم الأخوين : الهاشمي الفلالي والمحمد بن الجيلاني بناني.

في الحقيقة لم نسمع و لم نقرأ في تاريخنا، أن ملكا من الملوك يكاتب مسجونين ويرضى عنهم، حتى جاءت رسالة باسم محمد الخامس تثني على مسجونين، وترضي عنهم، فليرحم الله محمداً الخامس، وليجعله مع الصديقين والشهداء والصالحين، ولدى الاحتفالات بذكرى عيد العرش، يتجلى هذا التعاطف بين الملك وشعبه بصورة لم تكن يظهر جزء منها لدى الملوك السابقين، رغم تعلق الشعب المغربي بالملكية، منذ إدريس الأول، لقد تشبث الشعب بملوكه، وخصوصا أولئك الذين قاموا بأعمال، وشيدوا مآثر ومدارس، وحرروا أجزاء من المغرب كانت محتلة من طرف أجانب، ولكن هذا التعلق القلبي القوي لدرجة أنه أثناء إبعاد الملك عن شعبه صار الشعب يراه في القمر، لم يقع مثله في التاريخ أبداً.

لقد تغنى الشعب كله بمحمد الخامس وكانت الأناشيد التي تنشد في الدور والمدارس والشوارع في كل المناسبات، تصك الآذان، وتنصت لها الأسماع، وكان الشباب بصفة خاصة من بنين وبنات، في المدارس وفي الأفراح، يهتفون بأصوات مرتفعة، محيين جلالة الملك، ومنشدين الأناشيد

المتعددة التي وضعها الشعراء المتعددون، لا أنسى ذلك اليوم الذي سافر فيه جلالة الملك إلى بعض الجهات النائية التي لم يسافر إليها و لم يزرها من قبل، وكانت الظروف أوائل الحرب، فتلقته الجماهير الشعبية بالهتاف والتحية، وخرج أطفال الكتاتيب القرآنية حاملين ألواحهم بأيديهم، يرتلون آيات من القرآن الكريم ثم يتبعون بنشيد المرحوم علال الفاسي الذي يقول :

يـــا مـلـيـــك المـغـــــرب يـــا ابـــن عـدنـــــان الأبـــي
نـحـــن جنـــد لـــلـفـــدى نـــــحـمـي هـــذا المـلـــك

إلى آخر القصيدة.

لقد فوجئ الجميع، وفوجئ الاستعماريون أكثر، بوصول نشيد علال إلى تلك الأصقاع التي كان الوطنيون ممنوعين من الوصول إليها.

لقد بارك الله في هذا الملك، وأعطاه من القبول والمحبة، ما لم يعط إلا للأبرار.

وأرجع بذاكرتي إلى أول يوم بويع فيه محمد بن يوسف سنة 1927، حيث أن يوم وفاة مولاي يوسف اختلفت الأنظار لدى رجال المخزن، ولدى رجال السلطة الاستعمارية، حيث كان قدور بن غبريط يرشح ابن المولى يوسف الكبير مولاي إدريس، الذين قالوا إنه كان أكثر شبها بأبيه، وكان الصدر الأعظم ومدير التشريفات الملكية الجزائري محمد المعمري، ورجال الإدارة الفرنسيين، يرشحون سيدي محمد، وكان المقيم الفرنسي العام تيودور ستيك، حسب ما عنده من معلومات وتقارير، يخشى من تولي مولاي إدريس، نظرا لطبعه الذي كان فيه بعض العناد حسب ما قالوا، وكان المقيم يوطد لسياسة جديدة في المغرب، تختلف عن سياسة ليوطي، ومنها أن يعملوا على تطويع الملك حتى يسير مع سياستهم دون اعتراض، ونظرا لأن طبع مولاي إدريس فيه بعض العناد، فإن السياسة التي جاء بها (سْتِيغْ) ربما تتعثر، ولهذا كان من رأيه ورأي المقري والمعمري، أن يتولى الملك الابن الصغير، وهو محمد ابن يوسف، الذي لازال إذ ذاك في سن 18، فليست له

طموحات سياسية في نظرهم، ويسهل تطبيق سياسة المقيم دون اعتراض يذكر، ويقول بعض الذين أرخوا لهذه الفترة : أنه كان بجانب الإقامة العامة جماعة من دهاة الاستعماريين أمثال : (بيلير) و(إريان بلان) والذين يعرفون حق المعرفة كثيرا من التقاليد المتبعة في المغرب في السابق، والتي من جملتها مبايعة الملك، لقد أشار هؤلاء الخبراء الاستعماريون بدورهم على تولية محمد ابن يوسف، فوقع الاتفاق بين كل من رجال الإقامة العامة الفرنسيين، وبين الصدر الأعظم ومدير التشريفات محمد المعمري، على تولي سيدي محمد الملك، والجلوس على عرش أسلافه، وهكذا وقع استدعاء بعض رجال المخزن، أمثال وزير العدل الفقيه الروندة، ووزير الأوقاف السيد أحمد الجاي، والحاج عمر التازي وزير الأملاك المخزنية، وغيرهم وقرروا تنصيب سيدي محمد خلفا لأبيه المولى يوسف؛ ثم أتبعوا ذلك باستدعاء بعض العلماء الذين يعتبرون هم أهل الحل والعقد، ومنهم الفقيه محمد بن رشيد العراقي والعلامة سيدي عبد الرحمان بن القرشي، وبعض الشخصيات الأخرى فبايعوا عمليا سيدي محمد بن يوسف يوم 18 نوفمبر سنة 1927 وفي اليوم الموالي تقدم المقيم العام تيودورستيك للسلام على الملك الشاب، وتهنئته، وتتابعت التهاني من ممثلي الدول الأجنبية، ومن الأشراف والأعيان، وكبار الموظفين.

أتيت بهذه التفاصيل لأوضح وأعطي بعض المعلومات التاريخية حتى لا تبقى مجهولة.

وهكذا شاءت الأقدار الإلهية أن تهيئ الظروف لمحمد بن يوسف رضي الله عنه، لا ليساير رجال الحماية الفرنسية في مخططاتها الاستعمارية الاستيطانية الإدماجية، ولكن ليصبح رائد تحرير المغرب من قبضة الاستعماريين : الفرنسي والاسباني، وليتحقق الاستقلال الوطني على يده وبقيادته، وليأخذ المغرب مكانته في المعمور، كقطر عربي أمازيغي مستقل، منتم إلى الجامعة العربية، وعضو أساسي في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومليكه هو رئيس لجنة القدس، والدفاع عن تحرير فلسطين من قبضة الصهاينة الماكرين.

التهييء للمطالبة بالاستقلال :

في سنة 1942 كانت مرت على اشتعال نار الحرب العالمية الثانية نحو من ثلاث سنوات، وبدأت تباشير التغلب على ألمانيا ومن معها، تظهر للعيان، وصارت الجيوش الأمريكية تأخذ مواقعها في بعض الأماكن البرية والبحرية الاستراتيجية، وهكذا نزلت بعض الجيوش الأمريكية في بعض الشواطئ المغربية، مثل شواطئ القنيطرة والدار البيضاء.

كان المقيم العام الفرنسي إذ ذاك، هو الجنرال نوكيس، وكان منقادا في سياسته إلى المارشال (بيتان) الذي خضع لألمانيا عندما احتلت جيوشها الأراضي الفرنسية، وهكذا أعطى أوامره للجيوش التابعة له في المغرب، من فرنسيين ومغاربة لمقاومة الجيوش الأمريكية النازلة على الشواطئ المغربية، وزاد بأن طلب من جلالة محمد الخامس أن يغادر الرباط، ويستقر بفاس ليبتعد عن أخطار الحرب.

وما أن علمت (الطائفة) وهي الجناح السري للحزب الوطني بخبر ما طلبه نوغيس من جلالة الملك، وأدركت أخطار ما سينتج عنه، حيث أنه سيؤول لدى الأمريكيين والحلفاء، بأن ملك المغرب غادر الرباط، والجيوش المغربية تقاوم النزول الأمريكي، ومعنى ذلك أن المغرب أشهر الحرب على أمريكا وحلفائها، مع أن الملك لم يستشر في الأمر، وإنما الجنرال نوغيس، هو الذي اتخذ هذا القرار.

لم يكن لدى(الطائفة) اتصال مباشر بجلالة الملك في تلك الظروف، ولكن بعض الاتصالات غير المباشرة، كانت تقع بواسطة الأستاذ محمد الفاسي مدير جامعة القرويين إذ ذاك، باعتبار أن جلالة الملك عندما عين الفاسي مديرا للقرويين، كان يتابع التطورات التي تقع فيها، والإصلاحات التي يطبقها المدير المذكور بأوامر من جلالة الملك. وهكذا كان اتصال الفاسي لا يلفت نظر الإدارة الاستعمارية، ولا يقلقها. فاغتنمت (الطائفة) إمكانية الاتصال بجلالة الملك عن طريق الأستاذ الفاسي، وكلفته أن يبادر بالاتصال به، ويوضح له أن قبوله السفر إلى فاس، سيؤول التأويل الذي

شرحته من قبل، ولذلك ترى (الطائفة) أن يرفض جلالته ما طلبه منه نوغيس من مغادرة الرباط والذهاب إلى فاس، ولما بلغ الفاسي ما كلف بتبليغه لجلالة الملك، وجده مقتنعا بنفس الرأي، مقررا أن لا يغادر الرباط مهما كلف الأمر، وكيفما نتج عنه.

واغتنم جلالة محمد الخامس زيارة الفاسي ومذاكرته معه، وإخباره بما تقترحه عليه (الطائفة) فسأله عن أعضائها إذ ذاك، وما يقومون به من أعمال، وما يتتبعونه للأحداث، وتطورت المحادثة من قضية الجيوش ومقاومتها، إلى توثيق العلاقات مع رجال الطائفة، الذين تعرف على بعضهم معرفة عينية بعد ذلك.

وبعد مضي بعض الأسابيع والشهور، حصل اجتماع تاريخي هام، تعهدت فيه (الطائفة) لجلالة الملك بالعمل على استقلال المغرب ووحدة ترابه، بقيادة ملكه المفدى محمد الخامس، وتعهد جلالته بأن يعمل يدا في يد مع رجال الطائفة للغاية نفسها، وابتدأ عهد جديد تضامني وثيق، بين جلالته ورجال الحركة الوطنية (الطائفة)، وسارت السفينة مجراها، باسم الله مجراها ومرساها.

والواقع أنه بابتداء هذا العهد، خطت القضية الوطنية المغربية خطوة جبارة في مجالين اثنين؛ أولهما : تجاوب العرش المغربي بقيادة عاهله العظيم محمد الخامس، مع الحزب الوطني الذي تمثله (الطائفة) للسير بالمغرب في طريق التحرر الحقيقي، والمجال التالي : هو توضيح الهدف الذي يعمل له العرش والشعب، وهو تحقيق الاستقلال، ونبذ الحماية الأجنبية على اختلاف أشكالها وأنواعها، سواء منها الحماية الفرنسية، أو الحماية الأسبانية، أو النظام الدولي في طنجة.

كانت الظروف ظروف الحرب العالمية الثانية كما قلت، وكنا في الحزب الوطني نفكر جديا فيما يجب القيام به، بعد أن ظهرت بوادر الانتصار على ألمانيا وحلفائها، وصدر ميثاق الحلف الأطلسي الذي تعهدت

فيه كل من أمريكا، وأنجلترا، بزعامة الرئيس الأمريكي «روزفلت»، والرئيس الإنجليزي «تشرشل»، بأنه لم يبق مجال لسيطرة الأفكار الاستعمارية على الأقطار والمستعمرات المختلفة، وصارت بعض الشعوب تحصل على حريتها، والاعتراف باستقلالها مثل ما وقع في سوريا ولبنان وغيرهما.

وهكذا وضعنا أمامنا قضية المطالبة باستقلال بلادنا، باعتبار أن الاستقلال حق لمختلف الشعوب، وباعتبار أن بعض الشعوب التي حصلت على استقلالها ليست مؤهلة أكثر منا للظفر بالاستقلال، وباعتبارات أخرى سجلناها في مقدمة وثيقة المطالبة بالاستقلال.

وهكذا بعد الأخذ والرد والمناقشات الطويلة والهامة، وبعد عرض كل الأفكار والمناقشات على محمد الخامس، وقع الاتفاق على المطالبة بالاستقلال، بتأييد معنوي قوي من محمد الخامس الذي كان يسير أثناء كتابة الوثيقة بعض الملاحظات ويقترح بعض الأفكار.

وأسجل هنا أن تحرير الوثيقة لم يكن من شخص واحد أو شخصين معينين، وأن كتابة المشروع الأول، كان من صياغة الأخوين عمر بن عبد الجليل ومحمد اليزيدي، ثم عرض على بعض القانونيين في الحزب، ومنهم : الإخوان عبد الكريم بن جلون، وأحمد الحمياني، وأحمد ابا حنيني، وغيرهم، بالإضافة لما قلت سابقا بأنه عرض على محمد الخامس، الذي شارك فيه ببعض اقتراحاته، فتحرير الوثيقة المطالبة بالاستقلال ليست كما كتبه البعض من وضع فرد أو فردين لا غير، حقيقة لم يشارك 66 فردا الموقعون على الوثيقة كلهم في تحرير الوثيقة، ولكن لا يحق لفرد أو فردين، أن يدعيا أنهما اللذان حررا الوثيقة.

لقد عالجت الوثيقة عدة مواضيع، فبعد المقدمة التي أكدت على أن المغرب حافظ على استقلاله ثلاثة عشر قرنا قبل فرض الحماية عليه في ظروف يعرفها الجميع، وبعدما ذكرت أن المبرر الذي استند إليه عقد الحماية هو القيام بإصلاحات في مختلف الميادين، دون تغيير أو مساس بسيادة

الشعب، ونفوذ جلالة الملك، وبما أن نظام الحماية لم يطبق ما التزم به من عدم المساس بالسيادة المغربية، وصار يطبق الحكم المباشر لفائدة الجالية الفرنسية، التي استحوذت على مقاليد البلاد.

وحيث أن هذا النظام صار يعمل على تحطيم الوحدة المغربية، والقضاء على الحريات العامة، وبما أن المغرب شارك مشاركة عملية في الحروب العالمية بجانب الحلفاء، وقدم أبناؤه تضحيات في سبيل تحرير كثير من الشعوب، ومنها فرنسا نفسها، وحيث أن الحلفاء قرروا منح الاستقلال لبعض الشعوب المستعمرة أو المحمية، فإن المغرب يطالب بدوره بتحرير نفسه من ربقة الاستعمار ثم تذكر الوثيقة المطالب الآتية :

1 ـ استقلال المغرب ووحدة ترابه.

2 ـ ضمان هذا الاستقلال والاعتراف به من مختلف الدول الدولية.

3 ـ انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلس.

4 ـ إدخال الإصلاحات الضرورية الأكيدة التي يتوقف عليها تقدم المغرب بإحداث نظام ملكي شوري سياسي مثل ما يقع في بعض الدول الإسلامية البرلمانية، تحفظ فيه حقوق جميع المواطنين دون تفريق بينهم.

(ما وقع بعد تحرير الوثيقة والتوقيع عليها).

لمحات من النضال الوطني
لجلالة الملك محمد الخامس

منذ أن اعتلى جلالة الملك محمد الخامس قدس الله روحه، عرش آبائه وأجداده الميامين، في الثامن عشر من شهر نوفمبر سنة 1927، والمغرب في معارك متواصلة ضد الوجود الاستعماري الفرنسي والإسباني. ففي السنة التي بويع فيها الأمير الشاب سيدي محمد بن يوسف ملكا على المغرب، كانت المقاومة المسلحة في الأطلس، وشرق المغرب على أشدها، وكان قد مضى عام واحد على انتهاء حرب الريف التحريرية بزعامة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وفي السنة ذاتها، كانت الجماعة الأولى من الوطنيين، قد تأسست في كل من فاس والرباط وسلا، وسرى في الجسم الوطني، تيار الوعي، وانتفاضة اليقظة والانبعاث، وكأن القدر كان يهيئ الملك الشاب الذي التف حوله الشعب المغربي، لخوض سلسلة من المعارك، مرت بأطوار عديدة، واستمرت طوال السنوات التي تفصل بين تولية الملك محمد بن يوسف الملك، وبين استقلال المغرب.

لقد تقلد الملك محمد الخامس الأمانة العظمى، وقد مرت خمس عشرة سنة على التوقيع على عقد الحماية، في يوم الثلاثين من مايو سنة 1912. وهي الفترة التي حكم فيها المغرب ملكان شقيقان، هما المولى عبد الحفيظ، الذي وقع على معاهدة فاس، ثم تنازل بعد شهور قليلة عن العرش، لشقيقه مولاي يوسف.

إن الملك الشاب سيدي محمد بن يوسف، ورث تركة ثقيلة، واعتلى العرش في ظروف صعبة، وتحمل من الأعباء والمسؤوليات الجسام، ما لم

يتحمله سواه من ملوك المغرب، خصوصا وأنه عاش المراحل الحاسمة التي بلغ فيها الاستعمار درجة من الغطرسة، والعجرفة، والعسف، والقمع، بحيث انقلبت معاهدة الحماية، إلى احتلال للوطن، وقهر للإرادة الوطنية، وانتزاع السلطات الشرعية من يد جلالة الملك، وممارسة أقسى أنواع السياسة الاستعمارية، الاستبدادية ضد الشعب المغربي.

ولقد أدرك السلطان سيدي محمد بن يوسف، هذه التحديات مبكرا، ففي خطابه الأول الذي وجهه إلى الشعب بعد توليه العرش، تحدث عن صورة المغرب في المستقبل، مؤكدا إرادته وإصراره على العمل من أجل خدمة الشعب، والوطن والرقي بهما، وجاء في خطابه الأول : «إن الشعب المغربي ينتظر منا مجهودا مستمرا، لا من أجل سعادته المادية وحدها، ولكن لنكفل له الانتفاع من تطور فكري، يكون متلائما مع احترام عقيدته، ويستمد منه الوسائل التي تجعله يرتقي درجة عليا في الحضارة، بأكثر ما يمكن من السرعة».

إن هذا الخطاب يعد وثيقة بالغة الأهمية، تؤكد لنا أن جلالة الملك، في عام 1927، كان يعي ضخامة المسؤوليات التي يتحملها وسط أجواء الحماية التي بسطت نفوذها على معظم مناطق المغرب إلى ذلك العهد.

إن حياة جلالة الملك المقدس محمد الخامس، حفلت بضروب النضال، وبأنواع المقاومة الباسلة التي كانت تتخذ أشكالا تقتضيها طبيعة المواجهة مع سلطات الحماية، فهي لم تكن حياة دعة واسترخاء، وخلود إلى الراحة، وركون إلى الأمر الواقع، وإنما كانت حياة جهاد سلمي، وإعداد روحي، استطاع بهما الملك الشاب، أن يواجه غطرسة المقيمين العامين، التي كانت باريس تعيّنهم في المغرب.

ويمكن القول، إن النضال الوطني الذي خاضه الملك محمد الخامس، قد مر بالمراحل الست التالية :

المرحلة الأولى : وتبدأ من السنة التي تولى فيها الحكم إلى سنة 1934 تحديدا، وهي السنة التي قام بها جلالته رحمه الله بزيارة شعبه في العاصمة العلمية لمملكته، والتي تقدمنا في آخرها لجلالته بمطالب الشعب المغربي.

المرحلة الثانية : وتبدأ من سنة 1934 إلى سنة 1937، وهي السنة التي دخل فيها الصراع مع الاستعمار، مرحلة المواجهة المباشرة.

المرحلة الثالثة : وتبدأ من سنة 1938 إلى سنة 1944، وهي السنة التي قدم فيها حزب الاستقلال، الذي كان يحمل اسم الحزب الوطني، فيما قبل، وثيقة المطالبة بالاستقلال إلى جلالة الملك، يرحمه الله، وإلى المقيم العام الفرنسي، وإلى ممثلي دول الحلفاء في الرباط.

المرحلة الرابعة : وتبدأ من سنة 1945 وهي السنة التي قام فيها جلالة الملك، بزيارته إلى باريس، التي كانت من الزيارات المعبرة عن السيادة المغربية والمؤكدة للشخصية الاعتبارية للدولة المغربية، حيث استلم وسام التحرير من يد الجنرال دوكول، عرفانا بالدور الذي قام به الملك محمد الخامس، أثناء فترة الحرب، وبمشاركة القوات المغربية، مع الجيش في الحرب ضد النازية والفاشية. وفي أعقاب تقليده وسام التحرير من دوكول، طالب الملك محمد الخامس بتغيير نظام الحماية، ورفض اقتراح الحكومة الفرنسية انضمام المغرب إلى الاتحاد الفرنسي، وجاء هذا الرفض القاطع تعبيرا عن التشبث بالوجود الدولي للمملكة المغربية، وعدم ارتباطها بفرنسا خارج دائرة السيادة المغربية. ثم تأتي الزيارة التاريخية إلى مدينة طنجة، التي قام بها الملك محمد الخامس، متحديا بها سلطات الحماية، ومتمردا على الأمر الواقع الذي فرضه المستعمرون، حين قسموا المغرب إلى منطقة الحماية الفرنسية، ومنطقة الحماية الإسبانية، والمنطقة الدولية في طنجة، وبهذه الزيارة الفاصلة والحاسمة، أكد جلالة الملك، رفضه القاطع للانضمام إلى الاتحاد الفرنسي، وعبر في كلمات واضحة، عن انتماء المملكة المغربية إلى الأسرة العربية الإسلامية، مرحبا بإنشاء جامعة الدول العربية، التي كان قد مضى عامان

على تأسيسها، وقد أثبتت هذه الزيارة التاريخية، أن المغرب متمسك بوحدته الترابية، وأن ملك المغرب هو صاحب السيادة على مجموع التراب الوطني، وأنه لا قيمة لسياسة تمزيق الوحدة المغربية، وتقسيم البلاد إلى مناطق تخضع للاستعمار، وتنتهي هذه المرحلة في سنة 1953.

المرحلة الخامسة : وتبدأ من سنة 1953، وبالضبط من اليوم العشرين من شهر غشت، وهو اليوم الذي نفذت فيه سلطات الحماية الفرنسية جريمتها النكراء، بنفي رمز السيادة المغربية، جلالة الملك محمد الخامس، قدس الله روحه، وأسرته الملكية الشريفة، إلى جزيرة كورسيكا، ثم إلى جزيرة مدغشقر، واستمر هذا النفي إلى أن عاد ملك البلاد إلى الوطن، يوم السادس عشر من شهر نوفمبر عام 1955.

المرحلة السادسة : وتبدأ من يوم عودة جلالة الملك محمد الخامس إلى أرض الوطن، في السادس عشر من نوفمبر عام 1955، تنتهي بوفاته رحمه الله، في يوم 24 فبراير عام 1961.

وفي جميع هذه المراحل، كان سيدي محمد بن يوسف، رابط الجأش، واثقا من عدالة القضية التي يدافع عنها مع شعبه المتمثل في الحركة الوطنية، منذ أن تأسست كتلة العمل الوطني في عام 1934، إلى إنشاء الحزب الوطني في عام 1937، مرورا بمرحلة العمل السري الذي بدأ بعد خريف القمع في عام 1937 الذي حُلَّ فيه الحزب الوطني، ونُفي رئيسُه علال الفاسي، ثم رفيقه في الكفاح الوطني محمد بلحسن الوزاني، وزُجَّ بقادة الحركة الوطنية في السجون، وصودرت الصحافة الوطنية، ودخلت البلاد مرحلة غامضة وقف فيها الملك صامدا، إلى أن انتهت الأزمة تدريجيا، وخرجنا من السجون، ووقفنا إلى جانب جلالة الملك، نشدُّ أزره في تلك الظروف التي شهدت الحرب العالمية الثانية، والتي تم خلالها إعداد وثيقة المطالبة بالاستقلال، بالتعاون الكامل، والتنسيق التام مع جلالة الملك رحمه الله.

لقد شرفني الله تعالى بالمشاركة والإسهام بالقدر الذي استطعت، في جميع المراحل التالية من موقعي في الحركة الوطنية، مع إخواني في كتلة العمل

الوطني، ثم في الحزب الوطني، ثم في حزب الاستقلال، ولقد عشنا مع جلالته طيلة هذه المراحل، في كفاح مستمر، نهتدي ونقتدي بجلالته، ونستمد منه العزم وقوة الإرادة، ونرتبط في ميثاق غليظ، نسعى جميعا إلى تحرير الوطن، وبناء الاستقلال، وصون البلاد، والدفاع عن وحدتها وسيادتها.

لقد كانت المرحلة الأولى من النضال الوطني لجلالة محمد الخامس، صامتة لم يعلن عنها بالقدر الكافي، فقد كان رحمه الله وهو يشاهد الوضع في حدود ما يصل إلى علمه الشريف داخل القصر، وبما يسمح به زبانية المستعمر المحيطون به، فيتألم في صمت، ويستنكر في أَنَفَةٍ وكبرياء وعزة نفس، ويود لو أن الأمور كانت بيده، ليدبر دفتها بما يقتضيه الواجب الشرعي، ولكنه كان عديم الاستطاعة، للحصار المضروب حوله، ولانتزاع سلطات الحماية كل الصلاحيات من جلالته، و لم يكن هذا الموقف رضوخا واستسلاما، ولكنه كان ينطوي على الإباء، الذي يزكيه الانتماء إلى الوطن، والاعتزاز بمقدساته.

وقد أكسبته هذه الحالة النفسية صلابة وقوة ومناعة، حتى إذا دخل المرحلة الثانية من المواجهة، مع مطلع سنة 1934، كان رحمه الله مهيئا للمقاومة والصمود، والاحتجاج على السياسة الاستعمارية، وقد تجلى هذا المسلك الوطني، في غضبه على سلطات الحماية حينما منعته من صلاة الجمعة في جامع القرويين، تحت دعوة باطلة، مفادها أن حياة جلالة الملك، قدس الله روحه، كانت معرضة للخطر، من جراء تدافع جماهير الشعب و«هيجانه». وهي فرية مردودة، فلقد خرج الشعب المغربي في مدينة فاس، ليتملى بطلعة جلالة الملك، ويبثه أشواقه إلى الحرية والانعتاق، ويبادله الرغبة والتطلع نحو الاستقلال، على الرغم من قتامة الأجواء التي كانت تسود الوطن عهدئذ.

وكان الوطنيون المنضمون في صفوف كتلة العمل الوطني، هم الذين استقبلوا جلالة الملك محمد الخامس عند مدخل مدينة فاس، ومن بينهم علال الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني وغيرهما. ولذلك، وبعد رجوع جلالة الملك

إلى الرباط، أمر باستدعاء هذه الفئة من رجال الحركة الوطنية، حيث استقبلهم الصدر الأعظم ـ الوزير الأول ـ محمد المقري باسم جلالة الملك، وأبلغهم رضا جلالته، وارتياحه وتقديره لمسلكهم أثناء زيارته لفاس.

وقد توثقت الصلة بين الحركة الوطنية وبين العاهل العظيم، وازدادت رسوخا مع تعاقب مراحل الكفاح الوطني، وبلغت العلاقة النضالية بين ملك البلاد والطليعة من أبناء شعبه، في الفترة التي كنا نحضر فيها وثيقة المطالبة بالاستقلال، حيث كان جلالة الملك، يستقبل في قصره العامر بالرباط، بعضا من رجال حزب الاستقلال للمذاكرة في مواضيع متعددة. ولقد تم خلال هذه اللقاءات التي كانت تتم في السر، أداءُ القسَم بين ملك البلاد، وممثلي الحركة الوطنية، على العمل المشترك من أجل تحرير الوطن.

ومنذ ذلك العهد، دخل جلالة الملك محمد الخامس، مرحلة المواجهة التي لا تستقر على حال، فهي تارة مواجهة مباشرة، يقف خلالها الملك أمام الإدارة الاستعمارية، وهي تارة أخرى مواجهة هادئة، يبلغ جلالة الملك أثناءها، رسالته إلى سلطات الحماية، من دون صدام مباشر معها، فيكسب جولة أو جولتين، ثم تعود الأمور إلى طبيعتها الاستعمارية، بحكم قوة الأمر الواقع.

وفي المرحلة الأخرى، تطورت أساليب النضال الوطني، إذ كان عالم الحرب العالمية الثانية، وكان لابد من أن تهدأ المواجهة مع سلطات الحماية، إلى حين، ولكننا قضينا سنة 1943 في التنسيق مع جلالة الملك في التحضير لوثيقة المطالبة بالاستقلال التي قدمناها، كما يعلم الجميع، في اليوم الحادي عشر من شهر يناير عام 1944. وكانت تلك مرحلة نضالية بالغة التميز، خضناها مع جلالة محمد الخامس، وهي من أشرف المعارك الوطنية التي قادها جلالته يرحمه الله، أبان فيها عن صلابة متينة، وشجاعة نادرة، ورباطة جأش قليلة المثال، ومهارة، وحنكة، وحسن تقدير للظرف الذي نعيش فيه.

ثم توالت المعارك السياسية التي شارك فيها الملك محمد الخامس يرحمه الله، وكان فيها منسجما غاية الانسجام، ومتفاهما كل التفاهم مع الحركة الوطنية، بل كان قدس الله روحه قدوة حسنة كنا نقتدي به.

وفي المرحلة الرابعة التي تبدأ من سنة 1947، والتي تتداخل مع المرحلة الخامسة، لأنها تمهيد لها، عاش الملك محمد الخامس، أشرس المعارك السياسية مع سلطات الحماية، حيث كان يظهر تحديه لقراراتها، ويعبر عن رفضه لسياستها الاستعمارية، ويطالب ويلح في المطالبة بالاستقلال، فيما كان يكتبه من مذكرات إلى الحكومة الفرنسية، طوال السنوات الثلاث الأولى من الخمسينات، وقد بلغ هذا التحدي ذروته، حينما رفض جلالته يرحمه الله، الانصياع للأمر الصادر من المقيم العام، بإعلان التبرء من حزب الاستقلال، بدعوى أنه حزب محرض على الشغب.

لقد كان جهاد الملك محمد الخامس في سبيل الاستقلال، الذي امتد زهاء ثلاثين سنة، ملحمة من أروع الملاحم البطولية التي شهدها المغرب في القرن العشرين، ولذلك فإن محمدا الخامس يعد ـ بلا مراء ـ بطلا من أبطال العروبة والإسلام، وقائدا من أعظم قادة العالم الإسلامي، ممن لا يجود بهم الدهر، إلا في ومضات قليلة من التاريخ.

لقد عاش الملك محمد الخامس في مواجهة مستمرة مع ثمانية من ثلاثة عشر مقيما عاما فرنسيا، تعاقبوا على المغرب من عام 1912 إلى عام 1956، اثنان منهم من أعظم القادة العسكريين، فما وهن، وما استكان، على الرغم مما لقي من شدائد ومحن، وما ضعف قط، وإنما واصل الصمود والمقاومة، وكان ملكا شهما، وقائدا بطلا، ورائدا لشعبه الوفي، وقائدا لمسيرته النضالية من أجل الحرية والاستقلال.

رحم الله جلالة الملك المنعم سيدي محمد، بطل تحرير المغرب، ورحم وارث سره في النضال والكفاح، محرر الصحراء، وباني النهضة، وأبقى حفيده ووارث سره، وسر والده، الملك الشاب التواق إلى الإصلاح والنهوض في مختلف الميادين، جلالة سيدي محمد السادس وفقه الله، وأعانه وقواه، وحفظه في ولي عهده الأمير الجليل المولى الحسن، وفي شقيقه سمو الأمير مولاي رشيد، والمجد والسمو للمغرب.

مـــلاحـــق

عهد الجنرال جوان بالمغرب

منذ حل الجنرال جوان بالمغرب في سنة 1947 وبعد الرحلة التي قام بها جلالة محمد الخامس إلى مدينة طنجة، وعرضه للقضية المغربية، وما يتطلبه المغرب من حرية وانعتاق.

منذ حلول جوان بالمغرب، وهو يعمل جاهداً للقضاء على فكرة الاستقلال وتوجيه المغرب وجهة الاتحاد الفرنسي، عاملا على تكثيف حملات إعلامية في الصحافة والاذاعات الأجنبية، ضد الملك من جهة، وضد حزب الاستقلال من جهة أخرى.

ولقد كانت الرقابة شديدة على الصحف الوطنية، فلا يستطيع الحزب أن يرد على تلك الحملات بما يرد القضايا إلى نصابها، وهكذا كان من جملة الردود على حملات جوان، ما قام به الزعيم علال الفاسي من عقد ندوة صحافية في طنجة وضح فيها كثيراً من الحقائق للصحافة الأجنبية، ورادا على الدعايات الكاذبة التي كان يقوم بها الاعلام الأجنبي السائر في النهج الذي كانت تخططه الإقامة العامة.

ولقد رأيت أن أتبث في هذا الجزء من مذكراتي نص تلك الندوة، حتى تتعرف الأجيال الصاعدة لبعض الأجواء التي كنا نعيشها في ذلك الطرف.

ندوة صحفية أقامها المرحوم علال الفاسي
يوم الجمعة 23 فبراير 1951

تصريحات الأستاذ علال الفاسي، زعيم حزب الاستقلال، فاه بها في الندوة الصحافية التي أقامها بطنجة، يوم الجمعة 23 فبراير 1951 وحضرها

جمع من ممثلي الصحافة الامريكية، والانجليزية، والافرنسية، والاسبانية، والايطالية، والعربية، قال :

أيها السيدات والسادة :

أنتم على علم من الحملة العنيفة التي شنها على حزب الاستقلال في الساعة الحاضرة، ناس من ذوي الأفكار الرجعية، ومما يوسف له، هو كون هؤلاء الناس، لهم من وسائل الدعاية الشيء الكثير، سواء في فرنسا، أو في افريقيا الشمالية، وقد أبانوا عن هدفهم من هذه الدعاية، وهي أن يظهروا للعالم، وخصوصا للشعب الفرنسي على الأخص، حزب الاستقلال في صورة مشوهة، لا يماثلها إلا ما حكاه التاريخ عن أمة الهان، تحت قيادة اتيلا، وفي ذلك تبرير لما عساهم يقومون به بعد ذلك، من قمع لا يعرف رحمة، كما أنه يبلغ أقصى الغايات في الشناعة.

ونظرا لكوننا مرغمين على الصمت، وعلى العمل في طي الخفاء، لأننا ليس لنا أدنى وسيلة للكلام، بحكم النظام السائد عندنا، فإن المستعمرين لا يترددون في استغلال هذا الصمت الاجباري، واظهاره كأنه تملص منا، فإذا دعوناكم للمحادثة معكم في الشؤون الحاضرة، فما ذلك إلا لكوننا ليس في مستطاعنا أن نعبر عن ذلك بوسائلنا الخاصة.

هل أنا في حاجة إلى تذكيركم بتحرج الحالة في الساعة الراهنة، حيث ترى الأمة المغربية سيف (دمكليس) مصلتا على رأسها ؟

وكل ما تعرفونه عن حزب الاستقلال ـ وهو ما أمكن أن يفلت من خلال الضغط القاسي المطبق عليه ـ هو أيضا مهدد ـ وذلك ما نخشاه ـ بأن تطغى عليه أمواج الكذب والبهتان.

ولذلك رأيت من المتحتم علي، أن أحدثكم اليوم عن حقيقة حزب الاستقلال.

ما هو حزب الاستقلال ؟

حزب هو عبارة عن حركة سياسية، تكونت كنتيجة منطقية للسياسة المتبعة في هذه البلاد فعدم وجود الحريات العامة، سواء في القانون، أو في الواقع، يرغم حزبنا على العمل في الخفاء، وذلك مما يضر بحركتنا كبير الضرر، ويسمح للمعارضين أن يختلقوا عليها، ما يظهرها في مظاهر متشابهة، لا تستبان من ورائها الحقائق.

فلحزب الاستقلال قوانين عامة، وقواعد يتمشى عليها، تعرفها الحكومة نفسها، وهي مستقاة من قوانين جميع المنظمات السياسية الموجودة في جميع أقطار العالم، فإذا كان حزبنا حزبا ديكتاتوريا كما رمينا بذلك، فالحزب الاشتراكي، وحزب الشعب الجمهوري، وحزب العملة الانجليزي، والحزب الديمقراطي، تكون كذلك أحزابا ديكتاتورية.

وهل من الديكتاتورية في شيء أن يكون لنا نظام يقضي بحسن الانقياد، وعدم الفوضى في العمل، كما هو الشأن في كل منظمة جديرة بهذا الاسم ؟

وما هي مهمة هذا الحزب يا ترى ؟

إنها مهمة كل حزب : تربية أفراده، وتأهيلهم لتتكون فيهم ملكة تحمل المسؤوليات، حتى يصبحوا أهلا لتحمل أعباء الحياة العامة.

ولكن حزب الاستقلال، له امتياز ليس لغيره من الأحزاب السياسية، لأنه يقوم بأعمال لا تقوم بها وذلك أن من حظيرته، يتخرج أساتذة التعليم الحر، ويقاوم الأمية والجهل في جميع أنحاء الأيالة الشريفة، فهل يتصور أن يكون أحد رجالنا العاملين فردا من أفراد بوليس الديكتاتوريات، مثل الأستاذ المذكوري، الذي أسس عدة مدارس في ناحية الدارالبيضاء، ذلك الأستاذ الذي حكمت عليه المحاكم الافرنسية أخيرا بالسجن عامين وغرمته بـ 300000 فرنك ؟

نعم إن حزب الاستقلال ينفق الأموال، لا في الدعاية في صحافة أجنبية، ولكن في إعانة الطلبة المغاربة المعوزين، الذين تتركهم الإدارة عالة لا تقوم بواجب الانفاق عليهم.

وان من عمل حزب الاستقلال كذلك، تكوين العملة المغاربة الذين يكونون أغلبيته الساحقة، أصبحوا رغما عن عدم حقهم في الانخراط في النقابات الأوربية الموجودة، يعملون داخلها، ويسيطرون عليها، فهل يمكن أن نعتبر تلك المنظمات التي تؤهل العامل للكفاح ضد الاستغلال، آلة حرب ومنظمة مقاومة ؟

ذلك من جهة، ومن جهة أخرى، فأنتم تعلمون أن رؤساء الغرف التجارية المنتخبين، كلهم أعضاء حزب الاستقلال، وعلى ذلك فإن أفراد الطبقة البورجوازية، يعملون جنبا إلى جنب في حزبنا مع العملة ورجال الفكر، ولذلك فليس من مجرد الصدفة، كون الجلاوي وأمثال الجلاوي، لا يوجدون في صفوفنا. وليس موقفه الأخير من جلالة الملك، إلا حجتنا القاطعة على أننا لا صلة لنا بالاقطاعية، وخصوصا الاقطاعية التي لا تقيم أدنى وزن لمبادئ الإسلام، التي عليها بنينا حزبنا، وجعلناها أساسه، ولن يقبل من الجلاوي أن يكون رئيس ديوان التفتيش، لأن الإسلام لم يعرف في تاريخه ديوانا كهذا، ولو أن مثل هذا الديوان كان له وجود في الملة الإسلامية ذات المبادئ الديموقراطية والتسامح، لكان الجلاوي أول ما يفتش في شؤونه، فيذهب ضحيته.

أليست الشواهد التي ألينا بها سابقا، كافية في تكذيب من يزعم أننا ليس لنا نفوذ في البوادي ؟ وهذا النفوذ هو الذي حاول الجلاوي أن يقاومه في قبيلتي مسفيوة وسكتانة، فأذاقهما إرهاقة، والقمع في الساعة الراهنة موجه للبوادي، أكثر مما هو موجه للحواضر، لماذا يقمع الناس في قبيلة البروج، وبني ملال، والمذاكرة، وفي فجيج ؟ ولو أن تصرفات الحكومة كانت مما يتمشى مع المنطق، وحسب ما تزعمه من عدم نفوذنا في البوادي، لوفرت على نفسها مشقة القمع في البوادي، وخصوصا في النواحي التي تقطنها القبائل البربرية، وعلى ذكر البربر، ونظرا لكون الحكومة تريد أن تبعث من جديد القضية البربرية التي كانت سببا في تكوين حركتنا الوطنية، فإني أذكر لكم حادثا بسيطا، وذلك أن حزب الاستقلال لما تكون، كان أول

من تبادر لاعتناق مبادئه، شباب الأطلس من البرابر، رغما عن كونهم ثقفوه تثقيفا موجها في معقل البربرية، وأعني به مدرسة آزرو البربرية، وليس في مستطاع إدارة الداخلية، أن تكذبني إذا قلت لها، إنها تلاقي الأمرين من شعب حزب الاستقلال، المنبثة في صميم البلاد البربرية من الأطلس.

لقد رمانا الجنرال جوان في تصريحه لمكاتب جريدة (باريزيان ليبري) الخاص، بكوننا حزبا وطنيا معاديا لفرنسا، وإني أحتج بجميع ما لدي من قوة، على كل ما هو في معنى هذا الزعم، وان أصدقائي أفراد مجلس شورى الحكومة الاستقلاليين، قد بينوا الحقيقة في الجلسة الأخيرة، حيث صرحوا بأنهم يفرقون في حكمهم بين فرنسا كأمة، وبينها كشعب، وبين نظام إداري معين، وقد أبانوا بذلك عن وجهة نظر حزبنا في ذلك، وإذا كان الجنرال جوان يظن كما صرح بذلك، بأن ذلك أي الأمة الفرنسية ونظام الحكم المتبع شيء واحد، فإنه وحده هو المسؤول عن هذا المزج والتخليط، أما نحن، فإننا نعتقد الأمر بخلاف ذلك، ولا نخلط بين الأشياء، ونصرح بذلك علنا، وقد برهن على ذلك حزبنا، كما برهن عليه صاحب الجلالة ملكنا المفدى، لما كانت فرنسا تجتاز عهدا عصيبا من عهود تاريخها، وأن من أكبر الفضائح، أن نتهم بالعداء لفرنسا، من طرف أولئك الذين خانوا فرنسا، وبعد ما أولتهم عطفها ورعايتها، أخذوا الآن يعملون على حملها على اظهار العداء لشعب صديق لها، بما يختلقونه من أراجيف وأكاذيب كلها ملفقة.

و لم تنقطع قط صلاتنا المباشرة بالشعب الفرنسي، لوجود جالية مهمة من المغاربة قاطنة بترابها، ولكن لما رأى المستعمرون وداعة العلائق بين الجالية، وبين الفرنسيين، وعلموا ما يقوم به نواب حزب الاستقلال بباريز، من تمتين تلك العلاقات، بزيادة التقارب والتفاهم، أخذوا يعرقلون مساعيهم، فادعوا أن حزب الاستقلال ذو وجهين : وجه إنساني، ديموقراطي يواجه فرنسا، وآخر غريب الخلقة، يتنافى مع الديموقراطية بالمغرب وإنني أصرح باسم حزب الاستقلال، انني متضامن مع أفراد حزبنا العاملين بفرنسا، وان ما يمتاز به حزبنا، وهو صفته الديموقراطية، شيء لا غبار عليه،

وهو منبث في برنامجه وأسسه.

وكل مقومات حزبنا من أسفلها إلى أعلاها، لا تقوم إلا علي مبادئ الديموقراطية، فإذا لم يمكن لنا أن نعقد في الساعة الراهنة مؤتمرا عاما، فالسبب في ذلك يرجع إلى شيء واحد وهو أن الاجتماعات العامة ممنوعة منعا كليا، وقد قبض أخيرا على ثمانية أشخاص بالجديدة كانوا ضيوفا مدعوين في منزلي.

وأما برنامج حزب الاستقلال فإنه مبني على أسس ديموقراطية، ففي الميدان السياسي ينص على المحافظة على النظام الملكي، مع إحداث دستور وحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ينتخب أفراده، ويرى في ميدان الاجتماع، إعطاء الضمانات القانونية، لحماية الحقوق والحريات المسطرة في الميثاق العام لحقوق الإنسان.

وأما في الميدان الاقتصادي فإنه يرمي إلى تأسيس نظام يضمن استغلال جميع موارد الثروة، استغلالا معقولا ويحض على تشجيع العمل الفردي في هذا الباب.

وقد تتساءلون عن مطالبنا الآن ما هي ؟

إنها تتلخص في الاسم الذي يعرف به هذا الحزب : أي الاستقلال، ومن أجله نرمي بالتطرف، والاغراق في الخيال، ولذلك غاية الجهد، لتحقيق مدلول لفظ الاستقلال.

لم تكن حركتنا الوطنية من سنة 1934 إلى سنة 1944، ترمي إلا إلى شيء واحد، وهو تطبيق معاهدة الحماية، ولكم أن تلاحظوا ماذا كانت النتيجة من عدم تطبيق تلك المعاهدة، فقد مر عليها ما يقرب من تسع وثلاثين سنة، وليس للمغاربة بفضلها، أقل حرية من الحريات البسيطة، التي يتمتع بها غيرهم، في سائر الدول، ويكفي دليلا على ذلك أن كلام صاحب الجلالة، وكلام مسيو شومان وزير خارجية فرنسا، يحذفهما مقص الرقابة في المغرب.

و لم يمكن لهذا النظام أن يعطي للمغرب من الأطباء، إلا اثني عشر، وعشرين من المحامين، وليس لنا في الكليات الخارجية من الطلبة، إلا مائة وعشرون.

وأنتم تعلمون أن أحد عشر فردا من أولئك الذين أخذوا يزاولون مهام الشؤون العامة، قد طردوا طردا شنيعا من مجلس انتخبوا للانخراط فيه، و لم يقتصر الأمر على ذلك، بل تطاول المقيم العام إلى المطالبة بحذف الديوان الملكي، الذي لم يؤسس إلا منذ بضعة أشهر.

ذلك كله زيادة على أن نظام الحماية، أصبح مجرد شبهة قانونية، وأما الواقع، كما لاحظه غير ما واحد من الباحثين، والملاحظين الفرنسيين والأجانب، إننا أصبحنا نعيش في نظام حكم مباشر، لا أقل ولا أكثر، وليس علي الآن أن أبين لكم تفاصيل فلَس هذا النظام، لأن ذلك طالما قام به غير ما واحد، واعترف به كل ذي فكر مستنير.

ومن أجل ذلك كله، فإننا نطالب بتجديد المعاهدة، التي تربطنا بفرنسا، ووضعها على أسس جديدة تضمن لنا تطور المغرب، بمساعدة فرنسا نفسها، وقولنا هذا هو دليل حسن نيتنا، فأيّ إغراق في التطرف يا ترى، في كوننا ندعوا إلى الاصلاح الذي من شأن الأسس التي يقوم عليها تعاوننا مع فرنسا ؟

أبعد هذا نلام على أننا سلبيون ؟

الواقع هو أنهم لا يريدون القيام بأي شيء معنا، على أننا لا نتخوف من أي نوع من أنواع الاتفاقات أو صورها، وعلى فرنسا أن تمد اليد أولا، لأن طبيعة الأشياء تقضي عليها بذلك، لتخطو الخطوة الأولى.

وبدلا من أن يسمع لنا ونجاب، فلا نقابل إلا بالشدة، والقوة الغشومة، وبدلا من أن يعملوا على فهم وجهة نظرنا، فإنهم يستعملون في مجابهتنا أسفل الأساليب، ويستعملون أنواع الضغط والتهديد للتوصل لمحاكمتنا.

إننا لا نمتنع من البحث جميعا على ما يوصل للتعاون النافع في جو تسوده الصراحة.

ويجادلوننا من جهة أخرى، على انتسابنا للإخوة العربية، مدعين أن هذا الانتساب، يتنافى مع الاستعداد للتعاون مع فرنسا، ونحن لا نعتقد أن فرنسا تناصب الشعوب العربية العداء، بل هي على العكس من ذلك، تفتخر أنها أكبر دولة إسلامية وعربية وإذا كان هناك ما يجعل علائق فرنسا مع الدول العربية قليلة الوداعة، فما ذلك إلا لتصرفاتها في المغرب، وفي بقية أقطار افريقيا الشمالية ومن هنا يظهر لكم أن حل مشكلة المغرب ذو نتائج حسنة، فإن هذا الحل جدير بأن يجعل شؤون البحر المتوسط تنقلب رأسا على عقب لفائدة فرنسا، فتصبح بذلك دولة كبرى، معتمدة على الاتحاد مع العرب والمسلمين، وعلى صداقتهم.

فالشعب المغربي، وعلى رأسه صاحب الجلالة المفدى، يمد يده إلى فرنسا، ونحن متيقنون بأن حكمة صاحب الجلالة وثباته، سينتصران على ما يحاك في الظلام من دسائس واستفزازات.

كما أننا متيقنون أن فرنسا الديموقراطية، لن تتساهل أكثر من ذي قبل في محاولة هدم أسس الصداقة الفرنسية المغربية.

علال الفاسي
زعيم حزب الاستقلال

أجوبة زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي
على الأسئلة التي ألقاها عليه الصحافيون
في الندوة الصحافية التي عقدها بطنجة
يوم 23 فبراير سنة 1951

س ـ قلتم في تصريحكم : أنكم لا تمتنعون من البحث جميعا لإيجاد منهج للتعاون النافع في جو تسوده الصراحة هل يمكنكم أن تحددوا لنا هذا المنهج ؟

ج ـ إني قلت في نفس التصريح : «إننا لا نتخوف من أي شكل من أشكال التحالف وعلى فرنسا أن تخطو الخطوة الأولى.

س ـ كيف تتوقعون تطور الحوادث ؟

ج ـ نعتقد أن قضيتنا العادلة ستنتصر لا محالة.

س ـ هل يختلف عمل الحماية الاسبانية عن عمل الحماية الفرنسية ؟

ج ـ سياسة اسبانيا في منطقة نفوذها صورة طبق الأصل من السياسة الفرنسية.

س ـ هل أن قيام منطقة اسبانيا في المغرب ناتج عن معاهدة بين اسبانيا والمغرب؟

ج ـ ليس هنالك إلا عقد واحد هو الذي بين فرنسا وبين المغرب وفرنسا وحدها المسؤولة عن تجزئة البلاد المغربية إلى مناطق نفوذ مختلفة ومعها يجب أن نبرم المعاهدات التي تعيد للبلاد وحدتها.

س ـ هل فكرتم أثناء الأزمة الحالية في طلب وساطة امريكا أو الأمم المتحدة ؟

ج ـ لم نيأس بعد من فرنسا ولا نعتقد أن الحكومة الفرنسية موافقة على سياسة الجنرال جوان.

س ـ ما هو موقف حزب الاستقلال من منطقة طنجة الدولية ؟

ج ـ ليست هنالك منطقة دولية وطنجة منطقة مغربية ذات إدارة دولية.

س ـ هل يمكننا أن نستخلص من تصريحكم أنكم تستنكرون الشيوعية ؟

ج ـ من الواضح أن العقيدة الشيوعية ليست مذهبنا.

س ـ هل يمكننا أن نفهم من هذا أنكم في حالة حرب ستنضمون إلى جانب الدول الغربية ؟

ج ـ نحن مصممون على أن نبقى حلفاء للذين يعترفون بحقنا في الحرية والاستقلال

س ـ هل استشير المغاربة في موضوع إنشاء قواعد امريكية في المغرب ؟

ج ـ لا أعتقد أن المغاربة استشيروا في هذا الموضوع ثم إن وظائف المقيم العام لا تنسجم مع وظيفة المساعد للجنرال ايزنهور لأن المغرب لم يصادق بعد على الحلف الأطلسي.

س ـ هل تستطيعون أن تذكروا لنا عدد الظهائر التي رفض جلالة الملك ختمها ومحتوياتها ؟

ج ـ الاخبار الوحيدة التي عندنا في هذا الموضوع مستقاة مما نشر في الصحف.

س ـ هل من أسباب الاستياء الحالي ما يرجع لبعض المصالح الاقتصادية أو المالية الخاصة ؟

ج ـ أترك للجنرال جوان الجواب عن هذه المسألة فإن الاستجواب الذي وقع له من طرف المبعوث الخاص «للباريزيان ليبيري» والمنشور في عدد 17 فبراير من هذه الجريدة يدل على غاية المقيم العام إما الاستقلال وأساليبه، فهما مجرد تعمية، والواقع أن دخول الامريكيين للمغرب هو الذي يشغل بال المستعمرين، فقد تخوف الجنرال، أن البلاهة الامريكية (حسب الباريزيان ليبيري) ربما يكون من شأنها، أن تشجع الوطنيين، ولذلك فقد أراد أن يترك الطريق ممهدة لخلفه.

س ـ هل الاستقلال أهم الأحزاب في المغرب ؟

ج ـ نعم كما يدل على ذلك الواقع، زيادة على أننا لسنا أثناء حملة انتخابية، لكن في كل مرة سمح لبعض المنظمات أن تتشكل على طريق الانتخاب، وذلك قليل، حصلنا على الأغلبية، ولو كنا أقلية لما احتاج المقيم العام، إلى استعمال وسائل الدعاية للتقليل من أهميتنا وتنقيصنا، وتدل الأخبار التي بلغتنا، على أن أعوان الإدارة، يطوفون في الأسواق والمداشر والمعامل، ويقودون الناس قهرا إلى المراقبات، للتوقيع بأصابعهم على أوراق بيضاء، تتولى الإدارة كتابتها من بعد، ثم ان قدرتنا على تهدئة الشعب، برغم الاثارات والاستفزازات العديدة، دليل على أن الشعب المغربي معنا، ان هذه التهدئة، تتطلب منا مجهودا خارقا، ونجاحنا ثمرة التربية التي نقوم بها لأعضائنا، وللروح التي يعمرهم بها مثلنا الأعلى، الذي اعترفت الإقامة العامة نفسها بنبل غايته.

س ـ هل هناك علاقة بين جلالة الملك وبين الاستقلال ؟

ج ـ لقد اعتاد المستعمرون أن يسموا الأشياء بغير أسمائها الحقيقية، فالتضامن الذي يقع عادة في البلاد الحرة، بين العاهل وبين شعبه، يسمى هنا توافقا، ليس بيننا وبين عاهلنا المحبوب، إلا العلاقات التي بين سائر المغاربة الرعايا وبين جلالة ملكهم.

س ـ لقد شاع أن السلطان سيتنازل عن العرش فماذا تعتقدون ؟

ج ـ إن الملوك لا يتنازلون أبدا عن الملك.

س ـ ولكن شاع أيضا أن انذارا أخيرا وجهه الجنرال جوان للسلطان في هذا المعنى.

ج ـ ذلك مجرد زعم من الجنرال جوان وهو جزء من حرب الأعصاب التي تشنها الاقامة في هذا الوقت، على الشعب المغربي، وعلى الملك، ومن

جهة أخرى فإن الحكومة الفرنسية أظهرت عدم موافقتها على هذه السياسة، إذ أن وزير الخارجية الفرنسية م. روبير شومان، قال في تصريحه للجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، ان السلطان دائما هو مخاطبنا الوحيد.

س ـ في حالة ما إذا أرادت الحكومة الفرنسية أن تفتتح مفاوضات معكم، ماذا ستقترحون عليها ؟

ج ـ هنالك فرق بين المفاوضات وبين المذاكرات، ليقع الاجتماع أولا، وليبتدئ الجدل، لقد قلت أننا لا نتخوف من أي شكل من أشكال التحالف.

س ـ ما هو رأيكم في الاصلاحات التي أجريت في تونس ؟

ج ـ ان وضعية المغرب تختلف عنها في تونس.

س ـ لقد قلتم أنكم تتصورون الاستقلال في جو صداقة مع فرنسا.

ج ـ ليس في ذلك شك، فمع فرنسا سنواصل تعاوننا ولكن يلزم أن لا ننسى أن الحساب المضبوط، يوطد الصداقة.

س ـ هل تعتقدون أن الشعب المغربي ناضج للاستقلال ؟

ج ـ لقد عاش المغرب ثلاثة عشر قرنا مستقلا.

س ـ هل وقعت اعتقالات عديدة في المغرب في المدة الأخيرة ؟

ج ـ نعم بالأسف، فمنذ بداية الأزمة اعتقل نحو الثلاثين ألفا.

النشرة الأسبوعية
لحزب الاستقلال

تقديم :

مرت على المغرب ظروف حالكة في عهد الاستعمار، كان المغاربة محرومين من أي صوت يرفع مطالبهم، ويوضح مطامحهم، وحتى إذا ما سمحت الإدارة الاستعمارية بإصدار جريدة أو مجلة، كانت الرقابة مسلطة عليها، فلا ينشر إلا ما يوافق عليه مراقبوها، ومن أجل هذا كنا نصدر نشرة أسبوعية سرية عن طريق المكررة، نوزعها على فروع الحزب في مختلف الجهات، في الحاضرة والبادية.

وتتضمن هذه النشرة توجيهات سياسية ووطنية عامة، وتعطي بعض الأخبار والنشاطات التي يقوم بها الحزب، إلى غير ذلك من المواضيع التي تهم تربية المواطنين على المبادئ التي يربّي الحزب أعضاءه عليها.

وحتى يتعرف الباحثون إلى الأساليب المختلفة التي كان يقوم بها الحزب في تكوين وتربية أعضائه، أنشر في هذا الجزء نشرة من تلك النشرات بالخط الذي كتبت به وهي مؤرخة بـ 29 دجنبر 1948.

وأود أن أذكر أن النشرة كان يتكلف بقراءتها على الخلايا الحزبية شخص كنا تسميه (مُسيّراً) وقد يكون هذا المسير مكلفاً بعدة جماعات يتنقل بينها لأن النشرة سرية، ولا يمكن أن تعطى لجميع الأعضاء.

وتتميماً للفائدة، أذكر أن المسيرين المذكورين كانوا يجتمعون مع بعضهم تحت إشراف مسؤول من اللجنة التنفيذية ليأخذوا النشرة التي ستقرأ والتوجيهات التي تكون معها.

نشرة الأسبوع
الأربعاء 29 دجنبر 1948
المجالس البلدية

يكثر الحديث في الأيام الأخيرة حول المجالس البلدية، وخاصة في الصحف الفرنسية الصادرة في المغرب، وكلها تجمع على انتقاد استمرار العمل، بتعيين أعضاء هذه المجالس، وتطالب بإجراء انتخابات تشكيل مجالس جديدة، تتحمل مسؤوليتها فيما يتعلق بشؤون المدن التي تمثلها، فما هو الغرض من هذه الحملة الصحفية ؟ وما الباعث لتدخل هذه الصحف الأجنبية، في شؤون مغربية لا تعنيها ؟ وما موقف الحزب من المجالس البلدية؟

من المعلوم أن المجالس البلدية في جميع الأقطار الحرة، هيآت منتخبة تهتم بمصالح المدن وسكانها، تحت إشراف رؤساء تنتخبهم، وهي المكلفة بتقرير تلك المصالح، كوضع ميزانية البلديات، والمصادقة عليها، وانجاز الإصلاحات في الطرق والأسواق وغيرها من الشؤون المحلية، وهذه المجالس لها حق البت والتقرير في المداخيل والنفقات البلدية، وتتخذ ضوابط ومقررات يقع تنفيذها داخل المدن.

لكن المجالس البلدية التي صدرت القوانين بتأسيسها في أوائل الحماية، كانت ولاتزال بطريق التعيين، ما عدا بلدية فاس التي يجري شبه انتخاب لتشكيل مجلسها البلدي، والإدارة هي التي تعين أعضاء هذه البلديات، من بين المغاربة والفرنسيين، ولا يخفى أن الفرنسيين ليس لهم أدنى حق في المشاركة في هذه الهيآت، لأنهم أجانب، والأجانب لهم حكمهم الخاص في جميع الأقطار، ولا حق لهم في الدخول في هيآت وطنية، ومع ذلك فقد خولت الإدارة للفرنسيين، الدخول في المجالس البلدية، والقيام بأكبر دور فيها، أما المغاربة فوجودهم بها صوري محض، وفي هذا الصدد يقول ليوطي :

«إن المجالس البلدية يرأسها الباشوات بشكل صوري، وتشتمل على أعضاء مغاربة، وذلك مجرد تمويه... وإلا فجميع المسائل يُبت فيها ما بين الأعضاء الفرنسيين ورئيس البلدية».

لذلك فالحركة الوطنية مذ كانت وهي ضد الطريقة المتبعة في تشكيل المجالس البلدية بالمغرب، ومذ كان وحزب الاستقلال يرى أن تكون هذه المجالس على الشكل الذي توجد عليه في سائر الأقطار الديموقراطية، فيُعطى حق التصويت لكافة طبقات سكان المدن المغاربة، لانتخاب ممثلين لهم في تلك المجالس.

ويُشترط أن يكون جميع أعضاء المجالس البلدية مغاربة، دون ميز بين المسلمين وغيرهم، ممن يحملون الجنسية المغربية، ولا يسوغ لأي أجنبي أن ينتخِب أو يُنتخب، لأن في ذلك مسّاً بالسيادة المغربية، وتدخلاً لا مبرر له في شؤون بلادنا.

ويجب أن تُعطى المجالس البلدية جميع الاختصاصات التي لغيرها في الأقطار الحرة، ولا يقتصر دورها على الاستشارة في بعض المسائل، وبذلك يكون لها حق البت والتقرير، وتكون مقرراتها نافذة المفعول.

وهل يتأتى تأسيس مجالس بلدية في المغرب على هذا الشكل ؟ يستحيل ذلك مع الوضعية الحاضرة، التي ترمي إلى استمرار السيطرة الأجنبية على البلاد، وتحاول بكل الوسائل أن تتدرج ببلادنا إلى الإدماج والفناء في الشخصية الفرنسية، عن طريق تشريك الأجانب في الهيآت الوطنية، وإعطائهم كامل السلطة فيها، لذلك نرى الصحافة الفرنسية تدعو بإلحاح إلى وجوب إعطاء الفرنسيين حق انتخاب ممثلين لهم في تلك المجالس، وتحاول الجالية الفرنسية أن تتوصل إلى هذا الحق عن طريق القوانين، بعد أن شارك ممثلوها في المجالس البلدية عن طريق الغصب والاعتداء على السيادة المغربية، وإنما يحاولون اكتساب حقوق لا مبرر لها، وحتى في نظام الحماية نفسه، باسم ادخال النظم الديموقراطية.

لذا فلا سبيل إلى القضاء على مثل هذه الدسائس، إلا بإلغاء الوضعية الحاضرة التي تتعارض مع جميع الاصلاحات الحقيقية، والسبيل الوحيد هو إعادة الاستقلال الكفيل بانجاز ما تتطلبه بلادنا من إصلاح شامل في شؤونها، إذ بدون استقلال لا رجاء في أدنى إصلاح مفيد.

بعد الاشارة إلى دستور الأمم المتحدة الذي لا يقبل أن تكون علاقات الدول الاستعمارية والأمم المستضعفة، مبنية على أساس القوة والاضطهاد، جاء في المذكرة أن المبادئ شيء، وتطبيقها عن إخلاص شيء آخر :

«لقد اعترفت فرنسا بمبدإ تقديم مصالح الشعوب التي تحت سيطرتها، وتعهدت بالسعي لرقيها من النواحي السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وجعلها قادرة على حكم نفسها بنفسها، ورعاية رغائبها السياسية.

وفيما يخص المغرب اتخذت فرنسا نفس التعهدات منذ ست وثلاثين سنة، حين بسطت حمايتها.

وإننا لنؤكد اليوم بصفة قاطعة، مجردين عن كل الأهواء، أن فرنسا لا تفي بتعهداتها. وأن سياستها في المغرب، كانت منذ 1912 ولاتزال في الوقت الراهن، مبنية على التعدي على السيادة المغربية بصفة دائمة مستمرة، وعلى إهمال الرغائب السياسية للشعب المغربي، وعلى تقديم مصالح الجالية الفرنسية على مصالح أهل البلاد، وعلى استعمال القوة المسلحة لقمع رغائبهم».

ثم أشارت المقدمة إلى أن فرنسا قدمت معلومات زائفة إلى الأمم المتحدة، عن حقائق أحوال الأمم التي تحت سيطرتها، فلم تتحاش تضليل الهيئة، لعدم وجود ممثلين للأمم التي استعمرتها، داخل منظمة الأمم التي تحاول الدول الاستعمارية أن تجعل منها منبراً للتنويه بأعمالها.

على أن ذلك لم يفت في عضُد الشعب المغربي، الذي يومن بقواه المعنوية، ويتمسك بثقته في مبادئ الأمم المتحدة، ويعتقد في القوة المعنوية للضمير العالمي.

«لهذا فحزب الاستقلال، المعبر الأمين عن رغائب الأمة المغربية، يرى من واجبه تقديم هذه المذكرة التي ليست لها صبغة الاتهام وإنما هي عرض مجرد للحالة التي عليها المغرب في الحاضر.

وإن الإحصاءات والأرقام والنتائج المذكورة في التقرير الفرنسي، والموجهة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ 28 يوليو 1948، كلها تضليل، لأنها تشمل بصفة عامة، المجهودات المبذولة في صالح السكان الفرنسيين والمغاربة في آن واحد، ولا تسمح بمعرفة القسط المزري، الذي يرجع لفائدة المغاربة فقط، زيادة على أن التقرير الفرنسي ضرب صفحاً عن كثير من الأمور.

والباعث على الأسلوب المتبع في التقرير الفرنسي، هو إخفاء عجز السياسة الفرنسية بالمغرب، وقسوتها وبُعدها عن الرأي الدولي.

والغاية من هذه المذكرة التي يتشرف حزب الاستقلال برفعها هي إحقاق الحق لا غير».

* * *

حياة الحزب

انعقاد المجلس الأعلى

عقد المجلس الأعلى لحزب الاستقلال، اجتماعه الدوري، برئاسة الأمين العام، وقد استعرض الأعضاء الموقف السياسي العام، سواء في الداخل أو الخارج، ووقعت مناقشة القضايا المسطرة في جدول الأعمال، واتخذت قرارات تكفلت بانجازها اللجنة التنفيذية.

* * *

حفلات عيد العرش بباريس

اغتنم وفد حزب الاستقلال بباريس حلول عيد العرش الميمون، فنظم احتفالا رائعاً، كان أيضا خير دعاية للمغرب وللقضية المغربية، فإلى جانب الوليمة التي أقامها طلبتنا بباريس، ابتهاجاً بعيد العرش، أقيمت الحفلة الكبرى التي نظمها وفدنا بقاعة الكيمياء، تحت رئاسة صاحب السمو الأمير سيف الإسلام عبد الله، رئيس وفد اليمن في هيئة الأمم.

وحضر الحفل أعضاء وفود الدول العربية لدى هيئة الأمم، رجال السفارات العربية، وبعض كبار شخصيات هيئة الأمم، وخصوصا رئيس قسم حقوق الإنسان، ورئيس قسم الأقطار غير المستقلة، ورئيس الشؤون الافريقية كما حضر بعض أعضاء الوفود الأجنبية لدى هيئة الأمم، ورجال السلك الدبلوماسي، وبعض أعضاء البرلمان الفرنسي، ونخبة من رجال السياسة والادب بباريس، ورجال الصحافة.

وافتتحت الحفلة بعزف قطعة موسيقية على البيانو، وألقى الأخ المهدي ابن بركة كلمة ترحيب باللغتين العربية والفرنسية، وتلاه الأخ عبد الرحيم بوعبيد، فألقى خطابا باسم الحزب بالفرنسية، بيّن فيه أهمية عيد العرش وأعمال جلالة الملك، وتعرض إلى الحالة في المغرب، والهدف الذي يسعى إليه.

وبعد ذلك صعد إلى المنصة الأستاذ حبيب جماتي الصحافي المشهور، فاعتذر عن سعادة محمود أبي الفتح، صاحب جريدة «المصري» وارتجل كلمة باسم الوفود العربية لدى هيئة الأمم المتحدة نقتطف منها ما يلي :

«... هذه اللحظة يعقد إخواننا العرب في كل عاصمة من عواصم الشرف، حلقات الفرح للاحتفال بعيد جلوس جلالة محمد الخامس، ومشاركة مراكش في يومها الوطني، ويوجهون تحيتهم إلى المغرب قطراً عربياً شقيقاً، وموطناً مجيداً عريقاً، إلى المغرب الذي يشق طريقه إلى النور، ويحيون ملكاً وطنياً خالصاً، يقود بلاده إلى ذلك النور وهو بالغه بإذن الله».

وبعده تكلم الأستاذ جان روس باسم مؤتمر الشعوب المحاربة للاستعمار، فأيد خطاب الحزب الذي ألقاه الأخ عبد الرحيم بوعبيد.

ثم ارتقى المنصة الفيلسوف الفرنسي الشهير، والكاتب المبدع جان بول سارطر، فألقى كلمة قيمة نرجو أن ندرج تعريب بعض فقراتها في النشرة المقبلة، ولقد ضمنها الأفكار الآتية :

1 ـ أنه لا يحق لفرنسي، تضطهدكم بلاده، أن يتكلم عن الحرية.

2 ـ الشعب الفرنسي وطبقاته المستضعفة، مضطهدة من لدن نفس الذين يضطهدونكم.

3 ـ لذلك فإن كفاحكم لتحرركم، كفاح لتحررنا، وتأييدنا لكم في المطالبة بالاستقلال، كفاح لتحرر طبقاتها المضطهدة.

وبعده تناوب على المنصة ممثلا الحزب الحر الدستوري التونسي، وحزب الشعب الجزائري.

وتبعه الصحافي الشهير مدير جريدة «كومبا» اليومية م. كلود بوردي، فألقى خطاباً بسط فيه النقط الآتية :

إن معنى مشاركة الفرنسيين في الخطابة والحضور في هذا الحفل، تأييد استقلال المغرب، وليس تأييدنا لاستقلال المغرب خيانة لفرنسا، إن رجال اليسار في فرنسا، يرون في ملك المغرب، رمز تحرر أمته، ومن واجب الحركات التحريرية أن تلتف حوله، يجب على شباب المغرب وأبنائه قاطبة، أن يعتمدوا على أنفسهم ويعملوا رغم العقبات.

وختاما اعتلى الأخ المهدي المنصة، فشكر الحاضرين، ووزع وفدنا نسخاً من كتاب خاص بالذكرى الحادية والعشرين لمبايعة جلالة الملك طبع بباريس، وجاء حافلا بأعمال جلالته، وغرر كلامه وصوره، وصور الأمراء الأماثل، كما وزعت وثائق الحزب ومذكراته للدعاية لقضيتنا.

وبعد عزف قطع موسيقية مناسبة، نالت استحسان الحضور دُعي الحاضرون إلى قاعة كبرى، حيث أعدت لهم الحلويات وكؤوس الشاي في جو من المرح والدعابة.

وفي يوم الأحد المنصرم وقعت حفلة كبرى خاصة بالجالية المغربية من عملة وغيرهم.

حفلات عيد العرش بمصر

أقام مكتب المغرب العربي يوم عيد العرش احتفالاً عظيماً حضره كثير من الشخصيات العربية البارزة وألقيت فيه كلمات جمة.

وليلة العيد ألقى الزعيم الأستاذ محمد علال الفاسي قصيدة رقيقة من محطة القاهرة ضمنها عواطفه وولاءه لصاحب العرش، وقد رفعت بعد ذلك إلى القصر العامر علي يد المركز، ووجه كل من البطل محمد بن عبد الكريم الخطابي وزعيم الحزب برقية تهنئة إلى صاحب الجلالة أيده الله، فأجاب الديوان الخاص لجلالته عنهما.

الفـهــرس

المقدمة 5

الأزمة المغربية الفرنسية 9

ثورة الملك والشعب 17

المقدمات التاريخية لثورة 20 غشت 25

سياسة المقيمين الفرنسيين بالمغرب ترمي إلى إدماج المغرب في الوحدة الفرنسية 37

تآمر الفرنسيين ضد العرش، والشعب، ابتداء من سنة 1944 44

حول ظروف سنتي 1950 و 1951 62

مشروع الجنرال جوان لتطوير المغرب 135

تعرُّفي على محمد الخامس وصفحات من جهاده 181

لمحات من النضال الوطني لجلالة الملك محمد الخامس 199

المـلاحـق :

عهد الجنرال جوان بالمغرب 208

النشرة الأسبوعية لحزب الاستقلال 220

فهرس الكتاب 228